

كتاب الأقاليم

رقم ٤١ / مايو ١٩٩٢

الأمين العام : خالد محي الدين رئيس مجلس الإدارة : لطفى واكد

مجلس التحرير : د. ابراهيم سعد الدين / ابوسيف يوسف / حسين عبد
الرازق / د. عبد العظيم انيس / عبد الغفار شكر / د. محمد احمد خلف الله
الإدارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج. م .
ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
الاعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة
الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسلة
ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد
المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار)
امريكي ويضاف جنيه مصري داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما
يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة
بريدية باسم الاهالى .

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى -
حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - مصر

اما وقد صممت مدافع الامة عن الدفاع . وحول العدوانير ان مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقد
كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقل
ليساهم فى اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة
وبين هؤلاء جميعا والكون الذى نعيش فيه .
ولاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش فى اليقين فان حاجتنا الى
العودة للتبشير بالبداهيات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذى يحبى
اليقين لا الذى يشوش عليه
واذا كان منطلق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جوهر دور اليسار على
صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر
وقيوده الى آفاق المستقبل واحلامه

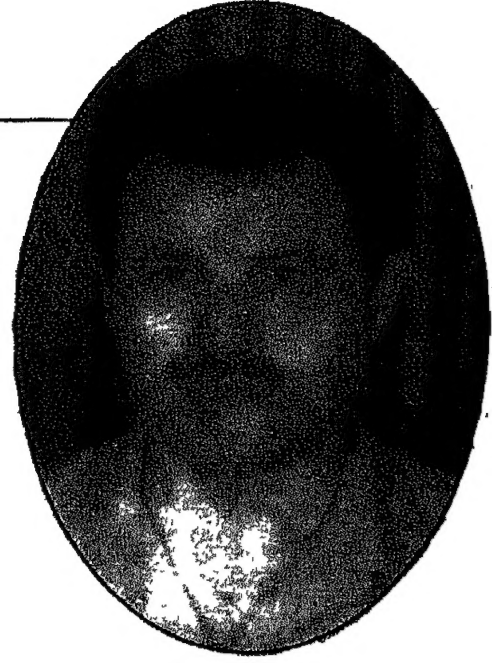
كتاب الأهلالي

ثقافة الهدم والبناء

رئيس التحرير : صلاح عيسى
سكرتير التحرير : د. أحمد الحصرى

◆ الآراء الواردة في كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأى التجمع ◆

يقبل كتاب الأهلالي نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التي يرغب أصحابها في نشرها طالما تستخدم الهدف من إصداره ويقبل التبرعات والهبات التي يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون في تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير إلى ذلك إذا طلب صاحب الشأن



* من أبرز الكتاب والمفكرين الفلسطينيين
* ولد فى يافا عام ١٩٣٧ وارتبط بالحركة
الوطنية التقدمية الفلسطينية وشارك فى
مقاومة الاحتلال الإسرائيلى وتعرض للسجن
عام ١٩٦٧.
* أبعدته سلطات الاحتلال الإسرائيلى ولجأ
لمصر وكان رئيسا لاتحاد الصحفيين والكتاب
الفلسطينيين بالقاهرة حتى ١٩٧٧.
* له العديد من المؤلفات والدراسات والمقالات
حول قضايا الشعب الفلسطينى..

وأبرز مؤلفاته:

- تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ -
١٩٤٨.
- كفاح الشعب الفلسطينى قبل ١٩٤٨.
- الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ -
١٩٧٠.
- القضية الفلسطينية فى فكر اليسار المصرى
- حول الثورة الفلسطينية.
- حرب أكتوبر والمفاجآت الاستراتيجية.
- الحزب الشيوعى الفلسطينى ظهره إلى
الحائط.
- حركة المقاومة الإسلامية فى فلسطين
(حماس)

عبد القادر ياسين

كتاب الأطلال قسم ٤١٢

عبد القادر ياسين



مجتمع

الانتفاضة الفلسطينية

فهرس

مقدمة

الفصل الأول : انفجار الخزان

الفصل الثانى : وانخرطت الطبقات فى الثورة

الفصل الثالث : وتختار الثورة أدواتها الكفاحية

الفصل الرابع : الآثار الاجتماعية العاجلة

إهداء

إلى "جيهان" ابنتى، التى استخدمت اسمها للتوقيع
على مقالاتى فى صفحة الأسرة فى أسبوعية "نداء
التحرير" فى غزة، منذ ربع قرن، تهرباً من الحظر الذى
فُرض على اسمى، بين مجموعة من "الخطرين". بينما لم
تكونى قد تخطيت بضعة أيام من عمرك، بعد.

مقدمة

اللهم لا تعسف، ولا شطط!

فنعنوان هذا الكتاب الأصلي وهو "الجوهر الطبقي للانتفاضة الفلسطينية" قد يثير الشبهتين معاً. إذ قد يوحي بأن المؤلف افتعل العامل الطبقي في الظاهرة الوطنية العظيمة: الانتفاضة، أو سلخ ما هو طبقي عن الجسم الوطني الكبير، وعلى حساب هذا الجسم. فيما لم أقترف أيّاً من الفعلين.

أما شبهة وقوعي في الشطط، فتأتى من احتمال تصور البعض قيامي بدفع التعارضات الطبقية داخل الانتفاضة، من مستوى التناقض الهامشي إلى مستوى التناقض الرئيسي. بينما هذا موقف فوق يساري، وهو أبعد ما يمكن عن مرامي هذا الكتاب.

وسلاحظ القارئ الكريم أنني لم أرق أيّاً من "الوطني" أو "الطبقي"، بل اكتفيت برؤية الطبقي داخل الوطني، وبدون افتعال تعارض بينهما، وهذا مشروع بالمقاييس الأكاديمية والسياسية، معاً.

وقد يأتى قارئ كريم بملاحظة أخرى، خاصة بالعنوان أيضاً. إذ أن

انتفاضتنا المجيدة وطنية عامة، شاركت فيها كل الفئات والطبقات الاجتماعية، بدون استثناء، وإن تفاوتت درجة المشاركة. مما يجعل من عنوان الكتاب ومضمونه مجالاً لإثارة حساسيات لا داعي لها. خاصة وأن السبب الرئيسى فى اندلاع الانتفاضة، واستمرارها كل هذه الأشهر، كان عاملاً وطنياً وليس طبقياً، أو اقتصادياً. وهذا صحيح، لأن الاحتلال - فى حد ذاته - واستمراره لأكثر من عشرين سنة متوالية كانا وراء قيام هذه الانتفاضة المجيدة. مما يرشح "الطبقى" للتراجع، نظرياً وعملياً، فكراً وممارسة، قولاً وأداءً، لحساب الوطنى والقضية الوطنية.

ومع تسليمى بهذا المنطق، إلا أنه لا ينفى وجود الطبقي، وضرورة تناوله، وإن كان فى حجمه الطبيعى، دون تضخيم أو تقزيم.

وقد تستجد ملاحظة لدى القارئ الضعيف الثقة بالمنهج الطبقي فى التحليل، خاصة بعدما تعرضت له التجربة الاشتراكية - الآخذة بالمنهج الطبقي - فى شرق ووسط أوروبا من نكسات، مما يظهرنى أمام مهزوزى الثقة بالاشتراكية ونهجها، كمن يحج والناس عائدين!

بينما الضربة القاصمة التى وجهت إلى التجربة الاشتراكية فى شرق ووسط أوروبا لن تهز ثقتنا فى الفكر الاشتراكى، وإن أكدت مدى فداحة الخلل الاستراتيجى داخل هذه التجربة، الأمر الذى أفاد منه أعداء الاشتراكية فى الخارج، وأفقد أصحاب المصلحة الحقيقية فى الاشتراكية حماسهم لهذه التجربة. فكانت الكارثة بسبب غياب الديمقراطية، أساساً وقبل أى شئ آخر. وهى الكارثة التى سندفع - نحن العرب - أغلى فواتيرها. ولا أعجب إلا من عربى يتشفى مما جرى هناك!

وغنى عن القول ان رأى فى هذا الصدد هو من منطلق وطنى فحسب وسيدفعنى مع منطلقى الاشتراكى إلى إنجاز كتاب عن البيروسترويك، وما جرت به على "المعسكر الاشتراكى".

. وحين اندلعت انتفاضة شعبنا المجيدة، فى ٨ / ١٢ / ١٩٨٧، فقد تخلصت من كل مشاغلى ومشاريعى الكتابية. وتفرغت - بشكل شبه تام - لمتابعة هذه الظاهرة الكفاحية الفريدة.

وربما كان من السابق لأوانه تغطية أحداث هذه الانتفاضة، وتعهدنا بالتحليل، واستخلاص الاستنتاجات منها. فالظاهرة لم تكتمل بعد. لكن هذا لا يحول دون عمل يزعم أنه يشمل هذه الظاهرة المجيدة، بمختلف نواحيها، وحلقاتها الزمانية. الأمر الذى يستحيل، قبل اكتمالها، وانقضاء فترة زمنية كافية، لاستجلاء ما خفى من أمورها، ومتابعة ما كمن من نتائجها، القربة والبعيدة.

وقد اختص الفصل الاول بالحديث عن أسباب الانتفاضة، ومعالم عسف الاحتلال، ضد كل فئة وطبقة اجتماعية، على حدة، طوال سنَى الاحتلال، الذى أنتج هذا الاجماع الطبقي الاستثنائى، فى الرد على الاحتلال وممارساته الشرسة.

وألقي الفصل الثانى الضوء على مساهمة كل فئة وطبقة اجتماعية، على حدة، فى هذا الرد.

فيما اهتم الفصل الثالث بتقديم اللجان الشعبية كسلاح تنظيمي امتشقت هذه الفئات والطبقات. وهو الأكثر ملاءمة لطبيعة الانتفاضة، والذى يتعدى - من جهة - التنظيمات السياسية النخبوية القائمة، ويتجاوز - من جهة أخرى - قدرة التنظيمات الجماهيرية المتواجدة فى الضفة والقطاع (من نقابات واتحادات) على استيعاب كل هذا الزحف الجماهيرى، بسبب اقتصار كل تنظيم جماهيرى على فئة أو طبقة اجتماعية بعينها، والتزام كل تنظيم بالكفاح المطلبى لهذه الفئة أو الطبقة الاجتماعية، فحسب.

وغطى الفصل الرابع التأثيرات الاجتماعية العاجلة للانتفاضة.

وقد أمضيت الأشهر الثلاثين المنقضية من عمر الانتفاضة، ألتقى بالزائرين من الضفة والقطاع، من مختلف الطبقات، والأعمار، وأماكن الإقامة، والاتجاهات السياسية.

فهؤلاء هم أهم المراجع، وأكثرها حيوية وسخونة. واهتممت بالحصول على أكبر كمٍّ ممكن من الدراسات والإحصاءات والمقالات المكتوبة داخل الضفة والقطاع، للسبب نفسه، كما أوليت ما كتبتَه الصحف الإسرائيلية، في هذا الصدد، اهتماماً خاصاً، لأُطل على ما يدور في الطرف الآخر من الجبهة. وقد أفدت كثيراً - بسبب جهلى باللغة العبرية - بالترجمات التى قدمتها فى هذا المجال كل من مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت، ونشرة الملف فى قبرص، ومؤسسة الأرض فى دمشق. دون أن أتوقف عن متابعة الإذاعات، واستقراء المنشورات والمطبوعات الصادرة من مؤسسات الانتفاضة، أو الكتب الكثيرة التى صدرت حول هذه الانتفاضة المجيدة.

وأخذت فى الكتابة عن الانتفاضة، منذ أيامها الأولى، فنشرت لى شهرية "المنار" القاهرية تقريراً مسهباً حول اندلاع الانتفاضة، وذلك فى عددها الصادر فى يناير/كانون الثانى ١٩٨٨. ثم تتابعت التعليقات والمقالات والمحاضرات التى كتبتها وألقيتها فى الشأن نفسه. ولا أعتقد أن هذا الكتاب سيكون آخر المطاف. علماً بأن لى وللصديق العزيز عمر سعادة كتاباً ينام فى أدراج مؤسسة قومية، منذ ما ينوف على السنة والنصف، حول الانتفاضة. ولا أدرى متى يفرج عنه السيد القيم على هذه المؤسسة، كما لا أعلم سبب اعتقاله هذا المخطوط!

ولا يسعنى إلا شكر كل من قدم لى يد المساعدة ووفر لى مادة فى هذا الموضوع. وأخص بالذكر الاخوة والاخوات زينب الغنيمى، هالة مصطفى، أمل بيضون، جابر سليمان، ماجد كىالى، عبد الحليم الغول، عمر عاشور، طلعت موسى، خالد شحرور، عماد عوكل، نائل التهتمونى، أحمد بهجت

الامين، سميح شبيب، محمد أبو حسان، وعوض خليل. فضلاً عن الأخوة
العاملين في أقسام المعلومات الصحفية في مجلات "إلى الأمام"، و"نضال
الشعب"، و"بلسم"، و"الأرض"، و"الأهالي"
علما بأن فضلهم هنا، لا يعنى أنهم مسؤولون عما قد يكون علق بهذه
الدراسات من هنات. فهذه مسؤوليتى وحدى.

المؤلف

القاهرة في ١٨/٧/١٩٩٠

الفصل الأول

انفجار الخزّان

لم تكن الساعة الثانية من بعد ظهر الأحد، السادس من ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٧، تعلم بأنها - ستدخل التاريخ من ميدان فلسطين فى مدينة غزة، وهو الميدان المعروف، شعبياً، باسم ساحة التاكسيات.

كان الميدان يعج بالحركة، كعادته. السيارات تسير فى الاتجاهين، وتدور بعضها فى الميدان لتعود. ولم يكن يقطع الحركة الرتيبة، إلا سيارات الدوريات العسكرية الإسرائيلية.

وفجأة، ظهر شابان فلسطينيان، اشتبكا فى مشادة، سرعان ما تحولت إلى تماسك بالأيدى، وتبادل اللكمات. بينما تاجر اسرائيلى يهتز بجسمه السمين، فرحا وحبورا، فليس هناك ما هو أجمل من ضرب العدو بالعدو. وفجأة، تراجع كلا الشابين إلى الوراء، واستل أحدهما سكينه، وانقض به على خصمه، لكنه فجأة اتجه نحو التاجر الاسرائيلى، بينما قفز خصمه خلف التاجر، وقيّد يديه إلى الوراء، ليوسعه صاحبنا طعنا وقزيقا. وقد شلت المفاجأة التاجر الاسرائيلى المتنكر.

وسرعة البرق، اختفى الشابان، وبعد أن تركا ضحيتيهما - رجل المخابرات الإسرائيلي - " شلو موسيكل " غارقاً فى بركة من الدماء. وغرق

ميدان فلسطين فى هرج ومرج، مما عرقل دوريات قوات الاحتلال إلى مكان الحادث. التى ما أن وصلت، حتى بادرت إلى اعتقال كل من صادفته فى طريقها من أبناء غزة. ووصل عدد من اعتقلتهم زهاء السبعين مواطناً.

وقبل أن يهنا شعب قطاع غزة، داهم السائق الإسرائيلى، هيرتزل بوكوزا بشاحنته الضخمة، الساعة ٧ مساءً ٨ / ١٢، مجموعة من العمال الفلسطينيين، عند محطة إيريز، فى الطرف الشمالى من قطاع غزة، بينما كانوا يعبرون الخط الأخضر، عائدين من أعمالهم فى اسرائيل، إلى أماكن إقامتهم فى مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة. وقتل السائق، على الفور ثلاثة عمال، وجرح تسعة آخرين، قبل أن يفر من وجهه من بقى حياً من العمال الفلسطينيين، عند نقطة التفتيش الاسرائيلية.

وبعد حوالى ساعة واحدة، حاصرت القوات الاسرائيلية بلدة جباليا، ومخيمها. أولاً: لأنهما أقرب التجمعات السكانية الفلسطينية إلى مكان الحادث، وثانياً: لأن أغلب الضحايا هم من سكانهما. ومع الحصار، فرضت قوات الاحتلال نظام منع التجول فى البلدة والمخيم، فى آن معاً.

وفهم شعب القطاع رسالة السائق الإسرائيلى على نحو صحيح، بإعتبارها ثاراً لمقتل "سيكل". على أن قوات الاحتلال، ومعها نظام منع التجول، عجزا عن منع شعب جباليا ومخيمها من التعبير عن مشاعره المعادية للاحتلال، فتظاهروا ضد المحتلين وانتهكاتهم الفظة، وعسفهم الشرس بمجرد أن وصلهم بلاغ هاتفى من مستشفى دار الشفاء، فى مدينة غزة، حيث نقل الشهداء والجرحى. واندفع الغاضبون، يقطعون زهاء عشرين كيلو متراً إلى المستشفى على الأقدام. وفى محيط المستشفى ترددت الهتافات المعادية للاحتلال والمحتلين. وحين أسدل الليل أستاره، عاد أبناء جباليا ومخيمها من المستشفى، متجمعين فى مظاهرة حاشدة على أضواء الفوانيس.

وسرعان ما انتقلت الشرارة إلى بقية أرجاء قطاع غزة، ومنه انتقلت، فى

اليوم التالي، إلى الضفة الغربية، بدءاً بمخيم بلاطة. وكانت انتفاضة شعبية عارمة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تجاوبت أصداؤها في فلسطين المحتلة منذ حرب ١٩٤٨، والمعروفة باسم "اسرائيل". وفي الجولان السوري، بينما تفاوتت درجة التجاوب معها، في هذا القطر العربي وذاك. وغالباً ما تعارض اتجاه التجاوب بين شعب القطر وحكومته. ثم كان التباين -وأحياناً التعارض- في الاستجابة الدولية، شعوباً وحكومات ومحافل.

على أنه ما كان لحادث الشاحنة أن يفجر مثل هذه الانتفاضة، لولا ماتراكم في خزان الشعب من بارود السخط، طوال عشرين سنة متصلة من الاحتلال المهين. وقد جاءته الشرارة، مساء ٨ / ١٢ / ١٩٨٧، فكان الانفجار التاريخي المدوي.

وقد تجمعت سحب سخط الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، أساساً بسبب الاحتلال في حد ذاته، وبسبب ما ترتب عليه من إلحاق اقتصادي، واستيطان متعسف، وقمع شرس، واعتداءات قطعان المستوطنين، وتشبث حكام اسرائيل برفض تقديم أى مشروع تسوية للصراع العربي - الإسرائيلى، وتعديات اسرائيلية متوالية على الأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية على السواء، ومصادرة الحريات الديمقراطية، ونهب الكنوز الأثرية والثقافية.

فالاحتلال أحدث نزيفاً في الكرامة الوطنية الفلسطينية. وزاد استمرار الاحتلال من فزع الشعب الفلسطيني على مستقبله، ناهيك عن المستقبل المظلم لوطنه.

الاقتصاد (ولا ١)

لم تتمخض حرب ١٩٦٧ عن تغيير جغرافى في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً غيرت هذه الحرب عميقاً في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الضفة والقطاع.

ففى أذيال جند الاحتلال الإسرائيلى، وفدت إلى الضفة والقطاع الماكينة الاقتصادية والغدة التشريعية الاسرائيليتين وطوال عشرين سنة أفرزت الغدة التشريعية زهاء ألفى أمر عسكرى، لتطبيقها، تعسفاً، فى الضفة والقطاع، بهدف إخضاعهما، عبر فرض الأمر الواقع الإسرائيلى، وتسخير اقتصادهما لخدمة الاقتصاد الإسرائيلى، واستباحة سوق هاتين المنطقتين المحتلتين أمام المنتجات الاسرائيلية. وقد تحكم المحتل فى آليات هاتين السوقين، بما زاد اقتصادهما تشويهاً، وألحقه بالاقتصاد الإسرائيلى، بلا حول ولا طول.

ويتميز الاقتصاد الإسرائيلى - كما هو معروف - بالطابع الاحتكارى أولاً، وبأنه اقتصاد حرب ثانياً، ويكونه شريكاً صغيراً مع الاحتكارات الأمريكية ثالثاً.

وأفضت تبعية اقتصاد الضفة والقطاع المضطردة هذه إلى تهميش الحضور الوطنى الفلسطينى، مما أسهم فى استفزاز المشاعر الوطنية الفلسطينية.

وأرسى الاحتلال اسس التبادل غير المتكافئ بين الاقتصاديين، كما اعتمدت صيغة تقسيم عمل جائر، لصالح الاقتصاد الإسرائيلى، فضلاً عن استغلال الاحتلال للضفة والقطاع كمصدر لليد العاملة الرخيصة، ولبعض المواد الخام، وللقليل من الصناعات البسيطة الضرورية للصناعة الاسرائيلية. إننا أمام غط فريد من الاستعمار، مزيج من الاستعمارين التقليدى والجديد، مع إضافات غير قليلة.

وفى مجال تهميش الاقتصاد، أهمل الاحتلال البنية التحتية لاقتصاد المنطقتين المحتلتين (خطوط المواصلات، شبكات الكهرباء، والمياه، والهاتف، والبريد). فترك خطوط المواصلات تتآكل، واحتكرت "شركة الكهرباء القطرية" (الاسرائيلية) مد قطاع غزة بالكهرباء، ثم التهمت "شركة القدس

للكهرباء" (العربية)، وانتزعت منها احتكار مد الضفة بالكهرباء، بعد زهاء عشرين سنة على احتلال الضفة. واستنزفت إسرائيل مياه الضفة والقطاع، وفرضت قيوداً مشددة على استخدام الفلسطينيين للمياه، وسرقت حوالى أربعة أخصاسها. فيما تقدمت شبكة الاتصالات الهاتفية والبريدية بخطى جنائزية. مما أدى إلى تردى ظروف الاستثمار الإنتاجى فى الضفة والقطاع، وتوثيق روابط مدنها وقراها بالمراكز الإسرائيلية، على حساب الروابط بين مدن وقرى الضفة والقطاع، الأمر الذى عبّر عن نفسه فى تراجع أهمية التجارة الداخلية فى الضفة والقطاع، لحساب اعتماد هاتين المنطقتين المحتلتين على السوق الإسرائيلية فى هذا الصدد.

وقد عانت تجارة الضفة والقطاع مع إسرائيل من عجز كبير لصالح الثانية، أخذ فى التزايد المضطرد، وبمعدلات كبيرة. فبينما بلغ سنة ١٩٦٨، حوالى ٣٨ مليون دولار، نجده يرتفع إلى زهاء ٤٣٠ مليون دولار، سنة ١٩٨٥، وشكلت واردات الضفة والقطاع من إسرائيل حوالى ٩٠٪ من مجمل وارداتها. فيما شكلت صادراتهما إلى إسرائيل حوالى ٨٠٪ من مجموع صادرات القطاع، وحوالى ٦٠٪ من مجموع صادرات الضفة، بما يقرب من ٩٠٪ منها منتجات صناعية. فقد عمدت إسرائيل إلى نقل بعض صناعاتها إلى الضفة والقطاع، مستغلة اليد العاملة الرخيصة هناك.

وكان القطاع الزراعى أكثر فروع الاقتصاد تائراً بالاحتلال. بسبب التوسع فى أعمال مصادرة الأراضى*، والتعطيش المتعمد، ومنافسة المحاصيل الإسرائيلية المدعومة، ونثر الاحتلال عقبات بيروقراطية شتى أمام المزارعين، وتردى الخدمات الزراعية، وفرض نظام حصص جائر، بهدف التأثير

* تمثل الاستيطان فى ذلك الانتشار الوبائى للمستوطنات فى الضفة والقطاع. التى نهشت زهاء ثلاثة آلاف كيلو متر مربع فى الضفة أى بما يوازى ٥٢٪ من أراضيها، و١١٪ من أراضى القطاع، فضلاً عن ٤٧٪ من مواردها المائية. وقد بلغ عدد المستوطنات فيها عند اندلاع الانتفاضة ١٦٥ مستوطنة، ضمت زهاء ٨٠ ألف مستوطن يهودى. وليس غريباً اعتبار المحكمة العليا فى إسرائيل الأراضى التى تقام فوقها هذه المستوطنات مصادرة "لأغراض أمنية"

على البنية المحصولية، وحظر تسويق المنتجات الزراعية في السوق الاسرائيلية. كما عرقل الاحتلال تصدير هذه المنتجات إلى الخارج، وحال دون إدخال أية تطورات في البنية التحتية، وأبقى علاقات الإنتاج على حالها، وعطل نشاط الجمعيات الزراعية المحلية، وحرم المزارعين الفلسطينيين من القروض. وذلك كله لحساب الزراعة الاسرائيلية، التي أغرقت سوق الضفة والقطاع بمنتجاتها الزراعية، ناهيك عن أن هذه الزراعة استقطبت الأيدي العاملة الرخيصة في الضفة والقطاع، المتمثلة - أساساً - في الفئاض من المعدمين الذين قُذِفَ بهم إلى خارج الأرض، والذين عجز اقتصاد الضفة والقطاع عن توفير عمل لأعدادهم المتزايدة. وحرمت إسرائيل هذه الأيدي من زراعة الضفة والقطاع، بل حرمتها من أيدي عاملة أصيلة كانت تعمل فيها. فبعد أن كان يعمل في زراعة الضفة، مثلاً ٤٠٠.٤٢، عام ١٩٧٠، هبط الرقم إلى مجرد ٢٨.٣٠٠، عام ١٩٨٥. مما أفضى إلى تقييد مصادر القطاع الزراعي، فتراجعت المساحة المزروعة في الضفة، أساساً*.

وانعكس ذلك كله في هبوط معدل الزراعة في مجمل الناتج القومي**.

كما تقلصت قدرة القطاع الزراعي على التوظيف، بل أصبح مصدراً رئيسياً من مصادر تكوين فئاض الأيدي العاملة الباحثة عن عمل.

وحين احتلت القوات الإسرائيلية الضفة، لم تكن الصناعة تشكل سوى ٦.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي للضفة، مقابل ٣.٣٪ في قطاع غزة. واحتوت الصناعة النسبة نفسها، تقريباً، من القوى العاملة من المنطقتين. وغلب على القطاع الصناعي الطابع الحرفي، مما أضعف مقاومة هذا

* من ٢.٠٨٠ ألف دوتم (والدوتم زهاء ربع فدان)، عام ١٩٦٦ إلى ١.٨٨٥ ألف دوتم، عام ١٩٨٤. كما انخفضت مساحة الأراضي المروية من ١٠٠ ألف دوتم سنة ١٩٦٦ إلى ٥٧ ألف دوتم سنة ١٩٦٨. وإن أخذت في التقدم البطيء، وبالكاد عادت إلى رقم سنة ١٩٦٦ في عام ١٩٨٤.

** من ٣٥.٨٪ سنة ١٩٧٠ إلى ١٨.٤٪ سنة ١٩٨٤.

القطاع لإجراءات إسرائيل الإلحاقية، وأفقده القدرة على الاستقلال عن الصناعة الاسرائيلية. واعتبرت إسرائيل أن أى استقلال للاقتصاد الفلسطيني من شأنه تهديد إسرائيل واقتصادها. فهو أساس الاستقلال الوطنى الفلسطينى.

وأبقى الاحتلال الواقع على حاله*، فحال دون إقامة صناعات جديدة، وضاعف القيود على استيراد المواد الخام لهذه الصناعات، وعطل تصدير السلع المصنعة، وحرم الصناعة من التسهيلات الائتمانية، ناهيك عن التأثير الضار لإهمال الاحتلال شئون البنية التحتية للاقتصاد الفلسطينى تحت الاحتلال.

على أن اعتماد إسرائيل استراتيجية الصناعات التصديرية، أدى إلى إضعاف مقاومة الصناعات التقليدية الاسرائيلية لنظيراتها الفلسطينية. مما حافظ على استمرار الأخيرة. الأمر الذى تعزز مع رخص اليد العاملة فى الضفة والقطاع، وتوفر المواد الخام المحلية لبعض الصناعات فيهما، والنجاح فى تسريب بعد منتجاتهما عبر "الجسور المفتوحة" التى فتحتها إسرائيل، بهدف إيصال منتجاتها هى إلى الأقطار العربية.

ومع ذلك فإن المشاريع الصناعية الصغيرة فى الضفة والقطاع وصلت إلى طريق مسدود. خاصة مع غياب البنوك العربية هناك، وهى التى لم تعمل إلا فى مجال الحسابات الشخصية فحسب.

وتتضح الفجوة الواسعة بين الصناعة الاسرائيلية ومثيلتها فى الضفة والقطاع، من نسبة ١.٧٪ التى تمثلها الثانية فى إجمالى الناتج الصناعى الإسرائيلى، عام ١٩٨٤**، ومن نسبة الخمس التى تمثلها إنتاجية العمل الصناعى فى الضفة والقطاع، قياساً إلى إجمالى إنتاجية العمل الصناعى

* إذ ظلت نسبة الصناعة من الناتج المحلى تدور حول ٧٪ فى الضفة، وحوالى ١٠٪ فى القطاع.
** فى حين يشكل شعب الضفة والقطاع زهاء ٢٨.٦٪ من مجموع سكان فلسطين المحتلة، بمنطقها المحتلة الثلاث (١٩٤٨، الضفة، القطاع).

الإسرائيلية.

على أن تبعية صناعة الضفة والقطاع للصناعة الإسرائيلية، تظل السمة الأكثر بروزاً.

وقد أدى الإقبال على بعض منتجات الضفة والقطاع إلى نمو بعض الفروع الصناعية فيهما. فيما أدت المنافسة الإسرائيلية غير المتكافئة إلى إفلاس شركات صناعية فلسطينية، وضمور فروع صناعية أخرى. واجتذبت الأيدي العاملة الرخيصة في الضفة والقطاع بعض المستثمرين الإسرائيليين، فعمدوا إلى منح مستثمرين من أبناء الضفة والقطاع عقود مقاوله خاصة، في مجال صناعة الملابس والسجاد والأحذية، على وجه الخصوص، وهي الصناعات التي تعتمد فباركها على الشركات الإسرائيلية في مجال تأمين مدخلات الإنتاج، وبيع المنتجات.

وهكذا أدت التغييرات في ظروف العرض والطلب إلى تغييرات في بنية القطاع الصناعي وإلى الوقوع تحت رحمة السوق الإسرائيلية. بعد أن انتزعت قوة اقتصادية أقوى (إسرائيل) من القوة الاقتصادية الأضعف قدرتها على التطور.

وقد تجلّى تهميش اقتصاد الضفة والقطاع في ظاهرة فائض اليد العاملة في هاتين المنطقتين المحتلتين، حين عجز اقتصادهما عن تأمين فرص عمل لكل الأيدي العاملة المحلية.

ومنذ احتلال ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٤، فقد هاجر من الضفة والقطاع ما يزيد على ٣٥٠ ألف مواطن، منهم زهاء ٢٢٠ ألف من الضفة وحدها، بمتوسط سنوى قدره زهاء ١٣ ألف مواطن، غالبيتهم من الشباب. أما المصدر الثانى الذى استوعب فائض الأيدي العاملة، فكان سوق العمل الإسرائيلية، التى استوعبت حوالى ١٣٠ ألفاً، بما يوازى ثلث الأيدي العاملة فى الضفة والقطاع تقريباً. وقد تم استيعاب حوالى نصفهم فى

قطاع البناء. وباختصار، فقد عمل الفلسطينيون في العمل الأسود، الذي يحتاج إلى جهد عضلى مرهق، مقابل أجر متدنٍ، وضمانات وحقوق شبه معدومة، ووضع غير مستقر، يقلل من فرص انخراطهم فى النقابات، مما يضعف وعيهم الطبقي، ويقلص مدى نضالهم المطلبى، ومن باب أولى نضالهم السياسى.

وفى مجال الأجور فحسب، فقد تقاضى العامل الفلسطينى حوالى نصف الأجر الذى يتقاضاه، نظيره اليهودى، حتى أن أسرائيل كانت توفر، سنوياً، من فروق هذه الأجور، ما يقترّب من ٣٠٠ مليون دولار، بدءاً من سنة ١٩٨٥ فصاعداً. عدا ما ينوف على ١٠٠ مليون دولار سنوياً، هى قيمة مستحقات عمال الضفة والقطاع لدى "صندوق التأمين الوطنى الإسرائيلى". وقد أحدث المحتلون تغييرات بنىوية فى خريطة العاملين من أبناء الضفة والقطاع فى شكل:

- تزايد العمل المأجور، بتسارع واضح.*.
 - هبوط ملحوظ فى حجم "الموظفين لأنفسهم"**..
 - تراجع ملموس فى حجم أرباب العمل***.
 - تحلل الاستثمارات العائلية، إلى حد بعيد****.
- وكان يمكن لهذه التغيرات أن تدفع اقتصاد الضفة الغربية خطوات إلى الأمام، لو أنها جرت تحت تأثير عوامل محلية، وليس تحت نير الاحتلال.

* فى الضفة من ٥٦.٥ عام ١٩٧٠ إلى ٧٦.٧ ألف عام ١٩٨٣ وفى القطاع من ٣٥.٣ ألف إلى ٥٧.٣ ألف.

** فى الضفة من ٣٠.٤ آلاف عام ١٩٧٠ إلى ٣٨.٩ ألف عام ١٩٨٣، وفى القطاع من ١٥.٨ إلى ١٨.٩ ألف.

*** فى الضفة من ١٠.٥ ألف عام ١٩٧٠ إلى ٤.٧ ألف عام ١٩٨٣ وهبطت نسبتهم إلى إجمالى قوة العمل بشكل مضطرد من ٩.٣٪ إلى ٣.٣٪ للفترة نفسها، وفى قطاع غزة ارتفعت نسبتهم إلى إجمالى قوة العمل من ٢.٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٧.٧٪ عام ١٩٧٦ ثم هبطت إلى ٥.٥٪ عام ١٩٨٣.

**** من ١٧.٢ ألف عام ١٩٧٠ إلى ١٦١ ألف عام ١٩٨٣.

ومن أبرز التحولات فى بنية الأيدى العاملة ذلك الهبوط الملحوظ فى عدد العاملين فى القطاع الزراعى، فيما ارتفع عدد العاملين فى القطاع الصناعى، بمعدل صغير، وفى قطاعى البناء والخدمات، بمعدلات أكبر*. وبلغت الأرقام، فإن الذين تحولوا من القطاع الزراعى بالكاد استوعبتهم بقية القطاعات. أما الزيادة الطبيعية فى قوة العمل (أكثر من مئة ألف) فطففت تبحث عن فرص عمل خارج الضفة والقطاع.

وبلاحظ تراجع ملموس فى معدلات العاملين فى القطاعات الإنتاجية، لحساب العاملين فى الخدمات. وأدى هذا كله إلى نزول أكثر من ٤٠٪ من شعب الضفة والقطاع إلى ما تحت خط الفقر.

التحولات الاجتماعية

أحدثت الإجراءات الاقتصادية الآتفة، وبدرجة أقل الإجراءات والتشريعات السياسية، جملة من التحولات الاجتماعية، تركت بصماتها على الحركة السياسية الفلسطينية، فى محتواها، وبرنامجها، وبنيتها. وعلى الرغم من دمج اقتصاد المناطق المحتلة بدائرة رأس المال الإسرائيلى، وعلى الرغم من سيطرة المحتل على الأجهزة التشريعية والقضائية فى الضفة والقطاع، فضلاً عن قوة جهاز المخابرات وكثافة تواجد الجيش، والحرب الضروس ضد القوى الوطنية، إلا أن إسرائيل عجزت عن خلق قاعدة اجتماعية لها. لقد نظرت إلى المناطق المحتلة كمشروع اقتصادى مريح، مثلما فعلت الدول الاستعمارية تجاه المستعمرات. ومن هنا كان احتلال ١٩٦٧ مخرجاً لأزمة اقتصادية إسرائيلية، عاجلوها بالأيدى العاملة الفلسطينية، والسوق الفلسطينية المشرعة الأبواب، حتى بلغ ما تجنيه

* هبط عدد العاملين فى الزراعة من ٥٩.١ ألف عام ١٩٧٠ إلى ٣٧.٣ ألف عام ١٩٨٥ بما نسبته ٣٨.٧٪ و ٢٤.٤٪ على التوالى من مجموع الأيدى العاملة. وعن الفترة نفسها ارتفع عدد العاملين فى القطاع الصناعى من ٢١.١ ألف إلى ٢٤.٦ ألف. فيما ارتفع عدد العاملين فى قطاع البناء من ١٢.٨ ألف إلى ١٦.٩ ألف وفى مجال الخدمات من ٥٩.٧ ألف إلى ٧٤.١ ألف.

إسرائيل من الضفة والقطاع مليار دولار سنوياً.
إن دمج المناطق المحتلة، بينيتها المتخلفة، مع اقتصاد رأسمالي متطور،
ذى نوايا استغلالية شرهة، قد أفرز مجموعة من التغيرات الاجتماعية -
الاقتصادية فى الضفة والقطاع. ولعب هذا دوراً ملحوظاً فى تطور مسيرة
الحركة الوطنية الفلسطينية، وفى خصائص الانتفاضة الراهنة (٢):

* النمو الهائل والسريع فى حجم الطبقة العاملة الفلسطينية. وبشكل
العاملون بأجر داخل الخط الأخضر (إسرائيل) ثلث مجموع من هم فى سن
العمل من أبناء الضفة والقطاع، بينما ٢٠٤٦٪ من هؤلاء من الريف
الفلسطينى. وهذا يعنى أن البنية الاجتماعية القائمة على الإنتاج الطبيعى
والزراعى الفردى، فى إطار نمط العائلة الأبوية المستدة، أخذت تنزع-
باضطراد- باتجاه "البلترة"، بكل ما يرافق ذلك من بداية تحول فى الوعى
والعلاقات الاجتماعية.

* فى توجه إسرائيل إلى تهميش الاقتصاد الفلسطينى، عملت على
تجسيم وإعاقة نمو رأس المال الوطنى والبرجوازية المحلية. ومع أن بعض
شرائح هذه البرجوازية - التى شكلت دور الوسيط للمنتجات الإسرائيلية -
قد انتعشت، إلا أنه عند تناول تطور هذه الطبقة بمجملها، لا يمكن إلا
ملاحظة ضعف نموها. فقد افتقرت إلى الروابط الاقتصادية الداخلية فيما
بينها. وغاب عنها جهاز إنعاشها المصرفى. ولم تكن فى موقع المُشْرِع، فيما
يخص التطور الاقتصادى فى الضفة والقطاع، أو علاقاتها التجارية والمالية
مع الخارج. ولعل المفارقة فى أن الدعم الوحيد لها كان فى ارتكانها إلى
النموذ الأردنى.

* تسارع نمو حجم الفئات الوسطى، وخاصة المثقفين والأكاديميين. فقد
أصبح التعليم مقدساً لدى الشعب الفلسطينى حيث غدا أداة للحراك
الاجتماعى، بعد انحسار نزعة "النشاط الحر"، أى الانتقال من فئات فلاحية

مسحوقة إلى موظفى مدن، ميسورى الحال نسبياً. وجاء نمو هذه الفئات على حساب القوى التقليدية، من وجهاء العشائر والحمايل.

* وكانت الترجمة السياسية لهذا كله، أن القاعدة الاجتماعية الصلبة "للخيار الفلسطينى" أخذت تتسع، و"تتسيس"، باضطراد، على حساب قاعدة "الخيار الأردنى"، وقاعدة إدامة الاحتلال. وفشلت محاولات الاحتلال بإنعاش البرجوازية الكبيرة فى هاتين المنطقتين المحتلتين، بتقديم التسهيلات لها، وإتاحة الفرصة لها كى توطد روابطها بالنظام الأردنى، وصولاً إلى إجهاض التوجهات الوطنية فى الضفة والقطاع، لحساب التوجهات الاستهلاكية. ولقد خاضت الحركة الوطنية فى هاتين المنطقتين المحتلتين - إلى ما قبل اندلاع الانتفاضة - الكثير من المعارك السياسية ضد الاحتلال، اتسم بعضها بالعنف، وسالت فيه الدماء. وظلت الدائرة الواسعة من العمال والفلاحين وصغار التجار - بمنأى عن المشاركة فى النشاط السياسى، إلا فى لحظات احتدامه. وكان دور المثقفين فاعلاً - بشكل ملحوظ - فى المجالس البلدية، والمجالس الطلابية، والنقابات، وتجمعات الشخصيات الوطنية (المستقلة). وقد انحصر نضالهم فى المؤتمرات، والأنشطة الاجتماعية، والإعلامية. وخلال سيادة النمط "المؤسساتى" فى البنى وأشكال النضال، توفرت تربة خصبة لنمو اتجاهات التعامل البيروقراطى والإدارى والمالى مع الأرض المحتلة، على أنه، بفعل شدة القمع ضد هذه المؤسسات، وانفضاض المثقفين والفئات الوسطى عنها، فإن دورها سرعان ما انحسر، وأخذ الفعل السياسى ينتقل إلى الشارع. وتححررت حركة الجماهير من هذه المؤسسات. الأمر الذى ترافق مع اشتداد الأزمة الاقتصادية فى إسرائيل، منذ مطلع الثمانينيات، وتردى أوضاع أبناء الضفة والقطاع العاملين فيها، بعد تصعيد درجات استنزاف هؤلاء العاملين واضطهادهم - قومياً وطبقياً - إلى درجة يصعب تحملها. الأمر الذى

استفحل مع انحسار الطفرة النفطية في دول الخليج، وانعكاساتها على الضفة والقطاع المحتلين، والمتمثلة في ضمور المداخل هناك، وتضاؤل فرص العمل في الخارج للخريجين الفقراء.

وخلال الأشهر الأولى للانتفاضة، تجلّى هذا التبدل الجديد الذي طرأ على حجم ودور الفئات الاجتماعية في الضفة والقطاع. كما عكس الطابع الصدامي للانتفاضة المزاج الثوري لهذه الطبقات والفئات.

وغنى عن القول أن الفئات الفقيرة عجزت عن تنظيم نفسها، أو امتلاك رؤية سياسية، بدون الدور القيادي لأبنائها وأبناء الفئات الوسطى، من مثقفين ثوريين ووطنيين، فمن تصلبوا في النضال. وغدا الشكل المؤسساتي قاصراً عن استيعاب هذا البحر الجماهيري المتلاطم. فأبدعت حركة الجماهير صيغة "اللجان الشعبية"، والتي سنتحدث عنها، لاحقاً. أى أن هذه التحولات الاجتماعية عكست نفسها على الحركة السياسية في الضفة والقطاع (٣).

مارس الاحتلال، منذ وفد، أساليب قمع تفوق فيها على الفاشية نفسها. فمن الاعتقالات التعسفية الواسعة، إلى هدم البيوت بالجملة*. وعند اندلاع الانتفاضة كان ١٠٧٧ فلسطينياً رهن الاعتقال (٤)، تعرضوا لأبشع أشكال التعذيب والتنكيل، شأن زهاء نصف مليون فلسطيني احتجزوا لفترات مختلفة في معتقلات الاحتلال، طوال السنوات العشرين السابقة على الانتفاضة، من صدمات كهربائية، وماء مغلي، وضرب مبرح على جميع أنحاء الجسم دون استثناء أو تمييز، فضلاً عن نزع الأظافر وعضات الكلاب الشرسة (٥).

ويدم بارد، دأب المستوطنون على قتل المواطنين الفلسطينيين، وبين

* منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي وحتى نهاية ١٩٨٧ فإن سلطات الاحتلال نسفت زهاء ٢٤ ألف منزل في أنحاء الضفة والقطاع.

الجدول رقم (١) حوادث اعتداء المستوطنين الصهاينة على المواطنين الفلسطينيين، فيما بين ٨٠ و ١٩٨٤.

جدول رقم (١)

حوادث اعتداء المستوطنين على الفلسطينيين

فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤

السنة	اعتداءات	قتل	جراح	مضايقات	أراضى	حيوانات
١٩٨٠	٣٠	١	١١	١٠	٦	١
١٩٨١	٤٨	٢	٣٥	١١	١٨	١
١٩٨٢	٦٩	٧	٤٠	٤٤	٧١	٦٣
١٩٨٣	١١٩	٩	٨٣	٣٦	١٢	-
١٩٨٤	١١٨	٤	٢٢	٣٦	٢٨	١٨
المجموع	٣٨٤	٢٣	١٩١	١٣٧	٧١	٨٣

وهكذا، بعد القمع الإسرائيلى الرسمى، جاء إرهاب المستوطنين الأشد شراسة والأكثر تنوعاً. فمن إحراق أراضى الفلسطينيين، ومحاصيلهم، إلى اقتلاع أشجاره، وخطف وضرب وقتل المواطنين الفلسطينيين، دون رادع. ووصل إرهاب المستوطنين ذروته فى كانون الثانى/يناير ١٩٨٧، حين اجتاح المستوطنون منازل الفلسطينيين فى القدس الشرقية، وأعملوا فيها إحراقاً، وتدميراً وتخريباً، وتقتيلاً بساكنيها.

وفى ١٩٨٧/٥/٢٩، قال الميجر جنرال إسحق مردخاى، قائد المنطقة

الجنوبية: أن من حق المستوطن في قطاع غزة أن يقبض على من يرشقه بالحجارة، ويسوقه إلى مركز الشرطة، لتسجيل دعوى ضده (٧). وفي ١٦/٥/١٩٨٧، اشتركت قوات الاحتلال في المسيرة التي نظمها مجلس المستوطنات في شمال الضفة، بمناسبة مرور عشرين عاماً على "تحرير السامرة" (أي الضفة الغربية)، واشترك إسحق شامير نفسه في هذه المسيرة (٨).

وثمة نشرة عنصرية خاصة، تصدر عن "جمعية تشجيع الاستيطان والاستيعاب في يهودا والسامرة وقطاع غزة". تحمل اسم "تكودا"، وتنادى بضرورة طرد "المستوطنين" الفلسطينيين من قراهم وأراضيهم (٩). وفي ١٣/٤/١٩٨٧ أعلن أعضاء مجموعة "أمناء جبل الهيكل" بأنهم سيدخلون ساحة الحرم القدسي الشريف بمناسبة "عيد الفصح اليهودي" (١٠). والقائمة طويلة لا يتسع لها المجال هنا، وكلها تؤكد مدى فاشية هؤلاء المستوطنين. وقد غص الاحتلال النظر عن انتهاكاتهم الفظة للقانون.

ولم يكن المستوطنون في الضفة والقطاع نتوءاً شاذاً في مجتمع "ديمقراطي". بل هم امتداد طبيعي لمجتمع فاشي، طالما دعم "بلطجة" هؤلاء المستوطنين. ومن هنا فلا عجب في وقوف سلطات الاحتلال إلى جانبهم. قال ٤٧٪ من المشاركين في استطلاع للرأي في إسرائيل، أجرى عام ١٩٧٣: إنهم يكرهون العرب الفلسطينيين. وفي ٨ مارس / آذار ١٩٨٤ أعلن ٦٥٪ من الإسرائيليين أنهم لا يثقون في العرب الفلسطينيين، لكن النسبة انخفضت، في العام التالي، إلى ٥٨٪. وفي العام نفسه كان ٤٧٪ من الإسرائيليين مع سن القوانين التي تقلص حقوق العرب الفلسطينيين، ونفر ٥٣٪ من مجرد فكرة الإقامة المشتركة مع عرب فلسطينيين. وعن سياسة "القبضة الحديدية" التي مارسها الاحتلال ضد شعبنا في الضفة

والقطاع (٨٣-١٩٨٥)، قال ٤٣٪ من الإسرائيليين: إنها "لينة جداً"، بينما رأى ٣٥٪ أنها "معتدلة"، فيما اعتبرها ١٥٪، فقط، "شديدة للغاية". وفى عام ١٩٨٥، كان ٥٨.٩٪ من الاسرائيليين مع طرد المناضلين الفلسطينيين، مقابل معارضة ٣.٧٪، فقط، وامتناع ٧.٧٪ عن الإدلاء برأى فى هذا الصدد. وارتفعت نسبة مؤيدى الطرد فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٨٥ إلى ٨٦.٨٪. وأيد ٦٨.٥٪ هدم منازل المناضلين الفلسطينيين، وأيد ١٧.٢٪ إعدام الفدائيين منهم (١١).

وفى صيف ١٩٨٧، أيد انتهاكات مستوطنى الضفة والقطاع ٣٧.٨٪ من الإسرائيليين، وعارضها ٢٤.٨٪، فيما امتنع ٢٦.٦٪ عن الإدلاء برأيهم (١٢).

وحين اكتشفت أجهزة الأمن الإسرائيلية، عام ١٩٨٤، التنظيم الإرهابى اليهودى فى الضفة، أيد ١٤.٢٪ من الشباب الاسرائيلى (١٣)، على أن النسبة سرعان ما قفزت، بعد ثلاثة أشهر إلى ٣٠٪ (١٤). وبعد زهاء عام واحد، ارتفعت النسبة إلى ٣٨٪ (١٥). وفى أغسطس/ آب ١٩٨٥، وصلت نسبة المطالبين بالإفراج عن أعضاء التنظيم الإرهابى إلى ٦٠٪ (١٦).

ولعل المثير للسخرية أن أربعين عضواً بالكنيسيت - من أحزاب الليكود، وفتحيا، والمفدال، وشاسى - وقّعوا عريضة صاغتها "غوش إيمونيم"، ورفعوها إلى رئيس دولة إسرائيل، هايم هيرتزوج. تطالب بالعفو عن أعضاء هذا التنظيم (١٧). ويمثل هذا العدد من النواب ما نسبته ثلث مجموع أعضاء الكنيسيت الإسرائيلية.

وأدى تمادى المستوطنين فى انتهاكاتهم فى الضفة والقطاع إلى تعامل بعض الصهيونيين، الذين يفزعهم احتمال رد فعل مدوٍ يعصف بالاحتلال، بل يهدد الوجود الصهيونى فى الأرض التى اغتصبوها من أصحابها

الفلسطينيين، خلال حرب ١٩٤٨. وهذه "شلوميت ألونى" عضو الكنيست الإسرائيلي وزعيمة حركة حقوق المواطن "راتس" تبعث برسالة إلى وزير الدفاع الإسرائيلي، إسحق رابين صيف ١٩٨٧، تتساءل فيها - باستنكار ملحوظ-: "إلى متى يظل المستوطنون يشرفون على إدارة الشئون الاجتماعية فى الضفة الغربية؟! "وأكدت زعيمة "راتس"، أن المستوطنين وضعوا أيديهم على مهام موظفى الإدارة المدنية فى الضفة والقطاع وموظفين رسميين آخرين دون أن تخولهم الإدارة المدنية. وقد سمح حاخامات يوم ١٩٧٨/٧/٤، لمستوطنين بالتجول بسياراتهم، يوم السبت من أجل مراقبة ما أسموه "سلب الأراضى"، و"البناء غير القانونى"، الذى يقوم به العرب فى الضفة والقطاع. بينما لا يقوم أحد باعتراض هؤلاء المستوطنين (١٨).

الأمر الذى جعل مجلة شهرية فرنسية وأسبوعية أميركية، تؤكدان أن وضع الفلسطينيين فى الضفة والقطاع هو أسوأ، بكثير من وضع السود فى جنوب إفريقيا (١٩).

وبينما دأبت حكومات حزب العمل الإسرائيلي على التقدم بمشاريع "لتصفية" القضية الفلسطينية، منذ هزيمة ١٩٦٧. وحتى خروج "العمل" من الحكومة الإسرائيلية صيف ١٩٧٧، فإن الليكود تجاهل هذه اللعبة التضليلية، وأسقط القفاز الحريرى من فوق قبضته الحديدية، واعتمد صيغة لبناء المستوطنات، لايهمها استفزاز مشاعر المواطنين الفلسطينيين، بعكس صيغة حزب العمل.

وكان إيغال آلون، وزير خارجية إسرائيل، قد تقدم، فى يوليو/ تموز ١٩٦٧، بمشروع "تصفية" يحمل اسمه. وظل هذا المشروع أساساً لحكومات العمل المتوالية. وعكس هذا المشروع ميزان القوى العربى / الإسرائيلى آنذاك وهو المائل تماماً لصالح الطرف الإسرائيلى. مما جعل هذا المشروع يضمن

لإسرائيل "الحد الأقصى من الأراضي، والحد الأدنى من العرب". ويعتبر المشروع نهر الأردن والبحر الميت الامتداد المستقيم حتى العقبة حدوداً لإسرائيل، التي تضم- بموجب "مشروع ألون"- شريطاً عريضاً، على امتداد غور الأردن، وآخر على امتداد طريق القدس- البحر الميت، واختيار ضم أى من الخليل أو مشارفها الشرقية، ونشر مستوطنات وقواعد عسكرية فوق الأرض وأحياء اليهود فى القدس الشرقية (العربية)، والسماح بحكم ذاتى يتصدره قادة تقليديون فى الضفة، يرتبط مع إسرائيل بإطار اقتصادى مشترك، ومعاهدة دفاعية، فضلاً عن تعاون علمى، مع التعاون لتوطين لاجئى الضفة والقطاع، بعد ضم الأخير لإسرائيل (٢٠).

ومنذئذ، ظلت مشاريع "التصفية" الإسرائيلية تدور حول "مشروع ألون"، مع اختلاف فى المفردات ليس إلا. أما الليكود فاعتبر الضفة والقطاع "أراضى محررة"، وأراح نفسه.

وفى ١٧/٩/١٩٧٨، وقعت كل من حكومتى السادات المصرية، وبيجن الإسرائيلية اتفاقيتى كامب ديفيد، تحت رعاية إدارة جيمى كارتر الأمريكية. ونصتا على منح الحكم الذاتى الإدارى للضفة والقطاع لفترة انتقالية، مدتها خمس سنوات. وفى ٢٦/٣/١٩٧٩، تم توقيع "معاهدة السلام الإسرائيلية- المصرية". لكن شعب الضفة والقطاع رفض الحكم الذاتى. ومنذ ١٩٨٣ أصبح أحد معارضى كامب ديفيد - ويضمنها الحكم الذاتى - رئيساً للوزارة الإسرائيلية، فزاد الطين بلة، وغاب أفق التسوية - مهما كانت مجحفة - من سماء فلسطين، وتأكد للشعب الفلسطينى أن الحكومة الإسرائيلية ترمى إلى نفى الهوية الوطنية الفلسطينية، وشطب الشعب الفلسطينى، وخنق كفاحه. لا فرق فى ذلك بين "العمل" و"الليكود". وحافظت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على استخدام سياسة "العصا والجزرة" تجاه شعب الضفة والقطاع.

ويمكن رصد أهم سمات هذه السياسة فيما يلي:
* تجميد الخدمات الأساسية، والنشاط الاقتصادي، بأدنى حد من الكلفة والموظفين.

* تجنب المواجهة مع المواطنين الفلسطينيين، وتلطيف التعامل مع أجهزتهم الإدارية والبلدية، والعمل على تجميل صورة إسرائيل عندهم.

* ضبط مقاومتهم المدنية عند الحد الأدنى؛

* قمع المقاومة المسلحة، والعمل على عزل مواطني الضفة والقطاع عنها.

المردود السياسي

إن الانتفاضة هي الانفجار الحتمي لصراع النقيضين. وقد جاءت تتويجاً لتضال وطني، استمر قوياً شديداً منذ الأيام الأولى لاحتلال الضفة والقطاع. حيث اتسمت المواجهات بالاشتعال المستمر في تقطع. وأخذت الحركة الوطنية في الصعود أبداً، رغم بعض الانحناءات، التي اعترته بين الحين والآخر.

وظلت الضفة والقطاع تناضلان، كل على حدة، حتى عام ١٩٧٣، حيث كادت أوضاعهما تتطابق. فيما لاح في الأفق المستقبل الواحد للمنطقتين المحتلتين، بتأثير حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، واعتماد م. ت. ف. مثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

وقد تمكنت الحركة الوطنية الفلسطينية هناك من أن تعيق، بتضالاتها وتضحياتها المشروع السياسي - الإسرائيلي، الرامي إلى ضم الضفة والقطاع إلى إسرائيل نهائياً، مع التمسك باللاءات الإسرائيلية الثلاثة: (لا.. للانسحاب إلى خطوط ٦٧، لا.. لمنظمة التحرير، لا.. للدولة الفلسطينية). وكانت الانتفاضة الثمرة الناضجة للوعي الوطني العالي، الذي تشكل على نار الهبات، والصدامات والانتفاضات الصغيرة والإضرابات السياسية المتوالية. وأسهمت البنى الحزبية والنقابية والفدائية في إيضاح هذا الوعي،

الأمر الذى عززه التكوين الديموغرافى للضفة والقطاع، حيث السيادة للجيل
الفتى، ذلك أن ٦٦٪ من شعب الضفة والقطاع ولدوا بعد حرب ١٩٦٧. مما
جعل هذا الجيل متحرراً من عقدة الخوف، ومتمتعاً بقوة وطاقة هائلتين.
وقد تأكد شعب الضفة والقطاع من أن "التحرير" لن يأتيه من منظمات
المقاومة فى الخارج، بعد الضربات القاصمة التى وجهت إلى هذه المنظمات.
فكان خروجها من بيروت صيف ١٩٨٢، بعد حرب مجيدة صمدت فيها،
وألحقت العار بقوات الغزو الإسرائيلى. ثم كان الانشقاق فى حركة فتح بعد
مرور أقل من عام واحد على الخروج، مما أفقد منظمات المقاومة الكثير من
أسباب قوتها. ثم كان الاقتتال المؤسف فى طرابلس والبقاع اللبنايين بين
شقى معسكر المقاومة الفلسطينية خريف ١٩٨٣. وبعده، جاءت الحرب ضد
المخيمات الفلسطينية فى لبنان منذ مايو/ أيار ١٩٨٥، وهى التى عكست
مدى تدهور الوضع الرسمى العربى، وابتعاده الحثيث عن التوجه لتحرير
فلسطين حتى لفظياً!

وبدأ جاءت الانتفاضة تجاوزاً لمختلف البرامج الوطنية الفلسطينية
المطروحة، ولطمة مدوية للأنظمة العربية، فضلاً عن أنها كانت محصلة
طبيعية لنشاط الفصائل الوطنية، فى التوعية والتعبئة والتنظيم، طوال
سنى الاحتلال.

ومع أن الضفة والقطاع أصبحتا مهيتين تماماً للانفجار فى وجه
الاحتلال، إلا أن جملة من الأحداث عجلت بهذا الانفجار المدوى:

فقد تصاعد قمع المحتلين والمستوطنين على نحو لم يعد معه السكوت
ممكناً. ففي ٢٦/١٠/٨٧ اقتحم زهاء ١.٥٠٠ ضابط وجندى إسرائيلى
مخيم الدهيشة فى الضفة الفلسطينية، وعاثوا فيه تخريباً وتدميراً،
وأوسعوا مكانه ضرباً وركلاً، قبل أن يعتقلوا بعضهم. وفى خريف ١٩٨٧،
أعلن الإرهابى الصهيونى، "آريل شارون" أنه سينتقل إلى القدس العربية،

للإقامة في أحد منازلها، في محاولة منه لاستفزاز المشاعر الوطنية لسكان "عاصمة فلسطين الأبدية"، في الوقت الذي تصاعدت فيه الأصوات الصهيونية المطالبة بطرد الفلسطينيين من بلادهم. ومع وصول اعتداءات المستوطنين ذروة لا سابقة لها، ضد شعب القدس العربي الفلسطيني في يناير/ كانون الثاني وأغسطس/ آب ١٩٨٧، ثم إقدام المستوطنين على قتل الطالبة "انتصار العطار"، قرب دير البلح بقطاع غزة في ١٠/١١/١٩٨٧، وقبلها كان قرار حكومة إسرائيل في ٧/٧/١٩٨٧ بانتزاع امتياز شركة كهرباء القدس، ونقله إلى شركة صهيونية.

وفي نهاية يونيو/حزيران ١٩٨٧، كان القرار الحكومي الإسرائيلي القاضي برفع الضرائب بنسبة ١٥٪. ثم جاء التقاسم الوظيفي بين إسرائيل وحكومة زيد الرفاعي الأردنية، الذي أنجب "خطة التنمية"، الهادفة إلى التطبيع مع إسرائيل. ثم جاء "التنظيم الهيكلي"، الذي رمى إلى حصر مدن وقرى الضفة والقطاع في أضيق نطاق ممكن في الأرض، وحرمانها من زماماتها بعد مصادرتها لحساب الاحتلال. وارتباطاً بالتنظيم الهيكلي تقوم بلديات الضفة والقطاع عبر مكاتب هندسية معينة، وتمويل مشترك أردني- إسرائيلي، وفي حالة تخلف أي من الطرفين عن سداد حصته، يبادر طرف ثالث- هو الإدارة الأمريكية - بتسديد هذه الحصة. ومعروف أن تعيين المجالس البلدية في الضفة من قبل الاحتلال، ١٩٨٥ على أنقاض المجالس المنتخبة، ثم بضوء أخضر من حكومة الأردن. وعلى أرضيته ولدت صيغة "التقاسم الوظيفي"، بين حكومتى الأردن وإسرائيل، بصدد الضفة والقطاع.

وعبر الوضع الرسمي العربي عن استمرار تدهوره وانحطاطه، في استمرار الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، ثم ما اقترفه مؤتمر القمة العربي الطارئ، في عمان، (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٧) في حق القضية

الفلسطينية، حين وضعها على الرف لحساب حرب الخليج الأولى، واحلّ الإيرانيين محل الإسرائيليين فى خانة "عدو الأمة العربية".

وعكس التراجع العربى والفلسطينى نفسيهما على المحافل الدولية. فعوملت القضية الفلسطينية بفتور ملحوظ، وتراجع موقعها فى جداول أعمال هذه المحافل. حتى أن القمة السوفيتية- الأمريكية، فى واشنطن، أوائل ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٧ - لم تدرج هذه القضية ضمن جدول أعمالها.

وما كان لهذا كله أن يحدث دون أن يجد صدها الملموس فى الضفة والقطاع، حيث تحولت الأعمال المسلحة إلى خبر يومى، طوال العام ١٩٨٧. حيث رصدت سلطات الاحتلال ٣١٥ حالة "خرق نظام"، و٦٥ عملية مسلحة، و١٥٠ عملية إلقاء قنابل حارقة. وكان إلقاء القنابل قد غدا منذ ١٩٨٤ "عادة يومية" (٢٢). ثم كان الاشتباك المسلح فى حى الشجاعية بغزة يوم ١٠/٦/١٩٨٧، والذي تمخض عن قتل ضابط إسرائيلى كبير، واستشهاد أربعة فدائيين فلسطينيين، ينتمون لحركة "الجهاد الإسلامية"، شيعت غزة جنازة مهيبة لهم، ضمت عشرات الآلاف من شعب قطاع غزة. وثمة مؤشر بالغ الدلالة على مدى تحول شعب الضفة والقطاع إلى الاعتماد على نفسه، إذ ارتفعت نسبة المنظمات المحلية من ٤٨٪ سنة ١٩٨٦، إلى ٥٥,٧٪ سنة ١٩٨٧ (٢٣). ولم يكن لهذه التنظيمات الفدائية أية روابط أو صلات خارج فلسطين المحتلة. وإذا كانت هذه المنظمات الفلسطينية الأربع الرئيسية (فتح، الشعبية، الشيوعى، والديمقراطية) قد إنتقلت فى الضفة والقطاع منذ نهاية ١٩٨٥ أساساً تحت ضغط الحرب ضد المخيمات، رغم استمرار تباعدها فى الخارج، إلا أن انعقاد الدورة ١٨ للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى ابريل/ نيسان ١٩٨٧، قد عززت هذه الوحدة بسبب مشاركة التنظيمات الثلاثة الأخيرة

فى هذه الدورة، بعد مقاطعة دامت سبع سنوات متصلة للمجلس الوطنى وبقية مؤسسات م. ت. ف، ثم جاءت "عملية قبية" لتقول كلمتها فى غير مجال.

فى ليلة ١٩٨٧/١١/٢٥، اقتحمت طائرة شرعية - تنتمى للجبهة الشعبية/ القيادة العامة - المجال الجوى الإسرائيلى يقودها أربعة فدائيين هبطت إحداها قرب معسكر "جيبور" الإسرائيلى، وتمكن قائدها خالد أكر (سورى)، من قتل ستة جنود إسرائيليين، وجرح ثمانية آخرين، قبل أن يستشهد. فيما عادت بقية الطائرات الشرعية إلى مواقعها فى البقاع اللبنانى، إلا أن طائرة ميلود بن ناجح (تونسى) سقطت فى الشريط الحدودى جنوبى لبنان. وهزت هذه العملية هيبة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ونظرية الأمن التى اعتمدتها هذه المؤسسة. وهزأت هذه العملية بالدفاعات الألكترونية التى وفرتها أمريكا لإسرائيل. كما أكدت هذه العملية البطولية مدى عقم غزو القوات الإسرائيلية للبنان، صيف ١٩٨٢.

من جهة أخرى، فإن أكر وناجح أكدا - بمشاركتهم فى هذه العملية، على قومية القضية الفلسطينية، وعمقا الخط الفاصل بين الأنظمة العربية المتخاذلة وبين شعوبها التواقعة إلى مواصلة الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية. وكانت "عملية قبية" - من هذه الزاوية - صفة شعبية عربية/ فلسطينية مشتركة للقادة الذين صاغوا تراجعات قمة عمان.

على أن مقدمة ما أنجزته هذه العملية الجسورة، أنها كانت آخر لمسة تحضير للانتفاضة، من خلال الجرعة المعنوية الكبيرة التى تلقاها شعب الضفة والقطاع، ومن جراء الضربة المهيئة للغطسة الإسرائيلية.

هوامش الفصل الأول

- ١- تم الاعتماد فى هذا القسم، أساساً، على المراجع التالية:
- سمير عبدالله، تأثير الاحتلال على تطور القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، الكاتب (القدس)، العدد ٨٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٧، ص ٩-٢٨.
- د. تيسير العارورى، الفوائد الاقتصادية التى تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، المصدر نفسه، ص ٩٦-١١٥.
- د. حازم هنار، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى ظل الانتفاضة، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، مايو/ آيار ١٩٨٩.
- د. زياد أبو عمرو، الانتفاضة: أسبابها وعوامل استمرارها، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، مايو/ آيار ١٩٨٩.
- د. آنדרو يحيى، الانتفاضة: الأبعاد الاقتصادية، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، سبتمبر/ أيلول ١٩٨٨.
٢- سمير البرغوتى، المقدمات الاقتصادية للانتفاضة. الاتحاد (حيفا) ١٩٨٨/١٢/٩.
٣- المصدر نفسه.
٤- هآرتس، ٣ / ١ / ١٩٨٨.
٥- فى تصور مدى بشاعة وتنوع أساليب التعذيب الإسرائيلية، يكتفى بما نشرته الصحف التى لا تخفى تعاطفها مع إسرائيل. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن الاطلاع على التقرير الإضافى فى هذا الشأن، الذى نشر فى Sunday Times, 19.6.1977
٦- الشرق الأوسط (لندن) ١٠ / ٥ / ١٩٨٨.
٧- غسان عبد الله، عشرون عاماً من الإرهاب الصهيونى، نيقوسيا، دار الصمود، ١٩٨٧، ص ٢٤.
٨- المصدر نفسه، ص ٣٥.
٩- المصدر نفسه، ص ٣٩.
١٠- المصدر نفسه، ص ٤٥.

- ١١- فايز ساره، الاتجاهات العنصرية فى استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى، بحث مقدم إلى ندوة "عنصرية الصهيونية"، المنعقدة فى اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٠-١٢ / ١١ / ١٩٨٧.
- ١٢- الرأى (عمان) ٢٢ / ٦ / ١٩٨٧.
- ١٣- هآرتس، ٢٠ / ٦ / ١٩٨٤.
- ١٤- الدستور (عمان) ٢٣ / ٩ / ١٩٨٤.
- ١٥- جاد يعقوبى حقائق بسيطة / قلق على الديمقراطية فى إسرائيل، ידיעות أحرונوت ١٦ / ٧ / ١٩٨٥، أوردت ترجمته الكاملة، الملف (نيقوسيا)، عدد ٥، مجلد ٢، أغسطس / آب ١٩٨٥، ص ٤٤٥.
- ١٦- معاريف، ٣٠ / ٨ / ١٩٨٥.
- ١٧- دافار، ٥ / ٨ / ١٩٨٦.
- ١٨- الرأى العام (الكويت) ٦ / ٧ / ١٩٨٧.
- ١٩- لوموند ديپلوماتيك (باريس) ١ / ١٠ / ١٩٨٨.
- بيزنس ويك (واشنطن)، من كتاب يوروم بينور "تحذير إلى بلدى"، ترجمته الوطن (الكويت) ٢٢ / ٣ / ١٩٨٨.
- ٢٠- لمزيد من التفاصيل حول "مشروع ألون"، يمكن الاستعانة بمشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧-١٩٧٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٦٥-٦٩.
- ٢١- خالد عايد (إعداد)، سياسة إسرائيل فى المناطق الفلسطينية المحتلة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٣.
- ٢٢- موجز تقرير ميرون بنفستى لسنة ١٩٨٦، نشرته النداء (بيروت) ١٠ / ١١ / ١٩٨٧، عن هآرتس.
- ٢٣- يماخنيه، ٢١ / ١٠ / ١٩٨٧.

الفصل الثانى

وانخرطت الطبقات فى الثورة

بدا قاذفو الحجارة من الفتيان الفلسطينيين وكأنهم مجردون من أى سند
طبقى اجتماعى. وقد كان طبيعياً أن تعجز عدسات كاميرات التصوير
الصحفى والتلفزيونى عن رصد هذا السند، الذى لا سابق لاتساعه.

ويظل للتغيير الاجتماعى الوزن الأكبر والتأثير الأعمق فى ثورة الحجر.
فقد أخذت التحولات الاجتماعية التدريبية تفعل فعلها داخل الضفة
والقطاع ببطء، لتأتى هذه الثورة كمحصلة أولى لها، فى تفاعلها مع
المحيط العربى العاجز، ومع واقع الاحتلال الذى يخلق إمكانات التطور
الاجتماعى الصحى فى الضفة والقطاع، إلى جانب تأثيرها الحميم بتراث
الثورة الفلسطينية - أو إن شئت الدقة - بما هو إيجابى فيه (١).

وعليه، فإذا كان شباب اللاجئيين فى المخيمات - والشباب عموماً - قد
شكلوا الطليعة المتقدمة فى ثورة الحجر، فإن مختلف الطبقات والفئات
الاجتماعية سرعان ما لحقت بهم، بدءاً من الطبقة العاملة وحتى الشرائح
العليا للطبقة الوسطى (٢).

ومعروف أن الخريطة الطبقيّة الاجتماعية فى الضفة والقطاع تتوزع إلى
ثلاث كتل، تقف فى قمته الكتلة الثرية وتشكل، ١١، ٢٪ من مجموع

الشعب هناك، وثانى هذه الكتل هى مختلف شرائح الفئات الوسطى وتشكل ٩٧.٢٢٪، فيما تشكل شرائح الطبقات الفقيرة والمعدمة ٧٤.٩١٪ من شعب هاتين المنطقتين المحتلتين (٣).

وباستثناء القشرة الرقيقة من الكومبرادور (وكلاء الشركات الإسرائيلية) وسماسرة الأراضي العرب فى الضفة والقطاع، الذين تجمعوا فى حلف بالغ الضيق هش معاد للثورة، فإن جميع الطبقات والفئات الاجتماعية فى الضفة والقطاع قد أضررت من الاحتلال واستمراره كل هذه السنوات، ومن مضاعفات هذا الوجود والاستمرار. مما جعل هذه الطبقات والفئات تجمع على ضرورة كنس الاحتلال.

صحيح أن هذه الطبقات والفئات لم تكن - عند بداية الاحتلال - على هذا النحو من الجذرية فى مجابهة الاحتلال، والإصرار على دحره. لكن جملة من العوامل هى التى أسهمت فى صنع هذه الجذرية، وولدت هذه الشمولية الطبقيية والجغرافية والعمرية والجنسية.

البورجوازية

تجنبت البورجوازية الوطنية - حتى نشوب حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ - الصدام مع المحتل الاسرائيلى. وقد تضرر جناحها الصناعى من تشريعات واجراءات الاحتلال، وكذا متوسطو التجار وصغارهم أساساً بتأثير تضحيقات الاحتلال عليهم، والخسائر المالية المتزايدة التى منوا بها، بسبب إجراءات الاحتلال التعسفية، وجموح الاسعار، والتعرض لضغوط ومزاحمات التجار الاسرائيليين فضلاً عن الضرائب التعسفية الباهظة. أما التجار الكبار، فلم يمس الاحتلال مصالحهم الاقتصادية، إلا ما ندر، مما جعلهم الأكثر ميلاً لمهادنته، على أن الجناح الزراعى فى البورجوازية الوطنية ظل الأكثر تضرراً، مع تزايد مساحات الأراضي التى دأب المحتلون على مصادرتها، وممارستهم سياسة التعطيش، وفرضهم عقوبات اقتصادية

وسياسية شتى على المزارعين، وغيرها من القيود التى كبل الاحتلال بها القطاع الزراعى فى الضفة والقطاع، ثم هناك عرقلة الاحتلال لتصدير المنتجات الزراعية من الضفة والقطاع، مع إغراق سوقيهما بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية. مما أدى إلى تراجع المحاصيل المحلية، وتناقص معدلات الربح الزراعى، وتقلص حجم المواشى إلى نحو النصف، وهبوط مساهمة الزراعة فى إجمالى الناتج القومى، وتدنى نسبة العاملين فى الزراعة بالضفة والقطاع، بعد أن امتصت السوق الإسرائيلية النسبة الأكبر من العمال الزراعيين هناك، وحرمت صاحب الأرض الفلسطينى من هذه الأيدى العاملة.

وترتب على الاحتلال جملة من الأمور، من بينها: عدم الاستقرار، وتردى الخدمات، وضعف التسويق الاستهلاكى. وكلها ألحقت أضراراً جسيمة بالبورجوازية الصغيرة فى الضفة والقطاع.

وقد واكب انحسار القوى التقليدية ونفوذها، صعود نخبة سياسية جديدة، أخذ نفوذها فى التزايد التدريجى، خاصة بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، و"تطيش" الحكم الأردنى المشاركة فى هذه الحرب، وظهور إمكانية قيام دولة فلسطينية فى الافق، مع تسليم كل من القمة العربية والأمم المتحدة، خريف ١٩٧٤، بأن م. ت. ف هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. وتجلى ذلك فى تجربة كل من "الجبهة الوطنية الفلسطينية" (١٩٧٣-١٩٧٧)، و"لجنة التسويجيه الوطنى" (١٩٧٨-١٩٨٢)، ولا حقا "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة".

وقد برز دور الفئات الوسطى فى ثورة الحجور، من خلال فاعلية الإضرابات التجارية، بالأساس فضلاً عن شتى الإضرابات المهنية والحرفية. وشملت الإضرابات التجارية شتى أنحاء الضفة والقطاع.

وفى مجال آخر، فقد قام المدرسون بدور مجدٍ فى محاولة تطوير نظام

تعليمى بديل، بعد إغلاق الاحتلال للمدارس. والمهنيون، وخاصة المحامون، الذين نفذوا عدة إضرابات احتجاجاً على المحاكم العسكرية الإسرائيلية، وأحكامها الجائرة. والأطباء الذين شارك أغلبهم فى تطوير شبكات جديدة آمنة للرعاية الصحية فى مختلف أنحاء الضفة والقطاع (٤). والصحفيون والكتاب الذين أنجزوا مهمتهم الوطنية الرئيسية فى توعية الشعب وتحريضه، ونقل الأحداث الثورية الفلسطينية إلى أطراف العالم. فضلاً عن إسهام الكثير منهم فى الصنفين الأول والثانى من قيادة ثورة الحجـر. وحتى منتصف مايو/ أيار ١٩٨٨، فإن عدد الصحفيين المعتقلين بلغ ٢٥ صحفياً (٥). وفى أواخر الشهر نفسه أعلن عضو الكنيست الاسرائيلى، دادى تسوكر (عن حركة حقوق المواطن) أن من بين الألف وتسعمائة معتقل إدارى، ثمة ٢٨ صحفياً، و٩ باحثين. ولعل المثير للسخرية أن الأخيرين يعملون فى مؤسسات فلسطينية خاصة بحقوق الانسان (٦).

وحتى ١٧/١٠/١٩٨٨، فإن نسبة الشهداء من الكتاب والصحفيين بلغت ٣٪ من مجموع شهداء تلك الفترة (٧). وفى ٨/١٠/١٩٨٨، شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة فى الضفة، فى محاولة يائسة لإخماد نار ثورة الحجـر، وشملت هذه الاعتقالات ستة صحفيين، و١١ نقابياً*. وفى ٢/٧/١٩٨٩، اعتقلت سلطات الاحتلال "جمال بنورة" الكاتب اليسارى المعروف، وعضو الهيئة الإدارية لاتحاد الكتاب، مع زميله فى الهيئة الإدارية، الشاعر "يوسف حامد". وفى اليوم التالى تم اعتقال "أسعد الأسعد" رئيس تحرير شهرية "الكاتب" اليسارية المقدسية والأمين العام لاتحاد الكتاب. وكان قد سبق لهذه السلطات أن اعتقلت رئيس الاتحاد

* الصحفيون هم: سمعان خورى، كامل جبيل، هانى عيسوى، عبد اللطيف غيث، محمد أبو ليدة، رضا الزوربا. ومن النقابيين: سمير أبو دياب، عدنان النتشة، يعقوب عودة. السفير (بيروت) ١٩٨٨/١٠/٢٩

"المتوكل طه" وأمين الصندوق "عزت الغزاوي" والكاتب "على الجريري" (٨). وحتى أغسطس / آب ١٩٨٩، فإن مجموع من تعرض للاعتقال من الكُتّاب والصحفيين بلغ ٦٦ كاتباً وصحفيّاً. ناهيك عن تعرضوا للضرب وتكسير آلات تصويرهم الصحفية، مثل: عزام عبيد، ونايف الهثلمون، وملكى سليمان، وندى خزمو. كما أطلق جنود الاحتلال النار على الصحفي الفلسطيني حسن جبريل فى مخيم الشاطئ، فأصابوه برصاصتين فى ظهره. فضلاً عن عدد آخر من الكُتّاب والصحفيين ممن فرضت سلطات الاحتلال عليهم الإقامة الجبرية (٩).

كما تعرضت المؤسسات الصحفية لصنوف القمع وأشكال العنف المختلفة. فقد أوقفت سلطات الاحتلال أسبوعية "العودة" عن الصدور (٢/٥/١٩٨٨). ولطالما أوقفت -لأيام وأسابيع- صحفاً أخرى، وداهمت مكاتب الصحف، ومنعت توزيعها.

وأغلقت سلطات الاحتلال مكتب يومية "القدس" فى غزة (٢١/١٢/١٩٨٧)، و"مكتب غزة للخدمات الصحفية" و"مكتب غزة الصحفى" (٢٦/١/١٩٨٨)، و"مكتب بيت لحم الصحفى" (١٤/٣/١٩٨٨). و"المكتب الفلسطينى للخدمات الصحفية" (٣/٣/١٩٨٨). و"مكتب الحياة الصحفى" (مارس / آذار ١٩٨٨).

وطوال سنتين من عمر ثورة الحجر أبعدت سلطات الاحتلال سبعة صحفيين، وكاتباً واحداً*، من ٥٦ هم مجموع المبعدين، فى تلك الفترة. وما عجز الصحفيون عن نشره فى صحفهم العلنية، فانه سرعان ما وجد طريقه إلى الصحف السرية القوية النفوذ فى الضفة والقطاع. ونجح الكُتّاب فى تحقيق ما قصرت كل من الحركتين النسائية والنقابية

* هم: جبريل الرجوب، غسان المصرى، سمير صبيحات، لؤى عبده، يشير تافع، رزق البارى، جمال ابراهيم فراج. أما الكاتب فهو تيسير العارورى.

العمالية عن تحقيقه. ففي ١٣ / ١ / ١٩٨٩، تم إعلان عن اتحاد موحد للكُّتاب في الضفة والقطاع، وبذا تم وضع حد للاتحاد المزدوج، وكان أحدهما يسارياً. فيما لم ينجح النساء والعمال إلا في تحقيق تحالف بين مؤسساتيهما على حدة، منذ خريف ١٩٨٨، وتكوين مجلس أعلى للنساء، وآخر للعمال. كما نجح المسرحيون في ٥ / ٣ / ١٩٨٩، في تأسيس "رابطة المسرحيين الفلسطينيين"، متخذين من القدس مقراً لهم. (١٠)

ولم يشذ عن الموقف الوطني للصحافة العربية الفلسطينية في الداخل سوى يومية "النهار"، التي تتباهى بتبعيتها للنظام الأردني. مما دفع المتظاهرين، في مطلع فبراير / شباط ١٩٨٨، إلى إحراقها مع العلمين الأمريكي والإسرائيلي. وهي الصحيفة الوحيدة التي أزالَت سلطات الاحتلال من وجهها كل الموانع والعقبات التي نصبتها هذه السلطات في وجه الصحافة العربية الفلسطينية (١١).

الطبقة العاملة

منذ أواخر الستينيات، سلك الاحتلال سياسة تجاه العمال الفلسطينيين رمت، أولاً إلى التخفيف من سخط الطبقة العاملة في الضفة والقطاع، بما يمتص طاقاتها الثورية، وثانياً إلى استنزافها اقتصادياً وسياسياً. مما جعل إسرائيل تستوعب ما يقرب من نصف عمال هاتين المنطقتين، وتوزعهم على المجالات المتدنية الأجر وغير الماهرة. في الوقت الذي حرمتهم فيه من أبسط الضمانات الاجتماعية. وقد ارتفعت نسبة الطبقة العاملة في مجتمع الضفة والقطاع كثيراً، منذ الاحتلال. لكن أغليبيتهم بقيت مبعثرة، شديدة الارتباط بالريف، وبعيدة عن قطاع الصناعة. مما أضعف حسها الطبقي، وضيق دائرة المنضوين تحت لواء التنظيمات النقابية العمالية، إلى مجرد ٤٠ ألف عامل، أي بما يوازي حوالي ٢٠٪، فقط من حجم هذه الطبقة. وقد زاد من التأثير السلبي لهذه العوامل -نقابياً وسياسياً- توزيع الجسم النقابي

على أربعة تجمعات نقابية، موازية للتنظيمات السياسية الاكبر فى الضفة والقطاع، ناهيك عن انفصال نقابات عمال الضفة عن مثيلاتها فى القطاع، بأمر من سلطات الاحتلال بالطبع.

وقد نزل العمال بكل ثقلهم فى ثورة الحجر. والتزموا بدقة بالاضرابات السياسية، سواء فى ذلك مَنْ عمل منهم فى الضفة والقطاع أو مَنْ كان يتوجه إلى ما وراء الخط الأخضر (فى إسرائيل نفسها). وتراوحت مشاركة العمال بين الامتناع عن الذهاب إلى العمل، وبين المشاركة النشطة فى الثورة (١٢).

وعبرت مسائية "يد يعوت أحرونوت" الإسرائيلية - منذ بداية ثورة الحجر - عن خشية أصحاب العمل والمقاولين الإسرائيليين من أن تؤدى هذه الثورة إلى تأجيج المشاعر القومية فى أوساط العمال العرب الفلسطينيين الواقدين من الضفة والقطاع. وجسد إضراب "يوم السلام" فى ١٩٨٧/١٢/٢١، إجماعاً مدهشاً فى أوساط عمال الضفة والقطاع وأشقائهم فى فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨. وقالت اسبوعية "تايم" الأمريكية: "إن ٢٥٠ ألف عامل عربى شاركوا فى هذا الإضراب"، وأضافت: أن شللاً جزئياً لحق بالاقتصاد الإسرائيلى من جراء هذا الإضراب. ومن جهتها، أوردت يومية "جيروسالم بوست" الاسرائيلية أن فترة إضراب العمال العرب الفلسطينيين فى قطاع غزة استمرت زهاء أسبوعين. وأريك الإضراب عدداً غير قليل من المصانع الإسرائيلية. وعرض التلفزيون الإسرائيلى تقريراً مصوراً من أحد المصانع فى منطقة حيفا، يعمل فيه ألفا عامل، بينهم ١٥٠ عاملاً من الضفة والقطاع (الاثنين، ١٩٨٧ / ١٢ / ٢١). واعترف مدير المصنع بأن "الإضراب شوش على توزيع الطلبات على الزبائن، مما اضطر إدارة المصنع إلى تشغيل عدد بديل عن العمال المضربين، لوقت إضافي". ونشر تقرير مفصل لبولجات للنسيج والمنسوجات والملبوسات، يشير إلى

قيام عمال الضفة والقطاع بتخريب أدوات العمل والمنتجات بنسبة ١٥٪ خلال عام ١٩٨٧. ومن ناحية أخرى، فقد فصلت بعض إدارات المصانع الاسرائيلية عددا من العمال، من أبناء مخيمى بلاطة والقارعة، القريبين من نابلس. كما أن توتراً طرأ على علاقات مشاغل الخياطة من الضفة واولئك الاسرائيليين من المقاولين، بسبب الخسائر الناجمة عن عدم تسليم الطلبات المتفق عليها سلفاً في أوقاتها المحددة (١٣).

وقد فاقت نسبة الأضرار النسبية العددية لعمال الضفة والقطاع في مواقع العمل. حيث يستنزف منهم ضعف الطاقة الإنتاجية لنظرائهم الإسرائيليين. وقد انخفضت إنتاجية مصنع "عسييس" للمواد الغذائية إلى حوالى الثلث. والأمر نفسه ينطبق على مصنع "ايللا" للبلاستيك (١٤).

وحسب يومية تقدمية تصدر في إسرائيل، فإن نسبة العمال في الشهداء - ما بين اشتعال ثورة الحجور و١٧ / ١٠ / ١٩٨٨ - بلغت ٤٤٪ في الضفة، و٤٥٪ في القطاع (١٥). مقابل ٤٩٪ من المعتقلين خلال السنة الأولى من ثورة الحجور (١٦)، بعد أن كانت هذه النسبة صيف ١٩٨٨ مجرد ٣٥٪ فقط (١٧).

وفي مطلع مايو/ أيار ١٩٨٩، صرح -في موسكو- جورج حزيون رئيس "الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية"، بأن العمال يشكلون أكثر من نصف الشهداء والجرحى والمعتقلين. وبأن ٢١ قائداً نقابياً عمالياً قد تم اعتقالهم من بين ٣٨ هم مجموع القادة النقابيين هناك (١٨).

ويقتررب سكان المخيمات، كثيراً، في مستوى معيشتهم من العمال. وقد شكلت المخيمات القلاع الحصينة لثورة الحجور. حيث يقيم زهاء نصف سكان قطاع غزة (٢٧٠ ألفاً) وحوالى ٣٠٪ من سكان الضفة (٣١٠ آلاف)*. فضلاً عن اللاجئين الذين يسكنون المدن ويشكلون زهاء ٤٠٪ من مجموع

* يسكن في الضفة زهاء ٩٥٠ ألف فلسطيني مقابل حوالى ٥٣٠ ألف فلسطيني في القطاع.

لاجئى القطاع، مقابل ٦٥٪ فى الضفة. وتنتمى النسبة الأكبر من اللاجئين إلى الطبقة العاملة أو البورجوازية الصغيرة الفقيرة، وهم الأكثر ثورية، بسبب افتقارهم إلى ما يفقدونه، وحرمانهم من مساقط رؤوسهم (١٩). مما جعل رابين يصف اللاجئين بأنهم "قنبلة زمنية" (٢٠).

الفلاحون

وضاعفت الأزمة الزراعية المستفحلة - فى اضطراد - من أعداد الفلاحين المعدمين، ودفعتهم أولاً، إلى شوق العمل فى مدن الضفة والقطاع، ومنها إلى سوق العمل الإسرائيلية.

وقد أخذت مشاركتهم فى ثورة الحجر تتزايد بمرور الأيام، فى اضطراد لم يخل من حذر، طالما اشتهر به الفلاحون تاريخياً. بسبب خشيتهم من أن تكون الثورة مجرد أداة ضغط مؤقتة، تستدعيهم خلالها قيادة الحركة الوطنية، للإسهام فى الضغط على الأعداء، ثم تردهم إلى قراهم، بمجرد وصول هذه القيادة إلى مأربها، الذى غالباً ما يكون دون طموحات الفلاحين السياسية والاجتماعية. الأمر الذى استفحل، بسبب إهمال القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية ضرورة العمل فى أوساط الفلاحين، طوال السنوات السابقة على ثورة الحجر. ويعبر هذا الإسهام الحذر عن نفسه فى تطور أعداد الشهداء من أبناء القرى. إذ بلغ ١٤ شهيداً فى الشهر الأول من ثورة الحجر، لكنه قفز إلى ٣٢ شهيداً، فى الشهر الثانى، وحافظ على معدله فى الشهر الثالث. وقد فاق عدد الشهداء من ريف الضفة نظيره فى القطاع أساساً، بسبب قلة نسبة أبناء الريف فى القطاع.

ولاحظ عالم جغرافى ومخطط مدن صهيونى اسرائيلى بأن ثورة الحجر غرست أقدامها فى قرى الروابى، القريبة من طرق المواصلات الرئيسية، والمحتكة بالمستوطنين اليهود، أو فى المدن الكبرى، فضلاً عن مخيمات اللاجئين (٢١).

وقبل أن تمضى أربعة أشهر على اندلاع ثورة الحجـر، كان ٨٠٪ من أعضاء المجالس القروية والبلدية والمخاتير (العُمد) قد قدموا استقالاتهم، استجابة لطلب من "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة".

وأخذ الريف على عاتقه قطع الطرق على المستوطنين، ونجدة المخيمات فى الملمات، وتزويدها بالمواد التموينية. وهذا ما دفع المحتلين الاسرائيليين إلى تكثيف قمعهم للريف، وتفننوا فى ممارسة أشكال هذا القمع. فرشوا بالمادة السامة كروم عنب بلدة حلحول ومدينة الخليل (٢٢). وأخذوا فى مصادرة المزيد من أراضى الضفة والقطاع. وفى شهرى مايو/ أيار ويونيو/ حزيران والأسبوع الأول من يوليو/ تموز ١٩٨٩، بلغ مجموع القرى التى داهمتها قوات الاحتلال الاسرائيلى ٣١٦ قرية فى الضفة والقطاع، من ٤٣٠ هى مجموع قرى هاتين المنطقتين. بعد أن أعلن إسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى، فى ٢/٥/١٩٨٩ البدء بسياسة العودة لمواجهة ثورة الحجر فى الريف الفلسطينى، وشن حملة واسعة النطاق لكسر هذه الثورة. وقد تخللت حملة المداهمات حملات اعتقال واسعة النطاق، شملت ثلاثة آلاف معتقل، كما تضمنت جباية الضرائب، ومحو الشعارات الوطنية، ومصادرة البطاقات الشخصية، وقطع التليفونات، والمياه، والكهرباء، وهدم البيوت، وقطع الأشجار، ناهيك عن اعتداءات قطعان المستوطنين اليهود (٢٣). والحرمان التام من مياه الينابيع، كما حدث مع أهالى منطقة بنى زيد، بالضفة الغربية (٢٤).

وفى ريف الضفة الغربية وجد أفراد القوات الضاربة ملاذهم الآمن، أولاً: لتراخى يد المحتل هناك عنها فى المدن، وثانياً: بسبب وعورة التضاريس المحيطة بمعظم هذه القرى، الأمر الذى لا يتوفر فى ريف قطاع غزة السهل المنبسط.

المراة

عانت المرأة من اضطهاد مثلث، أول هذه الاضطهادات قومية، بوصف المرأة عربية فلسطينية، وثانيها جنسى، من الرجل لكونها امرأة، وثالث هذه الاضطهادات طبقى، وهذا الاضطهاد الأخير وقف على المنتميات إلى الطبقات والفئات الكادحة. وقد أعطى هذا الاضطهاد المثلث مردوده الثورى اللاتق. كما أثبتت المرأة مدى عمق وعيها بحميمية ارتباط قضيتها الخاصة بالقضية الوطنية العامة، فكان للمرأة دورها المستقل فى هذه الثورة. حيث لم تترك اسلوباً كفاحياً شهرته الثورة إلا ومارسته، من قذف الحجارة، إلى الاشتباك بالأيدي مع جنود الاحتلال، والإسهام فى عضوية اللجان الشعبية والوطنية، فضلاً عن مختلف اللجان النوعية.

وقد طرأت -خلال سنين الاحتلال- تغييرات جوهرية على البنية الطبقية الاجتماعية فى الضفة والقطاع، بفعل غمط الانتاج الرأسالى الكولونيالى، الذى فرضه الاحتلال هناك. مما أضعف الصناعة والزراعة، ودفع إلى الوراء الانتاج السلى الصغير. الأمر الذى وسّع دائرة الطبقة العاملة (نحو ٥٥٪ من مجموع القوى العاملة هناك). وغدت القوة الطبقية الرئيسية فى الضفة والقطاع. وشمل هذا التغيير المرأة، التى اندفعت إلى العمل المنتج بأعداد كبيرة. خاصة بعد استفحال الأزمة الاقتصادية، وتضاعف نسبة غلاء المعيشة مئات المرات، وضيق فرص العمل، الأمر الذى أجبر بعض من أفلت من الاعتقال والسجن من الرجال إلى الهجرة من الوطن سعياً وراء لقمة الخبز، مما اضطر المرأة هنا إلى الخروج للعمل، تعويضاً لغياب رب الأسرة. وفى عام ١٩٨٠ ارتفعت نسبة المشاركات فى النشاط الاقتصادى إلى ١٤,٥٪ من مجموع قوة العمل. وقفزت النسبة سنة ١٩٨٤ إلى قرابة ٣٠٪. وعانت النساء كثيراً من شروط العمل فى إسرائيل، فمن ساعات العمل الأكثر إلى الأجر الأقل، والذى يصل إلى نصف أجر الرجل، الذى

يتقاضى -بدوره- نحو نصف أجر العامل الاسرائيلى الذى يقوم بالعمل نفسه. وتعمل النساء هناك دون عقود عمل، محرومات من حقوقهن فى الاجازات المرضية، أو اجازات الأمومة، ومن أيام الاجازة المدفوعة الأجر، وأخذت الطبقة العاملة والحركة النسائية تلعبان دوراً متزايداً، خاصة بعد أن أفادتاً من تطور الحركة الوطنية.

وعبرت الحركة النسائية عن ديناميتها تحت الاحتلال بتزايد عدد المعتقلات من النساء. فحتى عام ١٩٨١ فاق مجموع من دخل المعتقلات من النساء الثلاثة آلاف امرأة وفتاة. وإن بقيت السمات السائدة لنشاطات الحركة النسائية تدور -حتى عام ١٩٧٨- أولاً: فى إطار المبادرات الفردية المحددة وذات الطابع العفوى الاجتماعى، وثانياً: فى إطار الجمعيات الخيرية وشبه الاجتماعية، التى تنامت. وغلب على التحركات النسائية فى تلك الفترة، أشكال الاعتصام ورفع المذكرات، وإرسال البرقيات الاجتماعية، والمشاركة فى الاضرابات والمظاهرات التى تدعو اليها الحركة الوطنية، وتمحورت غالبية هذه التحركات حول أوضاع المعتقلين فى السجون الإسرائيلية والاجراءات القمعية والعقوبات الجماعية ضد المخيمات ومصادرة الأراضى والأبعاد والاعتداء على المقدسات الدينية، ونسف البيوت. وبقي عدد النساء المشاركات فى هذه التحركات محدوداً ولم يشمل الجماهير العربية للنساء. وغنى عن القول أن التحول فى البنية الطبقيّة الاجتماعية أدى الى تداعى نفوذ الزعامات التقليدية ونمو نفوذ القوى الوطنية والتقدمية، مما كان له أكبر الأثر على واقع الحركة النسائية هناك. وبدأت المرأة تتجاوز -فعلاً- حدود الأطر النسائية التقليدية ذات الطابع الخيرى، كالجمعيات الخيرية التى لم تعد تلبي احتياجات وطموحات المرأة الفلسطينية. ففي مارس آذار ١٩٧٨ تشكل "اتحاد لجان العمل النسائى فى المناطق المحتلة"، وفى مارس/ آذار ١٩٨١ تأسس "اتحاد لجان المرأة العاملة

الفلسطينية"، و"اتحاد لجان المرأة الفلسطينية"، و"اتحاد لجان المرأة الشعبية، لاحقاً". وفي يونيو/حزيران ١٩٨٢، تم الاعلان عن تشكيل "اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعى" واتسعت القاعدة الاجتماعية لهذه التنظيمات الأربعة، حتى غدت تضم زهاء ثمانية آلاف امرأة، بينما لم تكن عضوية المؤسسات الخيرية تتعدى المئتين وعشرين عضواً فحسب (٢٥).

وقد أثرت عوامل متعارضة فى الحركة النسائية، فثمة كوابح تمثلت فى السلبى من العادات والتقاليد، فضلاً عن الفكر الغيبى والميول الاستعراضية البورجوازية فيما لعب الاحتلال -دون أن يدري أو يريد طبعاً- والنهوض الوطنى دوراً دافعاً للحركة النسائية هناك. وتفاعلت هذه العوامل الخمسة المتعارضة وطبعت الحركة النسائية بعدة سمات لعل أهمها: المحتوى التقدمى والضعف النسبى فى الريف والتشردم الى أربعة اتحادات، وتعدد مجالات النشاط، وتكوين طبقى للأطر المنظمة، تغلبت فيه العناصر المثقفة، وأغلبهن ينحدرن من الفئات الوسطى، مقابل نسبة أقل للنساء العاملات، وهناك العجز المالى الذى تعاني منه هذه الأطر المنظمة (٢٦).

وكان رد فعل سلطات الاحتلال مزيداً من اجراءات القمع مثل القاء القبض على النساء بدون مبرر وإغلاق مراكز الحركة النسائية ومكاتبها والتدخل فى انتخاباتها، ومنع النشيطات من السفر إلى الخارج... الخ. فما كان على نضال المرأة إلى أن يتطور إلا مستويات أعلى حتى يتمكن من الاستمرار فى وجه التحدى الاسرائيلى (٢٧).

وبالدم والعرق والدموع، أثمرت الجهود الدؤوبة على امتداد السنين، نمطاً جديداً من العمل فى صفوف النساء، وأثبتت أن بناء كل لجنة كان يعنى تشييد لبنة متينة فى جسم ثورة الحجر الفلسطينية، وكان دور النساء فى هذه الثورة الابن الشرعى لهذا الرحم الخصب المعطاء (٢٨).

وقد ابتدأت ثورة الحجر -فى غير منطقة من الضفة والقطاع- بمظاهرات

نسائية كما نظمت المظاهرات والاعتصامات أمام القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، احتجاجا على الدعم الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي. ونظمت قوى النساء المضربات (إلقاء الحجارة والزجاجات على دوريات قوات الاحتلال وإقامة الحواجز في الشوارع أثناء المظاهرات). وحينما دعا "اتحاد لجان المرأة العاملة" في بداية ثورة الحجري*، الى حملة تضامنية مع الأسرى والمعتقلين بتقديم "بلوثر" صوف لكل معتقل فإن عشرة آلاف امرأة شاركن في هذه الحملة، ونظمت حملة التبرع بالدم مع "لجان الإغاثة الطبية" وشاركت النساء بنشاط ملحوظ في اللجان الشعبية ولجان التعليم الشعبي والدعاية والصحة والزراعة والتعبئة والحراسة وفي غيرها من اللجان. وطالما تفوقت نسبة النساء على نسبة الرجال، أو عادتلتها في كثير من الأماكن (٢٩).

ولم يقتصر خروج المرأة والمشاركة في الثورة على فئة أو قطاع أو سن دون غيره بل شمل الطبيبات، والعاملات، والطالبات، والفلاحات، والأكاديميات، وربات البيوت اللائي انخرطن بروح موحدة في الثورة (٣٠)، ونظمت الكثير من الاعتصامات والمظاهرات والمسيرات**.

* في ربيع ١٩٨٩ وعناسية يوم السجن الفلسطيني (١٧/٤) وزع المجلس النسوي الأعلى أربعة آلاف بلوثر صوف على أهالي المعتقلين، الاستقلال (نيقوسيا) ١٩٨٩/١١/١.

** ١٩٨٧/١٢/١٣ اعتصام أمام مقر الصليب الأحمر بنابلس ١٩٨٧/٢/١٥ المسيرة في القدس.

١٩٨٧/١٢/٢٠ اعتصام في مسجد النصر بنابلس.

١٩٨٧/١٢/٢٧ اعتصام في مقر الصليب الأحمر الدولي بالقدس

١٩٨٧/١٢/٢٩ اعتصام في مقر الهلال الأحمر في البيرة.

١٩٨٧/١٢/٣١ اعتصام في مقر الصليب الأحمر في كل من جينين وخان يونس.

١٩٨٧/١٢/٣١ مظاهرة نسائية في مخيم جباليا.

١٩٨٨/١/١ اعتصام في مقر مدير الأوتروا يرام الله في مقر الصليب الأحمر في كل من نابلس والخليل وأمام سجن الفارعة.

١٩٨٨/١/٣ اعتصام في مقر الصليب الأحمر بنابلس.

١٩٨٨/١/٥ اعتصام في مقر الأوتروا في مخيم قلنديا، وفي مقر جمعية المراهبات الخيرية بقلقيلية، وفي مقر الصليب الأحمر في كل من القدس وجينين.

١٩٨٨/١/١٦ اعتصام في مقر الصليب الأحمر الدولي بالقدس.

١٩٨٨/١/٩ اعتصام في مقر الصليب الأحمر في كل من القدس وقلنديا.

حتى غدت المسيرة المظاهرة النسائية الحاشدة أداة ضغط يومية في مجابهة الاحتلال، وسلاحاً فعالاً من أجل فرض مطالب ثورة الحجر، ولم يخل يوم من مسيرة نسائية ذات أهداف محددة، وأغلب هذه المسيرات تحولت إلى اشتباكات مع جنود الاحتلال. وثمة التصدي الجسور لجنود الاحتلال وتخليص الشباب من بين أيديهم كلما حاولت اعتقال هؤلاء الشباب، ناهيك عن إيصال ما يجري من أعمال ثورية وأساليب قمعها الوحشية إلى شتى بقاع العالم بالتعاون مع صحفيين أجانب. وفضلاً عن دور المرأة الملموس في مجال الخدمات الصحية والتطوعية، ثمة دورها الرئيسي في مجال ترشيد الاستهلاك المنزلي. وفي مجال الإنتاج المنزلي (بشقيه الحيواني والنباتي) وفي تعميم التعاونيات الإنتاجية، وفي خلق بدائل للمنتجات الاسرائيلية، وفي تأمين وصول التموين إلى المخيمات والمدن المحاصرة (٣١). وهناك عدد كبير من الفتيات انخرطن في القوى الضاربة للثورة ضمن الملثمين

= مظاهرة نسائية في مخيم بلاطة أثناء زيارة وفد القوة الديموقراطية الإسرائيلية.

مظاهرة نسائية في مخيم شعفاط بالقدس.

١٩٨٨/١/١ اعتصام في مقر الصليب الأحمر الدولي في بيت لحم.

١٩٨٨/١/١٢ اعتصام في مقر الصليب الأحمر الدولي في غزة.

١٩٨٨/١/١٢ اعتصام في مقر الصليب الأحمر في بيت لحم.

١٩٨٨/١/١٥ مظاهرة نسائية في البيرة.

١٩٨٨/١/٢٣ اعتصام في مبنى بلدية سلفيت.

١٩٨٨/١/٢٧ اعتصام في مكتب مدير الأوتروا في قانديا.

اعتصام في مقر الأوتروا بسلفيت

وبلغت المظاهرات النسائية أوجها في يوم المرأة العالمي (١٩٨٨/٣/٨) استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، حيث شاركت في رام الله وحدها زهاء ألفي امرأة وفي مناسبة عيد العمال العالمي ١٩٨٨/٥/١ وفي اليوم الأول من عيد الفطر (حوالي ٨٠٠ امرأة تظاهرن ضد الاحتلال في مقبرة البيرة). وتنظمت على الأقل ثمانى مسيرات كبيرة للأطفال ونظم اعتصام في مركز الصليب الأحمر بالقدس الشرقية في أول يونيو/حزيران ١٩٨٨ بمناسبة يوم الطفل العالمي كما جرت مظاهرة للأطفال في مخيم قدورة للاجئين في يوم الطفل الشهيد

- اتحاد لجان المرأة العاملة، مصدر سبق ذكره.

- المنظمة النسائية الديموقراطية، مصدر سبق ذكره ص ٣١، ٣٢.

- ثريا أحمد، الانتفاضة انعطافة هامة في نضال المرأة الفلسطينية، طريق الانتصار، (نيقوسيا) ١٩٨٨/٤/١ ص ٣٤:٣٨.

الجوالين (٣٢).

وتقول نشرة صادرة عن "اتحاد لجان المرأة العاملة" ان الاتحاد قدم من خلال فروعه فى المخيمات والقرى والمدن وبالتنسيق مع اللجان الشعبية، دعماً عملياً للناس وخصوصاً لسجناء الثورة وعائلاتهم على شكل ملابس للسجناء، وتوأمة الأسر، والاتصال مع نقابة المحامين وتشكيل لجان التضامن مع المعتقلين، التى تنظم زيارات تضامنية لأسر الشهداء والجرحى والمعتقلين وتنسق مع اللجان الشعبية لجمع وتوزيع التموين الضرورى وتشارك فى استصلاح الأراضى وزراعتها وتساعد على إقامة تعاونيات نسائية لحفظ الطعام بالتنسيق مع لجان الإغاثة الزراعية، كما تتعاون لجان التضامن هذه مع لجان الإغاثة الطبية فى تنظيم المحاضرات والدورات الحافظة فى الاسعافات الأولية (٣٣).

وغنى عن القول أن دور المرأة لم يقتصر على النساء المنخرطات فى التنظيمات السياسية والمؤسسات الجماهيرية النسائية، بل وصل بعده إلى عقر دار المرأة التقليدية الأم والأخت والزوجة والابنة من ربات البيوت، مما أعطى زخماً لعائلات بأكملها (٣٤).

وفى يوم المرأة العالمى، قالت منظمة الحق (منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان) فى ١٩٨٩/٣/٨: أن ٦٨ امرأة وفتاة استشهدن منذ نشوب ثورة الحجور (أكثر قليلاً من عشر الشهداء) وأن أكثر من ٥٠٠ امرأة تمّ قتلن، فيما أودعت ١٨ أخريات رهن الاعتقال الإدارى. وقال بيان منظمة حق: "أن الاعتقالات تتبعها عادة فترات استجواب يتخللها تعذيب جسدى نسي، الى جانب القيام بأعمال تخدش الحياء" وأكد بيان منظمة الحق: أن اعتقالات الإدارية تستهدف العناصر النشطة فى الحركة النسائية فلسطينية (٣٥).

وحتى يوم ١٩٨٩/٣/١٥، فإن ٥٣٥ امرأة سقطت جريحة من ١٦

ألفاً هم مجموع جرحى ثورة الحجور، حتى ذلك الحين بنسبة ٢١٪، فضلاً عن زهاء ألفى حالة أجهاض حتى ١٩٨٩/٦/٧ (٣٦).

الشباب

تقدم شباب الضفة والقطاع صفوف الثورة وأكسبوها ديناميكيته المثيرة للاعجاب، بنشاطاتهم الجسورة وعملهم الدؤوب. فهم متحررون من عقدة الخوف، ومؤمنون بأن الاحتلال لن يخرج إلا بالقوة، وأنهم قادرون على ممارستها.

ويشكل الشباب دون التاسعة والعشرين ٧٧٪ من سكان القطاع، و٧٣٪ من سكان الضفة. أما من هم دون العشرين فيشكلون زهاء ٥٥٪ من سكان القطاع، و٥٨٪ من سكان الضفة. وفي عام ١٩٨٤ كانت نسبة من هم دون الرابعة عشرة حوالي ٤٧.٨٪ من مجموع شعب القطاع، و٤٦.٦٪ في الضفة (٣٧). وفي هاتين المنطقتين المحتلتين ثمة ١٧ ألف جامعي بلا عمل، ولعل هذا ما جعل كاتب صهيوني يستشهد بالعميد في الجيش الاسرائيلي، بنيامين اليعازر الذي حذر من الجيل الجديد في الضفة والقطاع، وهو الذي "صلب عوده تحت الحكم الاسرائيلي... ويعرف حقوقه ومن عدة نواح فإن هؤلاء الشباب يشكلون مشكلة لقوى الأمن، ولكن من جهة أخرى فليس لديهم ما يخسرونه (٣٨).

وقد استجدت في الضفة والقطاع تحت الاحتلال، ست جامعات* لم يكن أى منها موجودة قبل الاحتلال وهي جامعات أهلية ليس للاحتلال أى فضل فى وجودها، بل وجدت كثمرة للضرورة، بعد تزايد المصاعب والعقبات فى وجه الطلبة الطامحين الى تلقى التعليم الجامعى. وتضم هذه الجامعات الست زهاء ١٧ ألف طالب، وحوالى ٤٥٪ منهم من الإناث، وتوفر الجامعات

* فى الضفة خمس جامعات هى: بيرزيت، بيت لحم، النجاس، الخليل، القدس. وفى القطاع ثمة جامعة واحدة هى جامعة غزة الإسلامية.

مجالا رحبا لاختلاط الطلبة من المناطق المختلفة وبين طلبة المدن والقرى والمخيمات من جبهة ثانية، وبين طلبة الضفة ونظرانهم من القطاع من جهة ثالثة، مما عزز الارتباط والتفاعل الاجتماعي بين الطلبة، ولوحظ تمكن الآلاف من أبناء الطبقات والشرائح الكادحة من الالتحاق بمقاعد الدراسة الجامعية هناك. ولعبت الحركة الطلابية دورا محوريا في جميع المجابهات الحاسمة مع المحتل وحملت على كتفيها العبء الأكبر من مهمة التصدي لكامب ديفيد، وأسقطت مشروع الحكم الذاتي. وإن عُلقت بالحركة الطلابية بعض السلبيات، لعل من أبرزها: قصر النفس في معالجة توحيد الحركة الطلابية وضرورة التنسيق فيما بين أطرافها المختلفة، ناهيك عن الصدمات غير المبررة التي كان يفتعلها الطلاب الإخوانيون ضد ذوى الميول الوطنية واليسارية (٣٩).

وهذه الجامعات هي، أولا: منارات علمية تربي قادة، وثانيا: هي بؤرة للعمل الوطني ولنشر الوعي السياسي، وثالثا: هي مؤسسات للخدمة الاجتماعية الضرورية، مما جعلها في صدام يومي مع سلطات الاحتلال، الأمر الذي عمق الروح الجماعية التضامنية لدى طلبتها (٤٠).

أما الأشبال فسيطروا على الشارع وقبضوا على زمام الأمور، طوال أيام الثورة، وفي أوقات التطويق وحظر التجول كانوا يصعدون الى أسطح المنازل، يراقبون ما يدور ويتابعون تحركات جنود الاحتلال بيقظة وحذر، ويلوحون لهم بعلامات النصر ويهزون عصيهم وحجارتهم عند مداخل المخيمات ويقبضون على الزجاجات الحارقة (٤١).

وهذا ما جعل سلطات الاحتلال ترفض السماح بعودة الطلاب المعتقلين حتى قبل ثورة الحجر الى مقاعد الدراسة، إلا بموافقة ضابط التربية الإسرائيلي. الذي غالبا ما كان يرفض الطلب. حتى بلغ عدد مَنْ منعوا من

هؤلاء المعتقلين المفرج عنهم زهاء ١٥٠ طالبا ثانويا وإعداديا*، حتى خريف ١٩٨٧ السابق على اشتعال ثورة الحجور الفلسطينية. كما لجأ الاحتلال إلى نقل طلاب المرحلتين الثانوية والإعدادية من مدرسة إلى أخرى بإبعادهم عن محيطهم (٤٢).

وخلال السنة الأولى من عمر ثورة الحجور، فإن عدد الشهداء حتى سن ٢٩ عاماً بلغ ٢١٢ شهيدا من ٣٩٣ هم مجموع شهداء السنة الأولى، أي ما نسبته حوالي ٧٨٪ من المجموع الكلي لشهداء تلك السنة. وقد توزعوا -حسب الأعمار- على النحو الذي يبينه الجدول رقم (٢).

وحسب "جمعية الدفاع عن أطفال العالم" فقد بلغت نسبة الشهداء من الأطفال مابين يناير/كانون الثاني ١٩٨٩ ويوليو/تموز من العام نفسه ٢٨٪ من مجموع شهداء هذه الفترة، وقفزت هذه النسبة في أغسطس/آب ١٩٨٩ إلى ٤٦٪ ومنذ قيام ثورة الحجور وحتى أواسط سبتمبر/أيلول ١٩٨٩ فإن أكثر من مائة طفل عربي فلسطيني دون السادسة عشرة قد استشهدوا (٤٥).

وحسب تقرير لمركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة (قريب من حركة حقوق المواطن، "راتس" يوم ١٦/١٠/١٩٨٩، س فإن ١٣٥ طفلا فلسطينيا تقل أعمارهم عن ١٦ عاما استشهدوا برصاص الجنود الإسرائيليين منذ بدء انتفاضة الحجور. وقالت مسئولة في المركز ردا على أسئلة وكالة الصحافة الفرنسية أن أكبر عقوبة فرضت على جندي اسرائيلي إثر قتله طفلا فلسطينيا كانت السجن مدة شهرين مع وقف

* بالقياس إلى السنة الدراسية ١٩٨٤/١٩٨٣ فإن رياض الضفة ضمت زهاء ١٦ ألف طفل، مقابل زهاء ٥٠٠٠ طفل في القطاع. وفي الضفة كان حوالي ٢٠ ألف تلميذ ابتدائي، مقابل حوالي ١٠٠ ألف في القطاع. وفي الضفة مايقارب ٧٠ ألف تلميذ إعدادي، مقابل مايقارب ٣٥ ألف في القطاع. ومايزو على ٤٠ ألف طالب ثانوي في الضفة مقابل أقل قليلا من ٢٠ ألف في القطاع. وحوالي ١٠٠٠ طالب في ور المعلمين بالضفة مقابل زهاء ٧٠٠٠ في القطاع.

المجموعة الإحصائية الفلسطينية ١٩٨٤/١٩٨٥ - مصدر سبق ذكره ص ٩٥، ١٣٢.

التنفيذ، وذلك فى يوليو/تموز ١٩٨٨، فى مدينة جنين. وحسب حصيلة أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية -استنادا الى مصادر فلسطينية- فإن ٥٨. فلسطينيا استشهدوا منذ بدء ثورة الحجر، وترى يومية أردنية أن هذا الرقم يقل كثيرا عن الأرقام الحقيقية (٤٥).

جدول رقم (٢)(٤٣)

شهداء السنة الأولى من ثورة الحجر

الشهر	٤-٠ سنوات	٩-٥	١٤-١٠	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٥
ديسمبر ١٩٨٧	٠	٠	٢	١٤	٤	٦
يناير ١٩٨٨	١	٠	٢	٦	٣	٣
فبراير ١٩٨٨	٠	١	٧	١٦	٩	٥
مارس ١٩٨٨	٣	١	٠	١٧	١١	١٣
أبريل ١٩٨٨	٢	٠	١	١٤	٢٣	٥
مايو ١٩٨٨	١	٠	١	٨	٤	٣
يونيه ١٩٨٨	٢	٠	١	٥	٤	٢
يوليه ١٩٨٨	١	٠	١	١٤	٤	٤
أغسطس ١٩٨٨	٠	١	٤	١٠	١٤	٤
سبتمبر ١٩٨٨	٠	٠	٢	٩	٧	١
أكتوبر ١٩٨٨	٢	٠	٢	٨	٨	٣
نوفمبر ١٩٨٨	١	٠	٢	٢	٤	٢
ديسمبر ١٩٨٨	٠	٠	٠	٤	٠	٠
المجموع	١٣	٣	٢٥	١٢٧	٩٥	٤٩
%	٣	١	٦	٣٤	٢٤	١٢

ولا تقف نسبة الشهداء -وحدها- فى الميدان دليلا على مدى نشاط الشباب وغيرهم فى ثورة الحجر، بل أن هناك أعداد الجرحى والمقعدين

والمعتقلين. فحسب معطيات شخصية نشرتها يومية تقدمية تصدر في إسرائيل، لأكثر من ثلاثمئة معتقل إداري صيف ١٩٨٨، اتضح أن ٥٨٪ منهم كانوا دون الثلاثين من عمرهم، و٥٣٪ من المجموع الكلي للمعتقلين أكملوا تعليمهم الثانوي، و٢٥٪ طلاب جامعات، و٢٥٪ طلبية مدارس ثانوية واعدادية، و٢٥٪ لهم "سوابق أمنية" قضوا بسببها سنوات متفاوتة في السجون والمعتقلات الاسرائيلية، وعلى العموم فإن المعتقلين نشطون في المنظمات النقابية، وجلهم ينتمون الى هذا الفصيل أو ذاك في منظمة التحرير (٤٦).

وقدمت نقابة المحامين في قطاع غزة بياناً حول ١٩٦. ٣ فلسطينيا من القطاع، قامت قوات الاحتلال باعتقالهم، منذ قيام ثورة الحجر وحتى سبتمبر/ايلول ١٩٨٨. واتضح من هذا البيان أن عدد الطلبة المعتقلين بلغ ٩٨٣ طالبا، بما نسبته ٣١٪ من مجموع المعتقلين، بينما بلغ مجموع من هم دون السادسة والعشرين من المعتقلين ٦٢٦، ٢ شخصا، بما نسبته ٨٣٪. فيما بقيت نسبة ١٨٪ لمن هم فوق ٢٧ سنة (٤٧).

وفي مجال الجرحى، فقد جرح خلال السنة الأولى من ثورة الحجر ٢١٢٤ طفلا دون الرابعة عشرة من عمره، منهم ٢٢٤، ١ طفلا في الضفة، و٨٨٠ طفلا في القطاع، ١٣٦ منهم دون السنتين بواقع ٦٪ من اجمالي جرحى الأطفال طوال السنة الأولى من الثورة، منهم ٨٩ في الضفة، و٤٧ في القطاع، و١٨٩ ما بين ٣-٥ سنوات من عمرهم بواقع ٩٪ من مجموع الأطفال الجرحى في تلك السنة، منهم ١١٧ في الضفة، و٧٢ في القطاع، و٤٥١ طفلا ما بين ٩-١١ سنة من عمرهم، بواقع ٢١٪، ٣٤٣ منهم من الضفة، و٢٠٨ من القطاع، و١٩٠٨ طفلا ما بين ١٢-١٤ سنة، بواقع ٥٢٪ من اجمالي جرحى الأطفال خلال السنة الأولى، كان ٦٤٩ من الضفة، و٤٢٩ من القطاع (٤٨).

وبعد

فقد تفاوت إسهام كل طبقة وفئة اجتماعية فى ثورة الحجر، بالتوازي مع تفاوت الأضرار التى لحقت بالمصالح الاقتصادية لكل منها، ويتناسب طردى مع ما تبقى من هذه المصالح أما عسف الاحتلال والمشاعر الوطنية الجريحة فثمة ما يشبه التساوى فيه بين هذه الطبقات والفئات.

ووقف هذا البحر الجماهيرى المتلاطم -منذ اليوم الأول لثورة الحجر- أمام مفترق طرق، فكان عليه أما أن يتدفق فى غضب ونزق عفوين فيتبدد بعد وقت قصير، دون أن يثمر شيئا يستحق الذكر رغم الثمن البشرى العالى، الذى يدفعه حيث تعود أمواجه لتهدأ ومده لينحسر، وإما أن يتجه هذا البحر الى اطر تجمعه وتنظمه وتنسق بين أنشطته، كيما يضمن له الاستمرار ويوفر لأمواجه الجدوى، بما يوظفها فى صالح الحركة الوطنية الفلسطينية، ر واضح من سياق هذه الثورة أن هذا البحر اختار الطريق الثانية.

هوامش الفصل الثانى

- ١- وحيد عبد المجيد، الأبعاد الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية، الأهرام (القاهرة) ٨٨/١/٢٩.
- ٢- وحيد عبد المجيد، الشمولية الاجتماعية للانتفاضة (قراءة أولية)، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، أبريل/ نيسان ١٩٨٩، ص ١٣.
- ٣- د. أسعد عبد الرحمن، ودوافع الزور، الانتفاضة، (حلقة ٢)، القبس (الكويت) ٨٨/١٢/١١.
- ٤- عبد المجيد، شؤون فلسطينية، مصدر سبق ذكره ص ٧ و ١٣.
- ٥- ملحق الوطن (الكويت) ١٩٨٨/٥/١٦.
- ٦- هآرتس ١٩٨٨/٥/٣٠.
- ٧- الاتحاد (حيفا)، ١٩٨٨/١١/٣.
- FACTS (Jerusalem), 14.1.1989, No. 34., P.4
- ٨- الطليعة (القدس)، ١٩٨٩ / ٧ / ٦.
- ٩- البيان (أبو ظبي)، ١٩٨٩ / ٨ / ٢٨.
- ١٠- النهار (القدس)، ١٩٨٩ / ٤ / ٨.
- ١١- خريطة القوى السياسية المحركة للانتفاضة، الوطن (الكويت)، ٨ / ٢ / ١٩٨٨.
- ١٢- الطليعة (القدس)، ١٩٨٨ / ١ / ٧.
- ١٣- عاطف سعد، مشاركة متميزة للعمال في أحداث الضفة والقطاع، الطليعة (القدس)، ١٩٨٨ / ١ / ٧.
- ١٤- الطليعة (القدس)، ١٩٨٨ / ٢ / ٤.
- ١٥- الاتحاد (حيفا)، ١٩٨٨ / ١١ / ٣.
- ١٦- FACTS, P.4.
- Ibid, P. 9.
- ١٧- الاتحاد (حيفا)، ١٩٨٨ / ٦ / ١٠.
- ١٨- نشرة وكالة أنباء نوفوستى (دمشق)، ١٩٨٩/٥/٣.

- ١٩- خالد عايد، القاعدة الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية، السفير (بيروت)، ١٤ / ١١ / ١٩٨٨.
- ٢٠- فيليبسيا لانغر، الوطن (الكويت)، ١١ / ١٢ / ١٩٨٧.
- ٢١- اليشع فرات، جغرافيا العصيان، هآرتس، ١٤ / ١٢ / ١٩٨٨، أوردت ترجمتها نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٨ / ٣، مارس / آذار ١٩٨٨.
- ٢٢- الطليعة (القدس) ٢٠ / ٧ / ١٩٨٩ و ٢٤ / ٨ / ١٩٨٩.
- ٢٣- الطليعة (القدس) ١٢ / ٧ / ١٩٨٩.
- ٢٤- الطليعة (القدس) ٦ / ٧ / ١٩٨٩.
- ٢٥- حسن الحاج، بعض قضايا الحركة النسائية في المناطق المحتلة، الكاتب (القدس)، العدد ٥٣، سبتمبر / أيلول ١٩٨٤، ص ٦٠.
- اتحاد لجان المرأة العاملة، الحركة النسائية في المناطق المحتلة، (القدس)، يونيو / حزيران ١٩٨٨.
- آمال خريشه، المرأة العاملة في خضم الصراع الوطني والطبقي، الكاتب (القدس)، العدد ٦٠، أبريل / نيسان ١٩٨٥، ص ٧١.
- المنطقة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، المرأة الفلسطينية والانتفاضة، دمشق، ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٨، ص ١٧-٢٠.
- ٢٦- الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٦١: ٦٨.
- ٢٧- اتحاد لجان المرأة العاملة، مصدر سبق ذكره.
- ٢٨- المنطقة النسائية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- ٢٩- اتحاد لجان المرأة العاملة، مصدر سبق ذكره.
- ٣٠- المصدر نفسه.
- ٣١- المنظمة النسائية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣ : ٤٥.
- ٣٢- أول صورة متكاملة ترسمها "الوطن" لقيادة الانتفاضة، الوطن (الكويت)، ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨.
- ٣٣- اتحاد لجان المرأة العاملة، مصدر سبق ذكره.
- ٣٤- المنطقة النسائية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
- ٣٥- النداء (بيروت) ٩ / ٣ / ١٩٨٩.

- ٣٦- الدستور (عمان) ٧ / ٦ / ١٩٨٩.
- بلسم (تيقوسيا)، العدد ١٦٩، يوليو/ تموز ١٩٨٩، ص ٦٨.
- ٣٧- المجموعة الإحصائية الفلسطينية ١٩٨٤-١٩٨٥، العدد السادس، دمشق، منظمة التحرير الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٨٧، ص ٧٢-٧٣، ١١٤-١١٥.
- ٣٨- يوثال ماركوس، أين العقل اليهودي؟ هآرتس، ١٨/١٢/١٩٨٧.
- ٣٩- بسام الصالحى، الحركة الطلابية، الكاتب (القدس)، العدد ٤١، سبتمبر/إيلول ١٩٨٣، ص ١٤-١٩.
- ٤٠- د. فضل مصطفى النقيب، الاقتصاد السياسى للانتفاضة، (الحلقة الاولى)، القبس (الكويت) ٢٨ / ٣ / ١٩٨٨.
- ٤١- تسابى حيلات، بين جباليا وبلاطة، حداثوت، ١٥/١٢/١٩٨٧.
- ٤٢- طلبية قطاع غزة: وضع مشابه لوضع جنوب افريقيا (نيفوسيا)، ٢٩ / ١١ / ١٩٨٧، ص ٢٠.
- ٤٣- FACTS, P. 3.
- ٤٤- إذاعة لندن (بالعربية) ٢٠ / ٩ / ١٩٨٩. الساعة السادسة مساء.
- ٤٥- الرأى (عمان) ١٨ / ١٠ / ١٩٨٩.
- ٤٦- الاتحاد (حيفا) ١٠ / ٦ / ١٩٨٨.
- ٤٧- FACTS, P.9.
- ٤٨- الاستقلال (نيقوسيا) ٢٠ / ٩ / ١٩٨٩.

الفصل الثالث

♦♦ واختار

أداتها الكفاحية

حين أندلعت الانتفاضة، كان يحتل الصدارة في الحركة السياسية في الضفة والقطاع أربعة تنظيمات سرية، هي: فتح، الشعبية، الشيوعي، الديمقراطية*.

ومعروف أن حركة "فتح" قد تشكلت خريف ١٩٦٣ بين فلسطينيين يعملون في الخليج العربي. ثم بدأت نشاطها العسكري ضد إسرائيل منذ مطلع ١٩٦٥، وبعد هزيمة ١٩٦٧، تصدرت هذه الحركة بقية التنظيمات الفدائية الفلسطينية، خاصة بعد أن حملت العبء الرئيسى من مهمة التصدى للقوات الاسرائيلية في معركة الكرامة، في وادى الأردن في ١٩٦٨/٣/٢١. وألحقت بالقوات الاسرائيلية المهاجمة خسائر فادحة نسبياً، ومنعتها من تحقيق أى من أهدافها، الأمر الذى أهّل هذه الحركة للفوز بنصيب الأسد، بعد حوالى أربعة أشهر من هذه المعركة، فى قيادة منظمة التحرير، مؤسساتها وأجهزتها. ولا تزال فى موقع صدارة الحركة السياسية

* ثمة بقية التنظيمات التى حققت وجرداً متواضعاً هناك وهى: الجبهة العربية، الصاعقة، جبهة التحرير الفلسطينية، والشيوعي الثوري، والعمال الشيوعي، والنضال الشعبى، وفتح الانتفاضة، وفتح المجلس الثوري، أما "الجبهة الشعبية-القيادة العامة" فاحتلت موقعاً وسطاً يعلو هذه المجموعة ويقل عن التنظيمات الرئيسية الأربعة.

الفلسطينية داخل الوطن المحتل وخارجه.

أما "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، فقد شكلت أواخر ١٩٦٧، كنتيجة لاندماج عدة منظمات فدائية فلسطينية، هي: "جبهة التحرير الفلسطينية"، و"شباب الثأر"، و"أبطال العودة". على أن منظمة التحرير الفلسطينية سرعان ما خرجت خريف ١٩٦٨، وشكلت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة"، وهي التي تحتل موقعاً تالياً للتنظيمات الرئيسية الأربعة المذكورة سالفاً داخل الوطن المحتل، لأنها وقفت وراء ثلاثة إنجازات هامة، فهي التي تسببت في الإفراج عن أكثر من ألف أسير فلسطيني، ضمن صفقة تبادلية أسرى مع الاسرائيليين سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٥ على التوالي، وهي-ثانياً- التي نفذت عملية الطائرة الشراعية في الجليل الفلسطيني، وحملت اسم "عملية قبية"، وكانت أحد الصواعق القليلة التي فجرت الانتفاضة الراهنة، كما سبق وبيننا، وهناك -ثالثاً- "إذاعة القدس"، التي تلعب الدور الاول -بلا منازع- في النقل الفوري لأخبار الانتفاضة، والتحريض على الاستمرار فيها، ومناشدة الاخوة العرب وأحرار العالم للتضامن معها. ومعروف أن "القيادة العامة" هي التي تشرف على هذه الإذاعة.

وفي ربيع ١٩٥٩، خرج "الجناح اليساري" من "الشعبية"، مشكلاً "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين".

وحين احتلت القوات الاسرائيلية الضفة والقطاع، نتيجة حرب ١٩٦٧ فإن "الحزب الشيوعي الأردني" ظل يعمل في الضفة تحت الاسم نفسه، فيما استمر "الحزب الشيوعي الفلسطيني" في قطاع غزة يعمل في القطاع، أيضاً حتى ربيع ١٩٨٢، حين أعلن عن تأسيس "الحزب الشيوعي الفلسطيني"، ليشمل كل الشيوعيين الفلسطينيين، عدا أولئك الذين أثروا

* الجناح العسكري للتنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب.

الخروج بعد أسابيع قليلة من تأسيس الحزب، ليشكلوا حزبهم "الشيوعي الثوري".

وكان للتنظيمات الرئيسية السرية الأربعة عدة تعبيرات علنية، إن في مجال الإعلام والنشر، أو في القطاعات المختلفة للحركة الجماهيرية، وبخاصة العمال والفلاحين والطلبة والنساء. ولا يعيب هذه التعبيرات -وبالأدق التنظيمات الجماهيرية- إلا عجزها عن توحيد نفسها، في كل مجال جماهيري على حدة، فيصبح للنساء اتحادهم الواحد، وللعمال اتحاد نقاباتهم الواحد، وللأفلاحين اتحادهم الواحد، بدل أربعة اتحادات لكل منها.

وحتى قيام الانتفاضة، فإن ثمة مجموعة من الوجهاء، نجحت في الارتباط بقيادة منظمة التحرير، أو بالحكم الأردني، أو بكليهما، في آن معاً. وقد تقدم دور هؤلاء الوجهاء، بفعل تراجع الكفاح المسلح الفلسطيني، والضعف المؤقت الذي اعتري منظمة التحرير وفصائلها، وتركيز قيادة المنظمة على خيار الحل الدبلوماسي، بما استتبعه من تعزيز تحالفها مع النظامين الحاكمين في القاهرة وعمان، وتعامل هذه القيادة مع مشاريع التسوية الأمريكية. وكان طبيعياً أن يتمتع تحرك هؤلاء الوجهاء بشرعية وتسامح إسرائيليين (١).

وثمة جماعات إسلامية نشطة، لعل أهمها "الآخوان المسلمين"، و"الجهاد". وقد كان وراء تفشي الظاهرة الإسلامية في فلسطين، بمنطاقها المحتلة الثلاث عدة عوامل تاريخية معروفة، مثل وجود المزارات الإسلامية الشهيرة في فلسطين، فهي أولى القبليتين، وفيها ثالث الحرمين الشريفين، والصخرة المشرفة، وحائط البراق الذي أسرى منه النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، والحرم الإبراهيمي في الخليل، الأمر الذي أسهم في تعميق المشاعر الإسلامية لدى الشعب الفلسطيني.

وشهدت فلسطين -وخاصة خلال الثلاثينات من هذا القرن- حضوراً

ملموساً للاتجاهات والحركات الدينية الإسلامية. كما أن الاحترام والتأثير للمموسين اللذين حظيت بهما الزعامات الدينية في الأوساط الشعبية الفلسطينية، أغرى الكوادر الإسلامية على الولوج إلى السياسة.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع غداة حرب ١٩٦٧، اتسعت دائرة التعليم الدينى الإسلامى، الذى تركز فى الجامعتين الإسلاميتين فى غزة والخليل، فضلاً عن الأزهر الشريف فى القاهرة، الذى فتح أبوابه، أيضاً أمام فلسطينى ١٩٤٨، بعد التطبيع بين مصر واسرائيل الذى أرسى أساسه السادات مع بيجن، وقد أدى هذا التوسع النسبى فى التعليم الدينى إلى توفير كتلة بشرية ضخمة مهياة -فكرياً- لمد الظاهرة الإسلامية الراهنة فى فلسطين بدماء جديدة، باستمرار.

ثم أن الحضور القوى للتيار الأصولى الإسلامى فى مصر المجاورة منذ بداية السبعينيات، عكس نفسه على قطاع غزة أساساً، وعلى الضفة وفلسطين ١٩٤٨ بدرجة أقل.

كما أن التحاق الاف من فلسطينى الضفة والقطاع، تحت ضغط الحاجة، بالعمل فى السعودية ودول الخليج، زاد من تأثير نسبة ملموسة منهم بالمظاهر الإسلامية القائمة هناك.

هذا، فضلاً عن استفحال الضائقة الاقتصادية فى الضفة والقطاع، خاصة بعد انحسار الطفرة النفطية التى أمتدت زهاء ثمانى سنوات (١٩٧٤-١٩٨٢). وبعد تعقيدات النضال الوطنى الفلسطينى، خاصة بعد الاجتياح الاسرائيلى للبنان صيف ١٩٨٢، والمصاعب العصبية التى واجهت منظمة التحرير منذئذ، وهى التى كانت عناصر مولدة للإحباط واليأس داخل الضفة والقطاع، قادت بعض القطاعات الفلسطينية للهروب من مواجهة الحاضر المر، بمشكلاته وتعقيداته، إلى عوالم الماضى والغيب. الأمر الذى تعزز مع إحساس قطاعات من الشعب بافتقارها إلى الحماية، فاحتمت بالله.

ومن جهة أخرى، فقد اتسع نفوذ أوساط المتدينين اليهود فى إسرائيل، مع وصول الليكود إلى سدة الحكم، منذ مايو/ أيار ١٩٧٧. وفى مواجهة هذا المد، كان طبيعياً أن ينتعش الشعور والنشاط الإسلاميان فى الضفة والقطاع، وأن تقابل دعوات "إسرائيل الكبرى" الصهيونية المحمومة بدعوات "فلسطين الإسلامية".

ناهيك عن نمو دور المؤسسة الإسلامية فى الضفة والقطاع، وازدياد نفوذها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، مع تدفق أموال السعودية عليها مع قسط غير يسير من "أموال الصمود".

ثم توفرت مجموعة ثانية من الشروط، ولدت ما اصطلح على تسميته بـ "لاهور التحرير". حيث تمتزج الوطنية بالدين، فيمتشق رجل الدين سلاحه للدفاع عن وطنه، ولا يعود يكتفى بإداء الشعائر الدينية. فهناك الصحوة الإسلامية، التى اجتاحت الوطن العربى والدول الإسلامية، فى أعقاب انتصار الثورة الإيرانية، فى فبراير/ شباط ١٩٧٩. وبعد مقتل السادات على أيدي أصوليين مسلمين فى ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١، وبعد توالى الأعمال الفدائية الاستشهادية فى لبنان، التى أودت بحياة المئات من الجنود الاسرائيليين والأمريكيين والفرنسيين (١٩٨٣-١٩٨٤). ناهيك عن الهجمات التى طالما شنها متعصبون ضد أماكن العبادة الإسلامية. نما أفضى إلى امتزاج الدفاع عن الوطن بالدفاع عن المسجد. فكانت حركة "الجهاد" وليدة المجموعة الثانية من الشروط، فيما أفادت "حماس" - التعبير شبه العلنى عن "الاخوان" - من المجموعة الأولى. ثم أخذت فى الامتداد نحو المجموعة الثانية.

اللبان

مع انفجار الانتفاضة بكل زخمها الجماهيرى الهائل، تأكد أن التنظيمات السرية الأربعة لا تتسع لهذا البحر، بسبب من الطبيعة الطليعية لهذه

التنظيمات. كما أن النقابات المهنية والعمالية كانت وقفاً على أعضائها من أبناء المهنة الواحدة، وهي تحصر نشاطها في المجال المطالبى. أساساً. ومن جهة أخرى، فإن القوى التقليدية قد شلت حركتها فجأة، فيما أندفعت القوى الحية تتصدر الثورة. وبذا غدت هذه الثورة بمثابة الدافعة لهذه القوى، وضربة قاصمة لكل من القوى التقليدية والوسطاء السياسيين. وإن لم تعمل القوى الحية على استعداد أحد من هذين الفئتين، وعيا منها بضرورة إخضاع كل التناقضات الهامشية والثانوية لحساب التناقض الرئيسى، أى إبقاء التعارضات الطبقية فى موقع المتواضع، مبقية الموقع الأول للصراع الوطنى المحتدم مع العدو المباشر.

ويؤكد قائد شيوعى من قطاع غزة: أن اللجان الشعبية قد وجدت قبل اندلاع الانتفاضة بعدة أشهر. حيث نشطت لجان قليلة العدد - وإن لم تحمل اسم لجان شعبية - فى غير مجال من مجالات الحياة فى الضفة والقطاع، خصوصاً الزراعية، والطبية، والنقابية*. وكان لها دور حاسم فى بعض المجالات، فى مواجهة سلطات الاحتلال، وإفشال مخططاتها. وأحد الأدلة على ذلك، المعركة التى خاضتها اللجان العمالية فى قطاع غزة، من أجل

* ثمة شبكة لجان وهيئات ومنظمات كثيرة أخرى، مثل لجان التجارين والخياطين، والسائقين، وقد أثرت الانتفاضة - كثيراً - من المناطق المحتلة، وأصبح العمل الاجتماعى سرياً. على أنه يوازاه ذلك، أصبح هذا العمل أكثر شعبية، وأشد عمقا. وعشية الانتفاضة كان حوالى ٤١ ألف عامل منخرطين فى شتى التجمعات النقابية العمالية، عدا زهاء ١٠ آلاف امرأة انخرطن فى التنظيمات النسائية المختلفة، وبلغ عدد الجمعيات الفلاحية - عام ١٩٨٣ - ٢٣٦ جمعية، ضمت حوالى ١٥٪ من مجموع فلاحى الضفة والقطاع، كما شكّلت "رابطة" للصحفيين فى ١٩٨٢، ثم الاتحاد للكُتّاب وآخر للأدباء الفلسطينيين فى الضفة والقطاع. وقد توزعت التجمعات النقابية العمالية على: أ- كتلة الوحدة العمالية، ب- الكتلة العملية التقدمية، ج- حركة الشبيبة العمالية، د- جبهة العمل النقابى التقدمية.

كما تبرزت المنظمات النسائية على عدد مواز: أ- اتحاد لجان العمل النسائى الفلسطينى، ب- اتحاد لجان المرأة العاملة، ج- اتحاد لجان المرأة الشعبية، د- اتحاد لجان المرأة.

وتوزعت الكتل الطلابية على النحو التالى: أ- كتلة الوحدة الطلابية، ب- حركة الشبيبة الطلابية، ج- كتلة الاتحاد والتقدم الطلابى، د- جبهة العمل الطلابى التقدمية.

وثمة ما يردف هذه الكتلة فى المجال الشبابى: أ- اتحاد الشباب الديمقراطى، ب- حركة الشبيبة للعمل الاجتماعى، ج- اتحاد لجان العمل التطوعى.

تسيير معركة الانتخابات النقابية وإنجاحها (١٩٨٦)، على الرغم من تهديدات الاحتلال، وإجرائاته القمعية، ومداهمته واقتحامه المقرات النقابية فى يوم الانتخابات نفسه. ويمكن الإشارة إلى عدد من اللجان، التى اتسمت بطابع شعبى، ونشطت، خلال سنى الاحتلال. وتندرج هذه اللجان المبكرة فى إطار الارث الشعبى الفلسطينى، الذى استقت منه اللجان الشعبية طابعها، كما عهدناه فى فترة الانتفاضة (٢).

يضاف إلى ذلك - لتدعيم الفكرة السابقة - أن قسما من اللجان الشعبية العاملة اليوم، فى مختلف المجالات على امتداد مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، تمخضت عن اللجان المحلية (لجان الأحياء)، التى كانت قائمة قبل انطلاقة الانتفاضة. غير أن الجديد فى الظاهرة الحالية هو اتساع المشاركة الشعبية فيها، وتعاضد نشاطها، ونفوذها الأدبى، مقابل تعمق العداء لها فى أروقة الحكم العسكرى والإدارة المدنية والحكومة الإسرائيلية. ولهذه المتغيرات إسقاطات كبيرة، يمكن وصفها بأنها تحولات نوعية (٣).

= وتكتل المدرسون فى مؤسسات نقابية، هى: أ) اللجنة العامة لمعلمى الحكومة، ب- اتحاد المعلمين الديمقراطيين، ج- اتحاد المعلمين الفلسطينيين، د- الاتحاد العام للمعلمين. وثمة ثلاث كتل فلاحية، هى: أ- اتحاد الفلاحين الديمقراطيين، ب- اتحاد الفلاحين الفلسطينيين، ج- لجنة الاغاثة الزراعية.

وقد تكونت قبل الانتفاضة، تجمعات طبية هى: أ- اتحاد لجان الرعاية الصحية، ب- لجان الإغاثة الطبية، ج- صندوق الرعاية الصحية والخدمات الطبية، د- اللجنة الشعبية للخدمات الصحية. هذا عدا منظمات أخرى، مثل: أ- اتحاد لجان الدفاع عن الحريات، ب- اتحاد لجان العمل الثقافى الديمقراطى، ج- لجان الدفاع عن المخيمات الفلسطينية، د- لجان الدفاع عن المعتقلين فى سجون الاحتلال، هـ- لجان الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، و- لجان المتابعة الفلسطينية ذات المطلب الواحد، مثل: لجان أصحاب البيوت المهدومة، ولجان جمع شمل العائلات، وغيرها من اللجان، فضلاً عن عشرات الجمعيات الخيرية، والاجتماعية، والثقافية، والرياضية، ولجان العمل التطوعى، ومعسكرات العمل الصيفى التطوعى.

ماجد كيالى، اللجان الشعبية فى الانتفاضة/ الظاهرة دورها السياسى، الاقتصادى، الاجتماعى، الأرض (دمشق)

العدد ٦، لسنة ١٦، يونيو/ حزيران ١٩٨٩، ص ١٠-٣٦.

وقد نشأت اللجان الشعبية على مدار العام الأول من الانتفاضة، تلبية لاحتياجات النضال الشعبى الماسة، ومتطلباته، وفى إطار الانتفاضة. ومن جهة ثانية، رداً على العقوبات الجماعية والبيئية، والفظائع متعددة الأشكال التى مارستها قوات الاحتلال، بشكل تصاعدى. وأخذت اللجان على عاتقها -فى الأشهر الأولى للانتفاضة- مهام عديدة فى وقت واحد. ولم تكن قد تبلورت بعد لجان متخصصة. فنجد أن مدينة رام الله مثلاً، بادرت إلى تقديم العون، وإصلاح أبواب المحلات التجارية ودعم المتضررين، وتقديم المعونات التموينية والطبية، وغير ذلك. ومع نشوء حاجات جديدة، وتراكمها، وتصعيد العقوبات وازدياد الاصابات، برزت الضرورة لتشكيل المزيد من اللجان الشعبية، وتعميم الظاهرة، فى كل مكان تقريباً، وتدرجياً، تبلورت هذه اللجان فى المدن خاصة فى شكل لجان متخصصة (٤).

فى قطاع غزة بدأ ظهور لجان الأحياء واللجان الشعبية، بمميزاتها الانتفاضية، لكون الانتفاضة نفسها انطلقت من القطاع، ولأن القطاع يمتلك تراثاً مجيداً فى مجال "اللجان الوطنية" طوال الاحتلالين الاسرائيليين له*. وفى ١٨/١٢/١٩٨٧ أعلن عن انشاء "لجنة" اعلام، تجمع المعلومات من مختلف المناطق، وترجمها إلى اللغات الأجنبية، وتعممها على الصحفيين الأجانب والفلسطينيين، خاصة بعد أن لجأت سلطات الاحتلال إلى إغلاق مناطق بأكملها فى وجه الصحافة ووسائل الاعلام، وإنكفاء

* فى الأيام الأولى من نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٥٦، احتلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة بمرته فى سياق العدوان الاستعمارى الثلاثى على مصر والقطاع. وسرعان ما دعا الحزب الشيوعى فى القطاع إلى إقامة جبهة وطنية من كل القوى الوطنية والتقدمية كما دعا الشعب إلى تشكيل "لجان وطنية". فى كل حى وقرية ومخيم، الأمر الذى تحقق وتكرر على الصورة نفسها مع بعض التعديلات بعد هزيمة ١٩٦٧، واحتلال القوات الإسرائيلية للقطاع من جديد. لمزيد من المعلومات فى هذا الصدد، يمكن الرجوع لمؤلفنا: تجربة الجبهة الوطنية فى قطاع غزة، دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

الصحفيين عن معاينة الاحداث عن كئيب عقب تعرّض الكثيرين منهم للاعتداءات. وفي ١٩٨٨/١/٨ صدرت النشرة الأولى للجنة الاعلام المركزة التي حملت اسم "لجنة التعبئة والاعلام". والتي كانت بدأت في تجميع معلوماتها من لجان إعلان فرعية، في مدن ومخيمات قطاع غزة. ورويدا رويدا ومع ظهور الحاجات الملحة انتقلت تجربة قطاع غزة إلى الضفة الفلسطينية. وكان نقل التجربة -بشكل عام- خلافاً. وانتشرت ظاهرة اللجان، بدءاً بشهر فبراير/ شباط ١٩٨٨، في قرى الضفة، التي غدت مركز الصدمات والأحداث، جنباً إلى جنب مع المدن والمخيمات ومنذ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٨٧، بدأت تصدر عن قيادة الانتفاضة نداءات تدعو إلى اللجان الشعبية، وكانت الاستجابة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة، لغير سبب، فالقطاع كان مسرحاً للأحداث، بشكل يفوق الضفة، مما جعل المواقع التي تعرضت لعقوبات الاحتلال، تسارع إلى تشكيل لجانها الشعبية، بهدف محاصرة هذه العقوبات، ومعالجة آثارها. ولعل اللافت للنظر أن مواقع عدة في الضفة والقطاع طالما غابت عنها فصائل الحركة الوطنية، سرعان ما أخذت بصيغة اللجان الشعبية، وثمة مواقع أخرى تشكلت فيها لجان شعبية من ممثلي التنظيمات الوطنية. لكن النتيجة العامة قشلت في فشل مثل هذه اللجان، على ما يؤكد قائد شيرعى غزى. الأمر الذي قاد هذه التنظيمات إلى إدراك وجوب إنشاء لجان شعبية، بكل ما تعنيه هذه الكلمة، أي باشارك المواطنين ذوي الكفاءات في اللجان، بدون أن يكونوا منتمين -تنظيماً- إلى أي فصيل (٥).

هذا، في حين يقدم كاتب صهيوني اسرائيلي سيناريو آخر لنشوء اللجان الشعبية. إذ يرى أن بداية هذه اللجان كانت في إقامة نوع من "الحرس المدني". بعد اجتماع لرؤساء العائلات، في كل قرية ومخيم، في جلسة طارئة. وسرعان ما تم توسيع صلاحيات هذه اللجان.

وبعد إغلاق المحتل للمدارس، ألقى على عاتق أحد أعضاء اللجنة مسؤولية عن المجال التعليمي، من أجل إعطاء الدروس خارج مؤسسات تعليم التي يسيطر عليها الاحتلال. وتولى آخرون مسؤولية الإشراف على مجال الصحى، أو على التخطيط الزراعى، وأعطى ذور المهن والمدرسون، لأطباء، والمهندسون الزراعيون، الأولوية فى تولى هذه المهام. وعندما لم كن ثمة مثل هؤلاء، فإن المهام كانت تلقى على عاتق من يتطوع لتحملها. نم هذا كله من أجل التخفيف عن جماهير الشعب فى صمودها فى وجه البير القمع التي يتخذها الاحتلال، وتحت نظام حظر التجول (٦).

ويحصر القائد الشيوعى الغزى نفسه المؤثرات فى جذور اللجان شعبية، فيحصرها فى (٧):

* تجربة الجماهير العربية الفلسطينية فى إسرائيل، التي شكلت عبرة تفاضية بمعنى ضرورة مواجهة السلطات المحتلة، من أجل تحقيق المطالب، ليس قطب الرأس أمامها.

* التراث الشعبى والتقاليد العربية والفلسطينية خصوصاً، التي تحث لى "المعونة (أو العونة). و"الفرعة" (أو النجدة)، و"جاي يا اولاد جاي"، المشاركة فى الأتراح والأفراح.

* وسيادة النظام الأسرى والحمولى والعشائرى، فى جزء كبير من المجتمع فلسطينى، وهو الذى تحول إلى "بوميرانغ" * -إن صح التعبير- وارتد إلى حور سلطات الاحتلال، وشكل سببا فى قوة التضامن وزخمه، وسرعه اخل المجتمع الفلسطينى مع ضحايا الاحتلال، ضد الاحتلال.

وينسب الأمين العام للحزب الشيوعى الفلسطينى (سرى) إلى حزبه سرف المبادرة، منذ الأيام الأولى للانتفاضة، إلى إطلاق الدعوة لتشكيل

نطع خشبية على شكل حرف V الإنجليزى كان يقذفها الاستراليون القدماء اتجاء النعام والكنغر وبعض لطير الكبيرة، بهدف صيدها، وتنطلق هذه القطعة فى مسار دائرى فإذا لم تصب الطيور ارتدت من حيث نطلقت، وربما أصابت مطلقها نفسه.

اللجان الشعبية، وقيادة عملية تشكيلها وقد أصبحت العمود الفقري للإنتفاضة. ويؤكد المسؤول الشيوعي نفسه: "... ويسرنا أن القوى الأخرى -بعد معارضتها لها (يقصد اللجان) - قد توصلت إلى نفس الاستنتاج" (٨).

وعن علاقة اللجان بالفصائل، خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة، قالت مسائية إسرائيلية، أن اللجان تحولت في ظل غياب قيادة مركزية إلى إدارات ذاتية. وكان التنسيق بينها وبين منظمات التخريب* واهيا، ونشيطاً أحياناً في الأماكن المتجانسة، مثل: بيت ساحور - نوع من اللجنة الام المحلية، التي كانت تقوم بدور التوجيه، وتوزع البذور على المزارعين لتنمية شتلات مستولدة، يمكن الاحتفاظ بها فترة طويلة، وما إلى ذلك" (٩).

طابعها الديمقراطي

إن نجاح هذه اللجان يقاس بمشاركة أشخاص يمثلون مختلف الجبهات والمناطق. ففي بعض المدن تعمل عدة لجان لمواجهة الاحتلال، وبعضها يعمل على مناطق واسعة، وتنسق جميع اللجان فيما بينها. كما أن المؤشرات تدل على أن الذين ينظمون هذه اللجان لا يكتفون بلجان محلية، ولجان مناطق، بل يشكلون لجاناً مختارة من ذوي المهن المختلفة (١٠).

وقد أوضحت مصادر فلسطينية في القدس، في الأسبوع الأخير من أغسطس / آب ١٩٨٨، في حديث مع مسائية "معاريف"، أن كل لجنة، عموماً تقل ما بين ٦٠-٧٠ عائلة، "تم توزيع المهام، منذ البداية لمواجهة الأحكام المشابهة لقرار اعتبار اللجان خارجة على القانون". ثمة تبعثر في توزيع المسؤوليات، وكل عضو لجنة يتلقى المساعدة من متطوعين، يمكنهم احتلال مكانه بسهولة، عندما يعتقل (١١).

وربما كان هذا -بالذات- ما جعل القائد الشيوعي الغزي يؤكد بأن "هذه

* هذا هو الاسم الذي يحلو لإسرائيل أن تطلقه على منظمات المقاومة الفلسطينية..

اللجان بقاعدتها الشعبية، مخزون للنضال مستقبلاً أيضاً، إذا دعت التطورات إلى ذلك. وبتحديد أكبر، يمكن القول: إن الانتفاضة القادمة.. ستكون أقوى. وذلك استناداً إلى تجربة اللجان الشعبية، والتجربة الانتفاضية بشكل عام. ومن جهة ثانية عمقت تجربة اللجان الشعبية الروح الديمقراطية في صفوف الفلسطينيين.. وهذه هي الضمانات لسيادة روح الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، مستقبلاً (١٢).

ويرد عضو المكتب السياسي الشيوعي الفلسطيني على سؤال لنشرة أسبوعية شيوعية عالمية حول تفسير العزيمة الصلبة عند الفلسطينيين، خلال الانتفاضة، يقول القائد الشيوعي إن "أهم سبب يكمن في الطبيعة الديمقراطية للإنتفاضة. مثلاً في إحدى قرى الضفة الغربية، التي يبلغ عدد سكانها ١٢ ألف نسمة، جرى تشكيل ٢٦ لجنة شعبية. وكل واحدة منها تتألف من ٩-١٢ شخصاً.. السكان يحلون بأنفسهم قضايا التعليم، والرعاية الصحية، والزراعة، والدعاية، وغيرها. ويجرى تشكيل هيئات جديدة موازية للسلطة، التي تحتل محل الإدارة الإسرائيلية" (١٣).

وهذه المشاركة الواسعة، جعلت يومية إسرائيلية ترى بأن قدرة أعضاء اللجان "على الاستمرار" رغم الإعتقادات الجماعية الموجهة -بالأخص- ضدهم، تدل على وجود جذور شعبية عميقة (١٤). الأمر الذي تعود اليومية نفسها فتؤكد به قولها: "كلما تم اعتقال نشطاء من اللجان يأتى آخرون ويحلون محلهم" لا نستطيع أن نضع جندياً إسرائيلياً مقابل كل فلسطيني. وفي نهاية الأمر، فإن الجيش لن يستطيع منافسة لجان الانتفاضة، وهزيمته تكمن -بالذات- في ظهور هذه اللجان. كم من معسكرات الاعتقال الأخرى يمكن أن تقام؟! من غير الممكن اعتقال كل الضفة، فكل لجنة تعتقل، وتنتهى، تنبت واحدة أخرى مكانها" (١٥) واليومية الإسرائيلية محقة هنا. ذلك أن موارد عضوية اللجان غير قابلة

للعضوية، لكون هذه الموارد هي الشعب نفسه، ويصح، في هذا السياق اقتباس قول الشاعر:

وإذا مات منا سيد قام سيد

وانعكس هذا الطابع بوجه خاص، في قيام المزيد والمزيد من اللجان الشعبية، وتعزيز القائم منها، رداً على حملات الاعتقال المكثفة، خصوصاً الإعلان في أغسطس/آب ١٩٨٨، بأن اللجان محظورة، والتهديد بسجن كل من ينتمى إليها لفترة قد تصل إلى عشر سنوات. وعلى مستوى المعنويات، فإن اشتراك فئات الشعب المختلفة في اللجان يُفَضِّي أولاً: إلى توثيق قوى الوحدة الشعبية الوطنية، وثانياً: إلى رفع معنويات أبناء الشعب نفسه، إذ شعروا بمقدراتهم وقدراتهم على تحقيق إنجازات هائلة (١٦).

وثمة معايير جديدة في اختيار قيادات هذه اللجان، تعتمد على المشاركة الشعبية الواسعة، حيث يختار الأهالي أعضاء في لجانهم أولئك الذين يظهرون ميدانياً. قدرات وجدارة لقيادة المعركة. وهذه الحقيقة تؤدي إلى استنتاج (وهذا هو ما يحصل، فعلاً بوجه عام) أن فترة الانتفاضة سيست قطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني، وعمقت وعيهم السياسي والتنظيمي، واكتشفت قدرات جديدة وكفاءات كانت مهمة أو مجهولة سابقاً (١٧).

قيمتها الكفاحية

اللجان هي الجهاز التنظيمي للانتفاضة، ووسيلتها للارتباط بال جماهير، والاتصال بها، ولتنفيذ المهام الكفاحية الملقاة على عاتق الانتفاضة. ويعتبرها شيوعي غزي بارز بأنها أحد أهم ركائز الانتفاضة، ويعيد سر قوتها إلى شعبيتها، واستحالة إلغائها، بأية وسيلة قمع احتلالية، وفي تأقلمها مع الوقائع الجديدة، وأخذها -بالاعتبار- الظروف المحلية لكل قرية

ومخيم، ومدينة، وحى. مما يؤهلها لدور هام فى قيادة انتفاضة قادمة (١٨).
وثمة أكاديمى صهيونى إسرائيلى يوصّف هذه اللجان، فيقول إننا أمام
قيادة وطنية متطرفة* غير مستعدة للتنازل عن مواقفها من الحكم
الإسرائيلى والنظام الهاشمى، وأعضاؤها من المثقفين والأكاديميين
والنشيطين، أو قادة النقابات المهنية، ونبّه الأكاديمى نفسه إلى كثرة عدد
كوادر ونشيطى الصف الثانى للانتفاضة، الذى يضم طلاباً، ومدرسين،
وحتى خريجي جامعات (ثمة زهاء ٨ آلاف جامعى عاطل عن العمل
(عشية الانتفاضة). وهذا الصف الثانى - برأى الأكاديمى الصهيونى - هو
الذى يقيم الإنتفاضة فى أرض الواقع نظرياً وعملياً (١٩).

ولهذه اللجان مهام شتى فى غير مجال. ففي المجال السياسى ثمة إدارة
نشاط الانتفاضة وتوجيه فعاليتها، ثم مراكمة الممهدات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية لتطوير الانتفاضة، وصولاً إلى توفير البنية
الوطنية البديلة لسلطات الاحتلال. خاصة مع استقالة العشرات من موظفى
الادارة المدنية العرب الفلسطينيين** وحوالى نصف مجموع رجال الشرطة
العرب الفلسطينيين، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة، بعد حوالى
أشهر من بدء الانتفاضة.

والمهمة السياسية الأخرى للجان هى فصل السكان عن مؤسسات
الاحتلال. وهذا ما لمسّه كاتب صهيونى إسرائيلى، إذ يرجح أن يكون الهدف
العملى المباشر من الانتفاضة "هو خلق وضع يفقد فيه الجيش الإسرائيلى
السيطرة على المناطق (المحتلة) أو على أجزاء منها" (٢٠).

وقد أسهم تعزيز سلطة هذه اللجان تلك الضربات القاصمة التى وجهها

* لعل من فضول القول أن كل وطنى - وفق القاموس الإسرائيلى - متطرف!
** عدا مئات موظفى الإدارة المدنية فقد استقال ٦٣ مختاراً معيناً، ٢٢ مجلساً بلدياً وقروياً، ناهيك عن
حوالى ٨٠٪ من مجموع أعضاء المجالس البلدية والقروية فى قطاع غزة استجابة لنداء "قاوم" رقم ١٨
الصادر فى ١٩٨٨/٥/٢٨.

المنتفضون إلى شبكة المتعاونين مع المحتل* (٢١).

وفى المجال الاقتصادى، فإن جهود اللجان الشعبية ولجانها المتخصصة قد تركزت فى تلبية حاجات جماهير الشعب من جهة، والاستمرار فى تأمين مستلزمات إنهاء التبعية الاقتصادية للإسرائيليين، وبالتالى توفير أساس الاعتماد على الذات من جهة أخرى.

وفى المجال الاجتماعى، تمت بلورة لجان متخصصة بهدف تغطية شتى مجالات الخدمات للشعب. ومعروف أن لجانا اجتماعية أخرى كانت قد نشأت فى الضفة والقطاع قبل عدة سنوات من نشوب الانتفاضة، فثمة "لجنة الإغاثة الزراعية"، التى تأسست سنة ١٩٨٣، بهدف رفع مستوى الزراعة، والمحافظة على الأرض و"لجنة الإغاثة الطبية الفلسطينية"، التى تأسست فى القدس مطلع الثمانينيات، ومن العاصمة انتشرت إلى بقية أرجاء الضفة والقطاع وواصلت عملها ووسعته إبان الانتفاضة مع "اللجان الصحية" التى أفرزتها الانتفاضة. وهناك "اللجنة العليا للعمل التطوعى" التى تأسست سنة ١٩٨٠، وارتبطت بالجماعات أو بالمجالس البلدية والقروية. وضمت حوالى ٩٧ لجنة فرعية، حسب إحصائيات ١٩٨٢، ووصل حجم عضويتها إلى ٧.٠٠٠ متطوع. وقامت بمساعدة الفلاحين فى مواسم الحصاد، وقطف الزيتون والخضروات، واستصلحت ما يزيد على ٢٨ ألف دونم (زهاء ٧ آلاف فدان)، وزراعة ٣٠ ألف شتلة زيتون فى موسم ٨٤-١٩٨٥. وقدمت دورات تقوية لطلبة التوجيهية (الثانوية العامة) وأخرى لمحو الأمية. فضلاً عن المحاضرات والندوات الثقافية، وبنّت أسواراً من حول المقابر، والمدارس، والمساجد، والكنائس، والجمعيات، وهدت الشوارع، وشقت الطرق الزراعية،

* تبع المنتفعون أسلوباً بارعاً فى فقع عيون المحتل فى الضفة والقطاع، إذ بدأوا بتوجيه إنذارات لكل مشتبه بتعامله مع المحتل، وكانت تروته مقبولة. أما من أخذته العزة بالأثم، فقد حدد بنفسه طريقة التعامل معه: التصفية الجسدية. وحتى ١٩٨٩/١١/١١ فقد تم تصفية زهاء ١٣٠ متهماً بالتعامل. فيما تم تصفية أول عميل، فى قرية قباطيا، بالضفة فى ١٩٨٨/٢/٢٨

وبنت السلالم للأحياء الشعبية. وقد تعمق عبر هذه اللجان مفهوم العمل الاجتماعي، وتجلت أهمية التعاون والمبادرة التطوعية في سبيل الخدمة الشعبية العامة كما عززت هذه اللجان إمكانات الدفاع عن الأرض، والتمسك بها وزراعتها (٢٢).

وفي الانتفاضة غدا لكل فرد دور، وتقدم كل فلسطيني في الضفة والقطاع كى يترجم موقفه ضد الاحتلال. فمن لم يعمل فى رشق الحجارة، وجد مهاماً أخرى فى انتظاره، مهما كانت مهنته، أو سنه، أو جنسيته، فظهرت "اللجان الزراعية"، و"لجان التموين الغذائي". و"لجان الاقتصاد المنزلى"، و"لجان المرأة"، و"لجان الأوضاع الاجتماعية"، و"اللجان الطبية"، و"لجان الحراسة"، و"لجان التدريس الشعبى"، و"لجان الإعلام" وغيرها (٢٣).

- اللجان الزراعية، وعلى عاتقها يقع عبء وصول المزروعات، وتحقيق الاكتفاء الذاتى لكل بيت، أو حى، أو تجمع سكانى، كما توزع هذه اللجان ما يفيض عن حاجة منطقتها للتجمعات والمناطق المحاصرة، عبر اللجان بالطبع، وفى إحدى المرات فرض المحتل نظام منع التجول على قرية حوسان بالضفة، مما حدا بأهالى القريتين المجاورتين- فوكين رويتر - إلى أن يخفوا إلى الأراضى الزراعية للقرية المحاصرة ويقوموا بالعناية بمزروعاتها، وقطفها، ووضع رقم على أكياس محصول كل أرض، على حدة لجهلهم بالمزارع الذى تعود إليه هذه المزرعة أو تلك. وعندما خرجت حوسان من الحصار، تلقى مزارعوها أثمان مزروعاتهم المبيعة "على "داير مليم" وفى ذات مرة حدث أن حوصرت إحدى قرى الضفة لمدة ٣٨ يوماً متصلة، بينها أيام من رمضان المبارك، مما دفع أهالى قرية مجاورة إلى المبادرة بتقديم ٢٠٠ كيلو جرام من عجينة القطايف للقرية المحاصرة. وحين خرجت القرية من الحصار، بادرت إلى رد الجميل، بمشتى كيلو جرام من ورق العنب، إذ كانت تشتهر بزراعة الكروم.

- لجان التموين الغذائي، تقوم بمساعدة الأسر المحتاجة، بشكل خفى، لا يحدث حرجاً لكرامة تلك الأسرة، فيما يشد أزرها فى هذا الوقت العصيب (٢٤)

- لجان الاقتصاد المنزلى، وتتلخص مهمتها فى تقديم الإرشادات للمواطنين حول كيفية استغلال أية قطعة أرض، استغلالاً أقصى، خدمة للاقتصاد المنزلى، وتوفير الأشكال المناسبة، والدواجن والأرانب، كما ترشدهم إلى أفضل الطرق لتخزين المؤن. وقد وزعت كراسات شرحت فيها هذه الأمور بالتفصيل. وتشكلت فى غير موقع تعاونيات زراعية، تحملت فيها النساء القسط الأوفر من المسؤولية. ولعبت هذه الظاهرة دوراً هاماً فى تراجع المنتوجات الإسرائيلية، والحد من استهلاكها فى الضفة والقطاع.

- لجان المرأة، لتنظيم عمل المرأة فى الانتفاضة، وقد حاكت النساء، بطلب من هذه اللجان، البلوقرات الصوفية للسجناء، والمعتقلين الفلسطينيين، وقاطعت هذه اللجان شركة "بو لجات" للأصواف الإسرائيلية، عندما قامت هذه الشركة بطرد عمال الضفة والقطاع منها، لأنهم أضربوا، ناهيك عن دور النساء البالغ الأهمية فى الشوارع.

- لجان الأوضاع الاجتماعية، ومهمتها مراقبة الوضع المعيشي للأهالى، وتطبيق نط التكافل الاجتماعى بينهم.

- اللجان الطبية، لتقديم العلاج الطبى الطارئ والأمن، بعيداً عن عيون جنود الاحتلال، الذين طالما داهموا المستشفيات، واختطفوا الجرحى منها. فضلاً عن توفير العلاجات المختلفة للأهالى، والعمل على تحديد زمة دم كل فرد منهم، تحسباً لأى نزيف طارئ، وإجراء الفحوصات الدورية لهم، تحوطاً من أى وباء أو مرض. وغالباً ما كانت اللجنة تجد عيادة لها وسط الحى أو المخيم أو القرية موقع نشاطها.

- لجان الحراسة، وقد ملأت الفراغ الناشئ عن الاستقالات الجماعية لرجال

الشرطة العرب الفلسطينيين، حيث يراقب أعضاء هذه اللجان، خلال ساعات النهار من على أسطح المنازل مداخل بلدتهم، وينذرون الأهالي بأى تطور يستجد بواسطة الصفير. فتخف النساء لنقل أكياس الحجارة إلى متناول أيدي الفتية، ويجهزون البصل، لاتقاء شر قنابل الغاز، التى دأب الجند الإسرائيليون على قذفها فى اتجاه هؤلاء الفتية.

كما تحرس هذه اللجان المتاجر والعقارات خلال الإضرابات التجارية. وطالما حمى أعضاء هذه اللجان المتاجر التى كسر المحتلون أقفالها، حيث قامت هذه اللجان بحراستها، أو استبدال أقفالها، مستعينة بالحدادين فى الموقع السكانى المحدد. بحيث تصل المفاتيح الجديدة للمتاجر، وهو فى منزله.

أما كيف نشأت لجان الحراسة هذه، فإن كاتباً صهيونياً أخذ على عاتقه سرد القصة لنا. إذ يقول: "موظف كبير فى بيت لحم، محسوب على المعسكر المؤيد للأردن، روى كيف جرى الأمر عنده: (عندما علمنا باستقالة رجال الشرطة، اجتمعنا فى الحى، وقررنا البدء بالحراسة ليلاً. وتم ترتيب ثابت، يمكن العمل به، من دون تنسيق، طوال أشهر أو أعوام. فى الليلة التى أكون فيها مسئولاً عن الأمن فى الحى، أصعد إلى السطح الساعة الحادية عشرة وانزل الساعة الخامسة عشر صباحاً. كل شئ يتم فى إطار البيت، وإذا شعرت بحركة مريبة، أعلم الجيران فيشعلون الأضواء، وبالتالي يحملون الغازى على الهروب). ويتخذ نشاط اللجان طابعاً مشابهاً فى بلدة بيت جالا المجاورة" (٢٥).

عند هذا الحد والمحتل صامت، لكن هذه اللجان تطورت و"وقعت فى أيدي عناصر متطرفة* فى العديد من أماكن، استغلت الترتيبات التنظيمية هذه من أجل الانذار بعمليات الاعتقال التى يقوم بها الجيش، أو بوجود دوريات، أو بدخول مستوطنين. وقد واجه هؤلاء واولئك مراراً وبوابل من

الحجارة، والقطع المعدنية، وأعلنت قرى أكثر عزلة نفسها منطقة محررة، وأقامت متاريس بحسب توجيهات اللجان المحلية ومنعت دخول القوات، وخروج العمال للعمل داخل الخط الأخضر (أى إسرائيل)

- لجان التعليم الشعبى، فبعد أن قررت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة أن تفتح المدارس ثلاث ساعات فقط يومياً، رد الاحتلال بإغلاق هذه المدارس، بعد أن تحولت إلى نبع سخى للمظاهرات المعادية له. عندها ردت الانتفاضة بتشكيل لجان التعليم الشعبى، التى أخذت على عاتقها سد الفراغ الذى نشأ بإقفال المدارس، وقامت بتوزيع الطلبة إلى مجموعات بحسب العمر ومنطقة الإقامة، واستوعبتهم المدارس الشعبية داخل المساجد والمؤسسات الشعبية تحت الأشجار، لتدريسهم فى الصباح، قبل أن ينزلوا إلى الشارع، كى يطاردوا قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين وردت سلطات الاحتلال بقمع هذه الظاهرة التربوية الشعبية.

- لجان الإعلام، لتوصيل المعلومات عن الأحداث وعسف الاحتلال إلى الصحافة العربية والأجنبية. خاصة بعد أن عمد الاحتلال إلى إعلان كل منطقة قبيل أن يقتحمها ويبحث فيها فساداً: "منطقة عسكرية"، يحرم على الصحفيين دخولها، أو الاقتراب منها.

- لجان التجارة، حلقة الوصل بين التجار وبعضهم البعض، بهدف تنظيم إضراباتهم، والعمل على حل مشاكلهم، وتوجيههم فيما يتعلق بقضايا الضريبة، ورفض تسديدها، وتقوم هذه اللجان بمجابهة رجال الضريبة، وتتصدى لهم، وتطاردهم.

- لجان مراقبة الأسعار، تفحص مدى التزام الحوانيت والباعة بالأسعار.

- لجان الإصلاح الاجتماعى، لحل الخلافات التى تنشأ بين الأهالى، فتحول دون توجههم إلى الإدارة المدنية، وتعالج الخلافات الهامشية، من أجل التفرغ للهم الأكبر: الاحتلال.

- لجان تخليص المستقلين، تشكلت فى قطاع غزة، من النساء، وانحصرت مهمتها فى الاشتباك مع جنود الاحتلال، وتخليص أى شاب أو فتاة من بين أيديهم.

ولا عجب فى أن تنمو فى هذا الزخم "اللجان الضاربة". وهى المسئولة عن حماية المظاهرات، والسيطرة على الاضرابات، وكتابة الشعارات، ورفع الأعلام، وقذف الحجارة، وملاحقة المشبوهين بالتعامل مع المحتل، ونصب المتاريس، ومجابهة آليات الجيش المحتل بالزجاجات الحارقة، حتى أن كاتباً صهيونياً رأى أن الوصف الأنسب لما يجرى فى الضفة والقطاع هو حرب عصابات ضد جيش الاحتلال (٢٧).

وطالما دعت القيادة الوطنية الموحدة اللجان الضاربة إلى تأديب من لم يستقل من رجال الإدارة المدنية والشرطة.

وثمة ملاحظة، لابد منها، وهى أننا قد نكون نسينا لجنة أو أكثر، ذلك أن إقامة اللجان ليس رهنا بتعليمات محددة، بل تأتى استجابة لاحتياج حقيقى. مما جعل انماطا من اللجان تظهر فى أماكن، ولا تظهر فى أخرى.

القيادة الموحدة

بعد نحو شهر واحد من اندلاع الانتفاضة، أقدمت التنظيمات الرئيسية الأربعة على الائتلاف، داخل "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة"، المعروفة، اختصاراً، باسم "قاوم"، كقطب سياسى مركزى للداخل الفلسطينى، يوجد الجهد الوطنى، ويقود فعالياته.

ولم يحل دون الترابط الحميم بين القيادة الموحدة واللجان ذلك التباين فى طريقة تشكيل كل منهما. بل غدت اللجان تنفذ ميدانياً، نداءات قيادة الانتفاضة، وفى البداية نشأت صعوبات تم احتواؤها والتغلب عليها بعد أن استوعبت القيادة الموحدة خصوصيات كل تجمع سكانى على حدة. وطوال السنتين المنصرمتين من عمر الانتفاضة، فإن "قاوم" هى التى ظلت تحدد

طابع الأمور، وسرعان ما تكشف المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع عن نسق منظم، وآلية دقيقة، في جميع المراتب والمناطق. وبكلمات القائد الشيوعي المغزى "فقد أرسيت، خلال سنين الاحتلال العشرين التي سبقت الانتفاضة، أسس مادية (موضوعية) متينة للتحويل الذي نشهده اليوم، على المستوى العام (مكانة القيادات البيروقراطية وتنحياتها، وسقوط ما سمي بـ"النفوذ الأردني"، وغير ذلك على المستوى المحلي. وهذه الاسس تمثلت، بخطوط عامة، في التحولات الطبقية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، ورد الفعل المتراكم على ممارسات الاحتلال والمستوطنين وفي إدراك اهالى المناطق المحتلة أن "غودو لن يأتى، وأن (الفارس على حصانه الأبيض) هم أنفسهم" (٢٨).

وحين أصدر وزير الدفاع الاسرائيلى اسحق رابين فى ١٨/٨/١٩٨٨ قراره القاضى بحظر اللجان الشعبية، أصبح قراره هذا "محل تنذر واستهجان، وتساؤل، عن المغزى الحقيقى للقرار"، حسب وكالة أنباء رويتر. "اذ أن هذه ليست المرة الاولى التى تعلن فيها سلطات الاحتلال أن اللجان الشعبية (خارجة على القانون). فقبل رابين، أقدم عميرام مصناع القائد العسكرى للمنطقة الوسطى؛ أى الضفة؛ على فعل الأمر نفسه، وتبعه اسحق مردخاى، حين كان قائد للمنطقة الجنوبية (القطاع). وترى أن السبب فى إصدار رابين هذا القرار هو أن السلطات الإسرائيلية ترى أن اللجان الشعبية ستملاً الفراغ الناشئ، حكماً، بعد سقوط جميع الهياكل الإدارية العميلة الاسرائيلية وتلك التابعة للنظام الأردنى (٢٩) ولكن، هل يفلح القمع الاسرائيلى الشرس فى إنهاء هذه اللجان؟

لقد تطوع للإجابة على هذا السؤال كاتب صهيونى اسرائيلى، فجاءت اجابته بالنفى القاطع (٣٠)، وكان معه كل الحق، فشعبية هذه اللجان هى الحزام الأمنى الواقى لقوى الانتفاضة وهى أحد أهم ركائز الانتفاضة،

وذراعها الفاعل فى الميدان، وفى مقدمة ضمانات استمرارها (٣١). وبعد زهاء ستة أشهر من اندلاع الانتفاضة، التقى مسئول أمنى كبير بزعماء تحرير الصحف الاسرائيلية. حيث تلقى سؤالاً مفاده: لماذا لا تقوم السلطات الاسرائيلية باعتقال اللجان الشعبية، ورموز القيادة الموحدة، اذا كان ذلك سينهى الانتفاضة. أجاب المسئول الأمنى، بكل وضوح "ان اعتقال هذه اللجان سوف يعنى أن عدد المعتقلين سيفوق عدد السكان المحليين" وحتى رابين نفسه سبق له أن اعترف أمام لجنة الخارجية والأمن فى الكنيسست الاسرائيلى بعد حوالى أربعة أشهر من بدء الانتفاضة، بأن: "الانتفاضة فى المناطق المحتلة هى انتفاضة شعبية، حيث لا يقوى عليها جنرالات أو عقداً أنما هى أوسع وأشمل مما يعتقد مواطنو الدولة" (٣٢).

ان مجرد وجود الاحتلال، والاستمرار فى نهب الأرض، وممارسة القتل بدم بارد، وشن حملات الاعتقال التعسفى الواسعة، وسرقة مصادر المياه، والتنكيل بالشعب، والتمييز الصارخ ضده، وما إلى ذلك من ممارسات شرسة، خلال عشرين سنة سوداء، أرست أساساً قويا لاندلاع الانتفاضة، وبالتالي لدحر الاحتلال. وواصلت هذه الممارسات -منذ اللحظة الاولى- سكب الزيت على النار، فعززت جذوتها وضمنت ارتفاع السنتها، واستمرار توهجها. ولعل الطابع التراجيدى لاية سلطة محتلة يكمن فى امتلاكها خيارين، لا ثالث لهما: إما الانتحار (إنهاء الاحتلال)، أو الذهاب فى مسلك يؤدى بها إلى قبرها (٣٣).

هوامش الفصل الثالث

- ١- خالد عايد، الخريطة السياسية للمناطق المحتلة في ضوء مسار الانتفاضة، السفير (بيروت) ٣٠ / ٣ / ١٩٨٩.
- ٢- فريد غانم. أناطوميا اللجان الشعبية وديناميتها الخلاقة، الاتحاد (حيفا) ١٩٨٨/١٢/٨.
- ٣- المصدر نفسه.
- ٤- المصدر نفسه.
- ٥- المصدر نفسه.
- ٦- أفيدو عام بار - يوسف، اللجان المحلية والعمل السري، معاريف، ٢٦ / ٨ / ١٩٨٨.
- أنظر ترجمتها في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٨ / ١٩٨٨.
- ٧- غانم، مصدر سبق ذكره.
- ٨- قضايا السلم والاشتراكية (براغ)، أغسطس / آب ١٩٨٩.
- ٩- معاريف ٢٦ / ٨ / ١٩٨٨، أنظر ترجمتها في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٨ لسنة ١٩٨٨.
- ١٠- الرأي العام (الكويت) ٢ / ٨ / ١٩٨٨.
- ١١- معاريف، ٢٦ / ٨ / ١٩٨٨.
- ١٢- غانم، مصدر سبق ذكره.
- ١٣- الانتفاضة والديمقراطية / مقابلة صحفية مع نعيم الأشهب، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي، نشرة إخبارية (براغ)، العدد ٤ / ١٩٨٩، ص ٥٦ : ٥٩.
- ١٤- عليهمشمار ٢ / ٥ / ١٩٨٨.
- ١٥- المصدر نفسه، العدد نفسه.
- ١٦- غانم، مصدر سبق ذكره.
- ١٧- المصدر نفسه.

- ١٨- المصدر نفسه.
- ١٩- د. موشيه شمش، الانتفاضة ذروة الصحوة الوطنية، دافار، ١٩٨٨ / ٦ / ٣،
انظر ترجمته في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) العدد ٨٨ / ٦.
- ٢٠- زئيف شيف، حبوب منزوية محروسة جيداً، هآرتس ٧ / ٤ / ١٩٨٨.
- ٢١- ماجد كيالي، اللجان الشعبية في الانتفاضة الظاهرة، دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأرض. (دمشق)، يونيو/ حزيران ١٩٨٩، عدد ٦، ص ١٠ - ٣٦.
- ٢٢- اسماعيل دعيق، دور المنظمات الجماهيرية في التنمية الريفية، صامد الاقتصادي (أثينا)، العدد ٦١، يوليو - سبتمبر ١٩٨٥،
- ٢٣- اعتمدنا هنا، فضلاً عن المراجع المثبتة على:
- برهوم جراسي، اللجان الشعبية أو الإدارة المدنية الذاتية، الاتحاد (حيفا)، ٢٣ / ٩ / ١٩٨٨، وأعاد نشر ملخص وافٍ عنها: النداء (بيروت)، ٢ / ١٠ / ١٩٨٨.
- غانم، مصدر سبق ذكره.
- كيالي، مصدر سبق ذكره.
- ٢٤- تيسير عاروري، الجيل (باريس)، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩، ص ١٠٥.
- ٢٥- بار يوسف، مصدر سبق ذكره.
- ٢٦- المصدر نفسه.
- ٢٧- رون بن يشاي، حرب عصابات بأسلوب جديد، ידיעות احرونوت ٢٣ / ٢ / ١٩٨٨.
- أنظر ترجمتها في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٨٨ / ٣.
- ٢٨- غانم، مصدر سبق ذكره.
- ٢٩- النداء (بيروت) ٢١ / ٨ / ١٩٨٨، تقرير خاص عن الأرض المحتلة عن قرار إبعاد أعضاء اللجان الشعبية.
- ٣٠- بار - يوسف، مصدر سبق ذكره.
- ٣١- غانم، مصدر سبق ذكره.
- ٣٢- تقرير رويتر، أنظر: النداء (بيروت) ٢١ / ٨ / ١٩٨٨.
- ٣٣- غانم، مصدر سبق ذكره.

الفصل الرابع

الآثار الاجتماعية العاجلة

كان جمرة لسعت المجتمع الفلسطيني، فأهتز من أعماقه، فما كان للانتفاضة أن تستمر كل هذه الأشهر، دون أن تقطر وراءها المجتمع الفلسطيني، ومعه قيمه جميعها. وقد أثرت الانتفاضة على مجمل العلاقات الاجتماعية، بتفاوت في الدرجة مع اختلاف الموقع الجغرافي، والمرتبة الطبقية والشريحة العمرية.

وقد تغيرت بعض المعايير الاجتماعية، فالانتفاضة لم تستمر بالصورة نفسها التي بدأت بها، وإنما تطورت أشكال النضال، وارتفعت إلى الوضع المنظم، الذي جعل من مقاومة الاحتلال هدفا له، كعدو خارجي مع التصدي للسلبات التي تعشعش في ثنايا المجتمع منذ أمد، فكان لابد من تطور المجتمع والإنسان والصور الاجتماعية استجابة للتنظيم الذاتي الذي ارتقى إليه الشعب الفلسطيني، من خلال اللجان الشعبية والوطنية المشرفة على الشئون العامة للناس، فضلا عن تسييرها أمور تنظيم الانتفاضة، ومقاومة قوات الاحتلال، وتصديها لمعالجة المشاكل العائلية (١).

فالإضراب الشامل والإضراب التجاري الجزئي وأيام الحداد كلها عناوين بارزة لتغيير جرى -ولا يزال يجري- على صعيد الأسرة الفلسطينية،

وعلى صعيد العلاقة بين الوالدين والأبناء، فمن كان يعلم أن الأطفال والأشبال سيتوقفون عن الدراسة، كل هذه السنوات؟ ومن كان يتوقع أن القوات الضاربة ستتشكل من أطفال وشباب لم يتجاوزوا الخامسة عشرة من العمر؟ وكان طبيعياً أن تفرز هذه المتغيرات قيماً وعادات وتقاليد جديدة، هي في جملتها النهائية ذات طابع إيجابي، وإن بقى السؤال: هل هذه المتغيرات ذات طابع تكتيكي عابر؟ أم هي تحول جذري في البنية الاجتماعية؟ وقد زخر الشارع الفلسطيني بتعليقات ذات دلالة عن هذا التغيير، فوالدة طفل في العاشرة من رام الله قالت: "ابنى أصبحت اهتماماته مختلفة عما قبل، وأصبح الحى الذى نعيش فيه بيتاً له، وليس منزلنا". أم ثمانية أشهر ولدها بمهاراته في قذف الجنود بالحجارة وليس له من العمر سوى ثمانى سنوات تقول هذه الأم: "ابنى يحب المشاركة فى كل القرارات، ويحب أن يؤخذ رأيه كما أنه ينتقد كل شئ، ويقول لى على مسمع من ضيفاتى (تقدمين الشيكولاته وهناك شهداء؟). طفل فى الرابعة عشر من عمره يبيع الجرائد فى مدينة نابلس قال: "لم أعد أستطيع السكوت على أى خطأ داخل البيت، أشعر أن كل شئ خطأ يجب أن يصحح، وأشعر أنى مسؤول، أعتقد أن على والدى ووالدتى ان يحترمانى جداً أكثر مما أرى منهما حالياً لأننى أشارك فى مصروف البيت وأحضر يومياً ٦ شيكلات، ولاأبقى إلا شيكلاً واحداً" وتحمل هذه التعليقات مضامين عدة لعل أهمها أن الأسرة قد تعرضت لتأثيرات شتى بسبب من اندفاع الانتفاضة وتواصلها، وأنه لم يخل عضو من أعضاء هذه الخلية إلا أثر وتأثر بالأحداث الجارية (٢).

ولعل فى مقدمة انجازات الانتفاضة نجاحها فى توفير بنية تحتية عريضة لحياة مستقلة معزولة عن اسرائيل فى الضفة والقطاع. حيث تكونت أجهزة طبية زراعية تربية وجهاز شرطة وجميعها مستقلة، واليوم ثمة بدائل محلية لقسم كبير من المنتجات الإسرائيلية. فقد أعادت العائلات

الفلسطينية إنتاج احتياجاتها الزراعية بنفسها. اليوم يأكل الفلسطينيون فعلا الزيتون الذي يزرعونه ويقطفونه بأنفسهم دون الزيتون المقلب في إسرائيل . فهذه الحركة قد انقلبت، وعادت إلى الأرض وإلى القرية، وفي الكثير جدا من البيوت تجد اليوم المزارع لتوفير الاحتياجات الذاتية من البيض واللحم (٣).

ويلاحظ كاتب صهيوني إسرائيلي محذرا أنه "في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون إعادة إنتاج وبناء نفسي ومادي، فردى ووطنى معاً غرقنا نحن في الذهول والبلاهة .. الفلسطينيون يتجددون، يعيدون إحياء أنفسهم، بينما نحن جل قوتنا النفسية مستثمرة الآن -بلا جدوى عبثاً- برفض الواقع أو من محاولة تجاهله" ويذكر الكاتب نفسه قادة إسرائيل بما سبق وقاله حكماء إسرائيل قديما "الزيتون لا يخرج إلا بعد سحقه" ويردف "إسرائيل لن تعود إلى رشدها إلا بعد معاناة" (٤).

الأسرة

وتجلى التغيير في الأسرة أكثر من غيرها، وهي الخلية الأساسية في المجتمع سواء في بنية هذه الخلية أم في علاقاتها الداخلية، أم الخارجية وتناسب تأثير الانتفاضة طرديا مع كم معاناة الأسرة.

وعن أهمية الأسرة في الانتفاضة تقول أم العزيز من "جنين" في الضفة الفلسطينية الأسرة هي المعلم الوحيد الذي يقدم خدماته في الوقت الحالي لذلك فإن الأسرة تلعب دورا هاما في تنشئة الأجيال حيث أن دورها تضاعف والمسئولية الملقاة على الأب والأم أصبحت كبيرة جدا وضرورية، وهما العنصران الدائمان في تثقيف وتعليم أبنائهما، في التعويض عن خسارة التعليم خارج البيت، لقد غدا البيت ملجأ أمان تجمعا عائليا مدرسة تعليمية وتثقيفية. الأبناء في هذه المرحلة معرضون للانحراف لاكتساب مملكتيات خاطئة. وهنا برز دور الأسرة في تعويض الأبناء في ملء فراغهم

بكل ما هو مفيد، لقد خسر الأبناء حق التمتع بطفولتهم وشبابهم، جو من الصراخ والعنف عند بعض الأسر، تمرد على النظام والأوامر الصحيحة" (٥).
وتقول بوسى أيضا: "حدثت تغييرات جوهرية فى فترة زمنية قصيرة، ما كنا لنحصل عليها مع أرقى مناهج التربية والتثقيف.. الروابط الأسرية تعمقت، وأعترش الشعور العام على بساط العلاقات التى تربط الأسرة بعضها ببعض، وغدا التعاون المشترك تاج هذه العلاقات، حيث أن الرغبة فى استئشعار الأمان أضحت حاجة ملحة لدى الجميع.. البيت هو الملجأ الوحيد.. النظرة الفوقية اختفت نهائيا، وترسخت معانى المساواة الاجتماعية، وبدأت درجات الطبقة فى الاقتراب من بعضها البعض لتنصهر فى درجة واحدة (٦).

ويبدو أن عصر التوزيع الجائر للعمل داخل الأسرة قد ولى، تقول أم عطاء من إحدى مدن الضفة: "مثلا أى عمل مهما كان صغيرا تجد أن الجميع قد ساهم فى إنجازه، لم يعد هناك عمل من اختصاص البنت وآخر من اختصاص الابن، المهم إنجاز هذا العمل، فى السرعة الممكنة وبأقل التكاليف". على أن ثمة شوائب سلبية علقّت هنا وعلى سبيل المثال فقد تراجعت سلطة الأب كثيرا داخل الأسرة وحسب أم عطاء ثمة "هبوط فى نفوذ الأب فى الأسرة، حيث لم يعد الأب قادرا على التحكم بتصرفات أبنائه، لم يعد هو الأمر الناهى. الابن يجادل أباه بعنف وصراخ، ولا يأخذ برأيه. صحيح أن الانتفاضة أكسبت الجميع العزة والثبات على الحق، والتحدى البناء ولكن هذا أدى -عند البعض- إلى تمرد الأبناء على الثوابت العائلية، والسلطة الأبوية بشكل خاص.. لكن بشكل عام أصبح الأب قادرا على الانخراط أكثر فى حياة أبنائه وتفهمهم ومشاركتهم تفاصيل حياتهم بكافة مجالاتها، حتى غدا يشاركهم الحلم والأمل (٧).

وقد استجابت الأسرة الفلسطينية للشروط الاقتصادية القاسية الناشئة

عن الانتفاضة، وتأقلمت وصاغت معها الكثير من الأفكار، والعادات والتقاليد الجديدة والمرتبطة -بشكل أساسي- بالزواج والمهر ومتطلبات العرس، وفي بناء البيت الجديد وفي التخلي عن الكثير من المظاهر الاجتماعية القائمة على التنافس الاجتماعي، وحملت معها تغيرات حتى في الخلافات داخل الأسرة القديمة المتعددة الأفراد (٨).

ومعروف أن الاحتلال لم يكتف بالاستحواذ على الأرض، بل عمد -أيضا- الى غزو الفلسطيني نفسه، مستهدفاً ثقافته وعاداته وتقاليد وقيمه الاجتماعية. وابتدأ الاحتلال بربط الفلسطينيين بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، مما مهد الأرض لتفشي الثقافة والقيم الإسرائيلية المنحلة في مجتمع الضفة والقطاع، الأمر الذي تجلّى في المدينة بشكل يفوق تجليه في القرية، لأن المدن هي مراكز الاقتصاد الرئيسية من جهة، ولأن قبضة الاحتلال تتراخى في القرية بشكل يفوق وضعها في المدينة المحتلة، لذا تحولت المادة والمنفعة الى المعيار الأول لأية علاقة. كما تعتمد الاحتلال إلى محاولة تفكيك العلاقات الأسرية، وساعده على ذلك تمكّنه من توفير مجالات جديدة للعمل أمام شباب الضفة والقطاع، فيما كان طبيعياً أن تعجز المؤسسات الوطنية الفلسطينية عن توفير مثل هذه المجالات مما زاد من معدلات تسرب الفتيان من المدارس، الأمر الذي بدأ معه وكأن الاحتلال سيصل الى أهدافه في هذا الصدد، من خلق جيل غير واع تسهل الهيمنة عليه، وتوفير عادات وقيم جديدة، ودفع الشباب الى التفكير في وسائل العيش والكسب فحسب، مع التفاضى عن الاحتلال وممارساته وصولاً إلى تفكيك العلاقات الأسرية.

وحتى اندلاع الانتفاضة كان يمكن اكتشاف تأثير الاحتلال على قطاع غير صغير من شباب الضفة والقطاع، من خلال اللباس وقصة الشعر وتعاطى المخدرات، حتى غدا البعض مقتنعاً بضرورة التعايش مع الاحتلال

لشعور هذا البعض بالعجز والقنوط.

واجتاحت الانتفاضة هذه القيم الفاسدة، وأحلت محلها مشاعر حب الوطن والأرض، واستعادت العلاقات الأسرية قوتها، فلم يعد كثير من العمال يبتعد عن بيته لينام في مكان العمل، وتعمق إحساسه بالمسؤولية تجاه الأهل والجيران، وبدأت الأسرة تتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة. "لن نركع" أصبح شعار كل أسرة وبیت، سنعمل ونأكل ونقاوم لن نجوع مادامنا نزرع وفلك أرضا، لن نجوع مادامنا نقسم رغيف الخبز فيما بيننا، نعم لن نعود الى الورااء وننزل، لكننا سنتقدم بخطى ثابتة حسب سياسة نرسمها نحن، وليس كما يرسمونها لنا. لذلك تم التركيز على الأسرة اللبنة الأولى للمجتمع (٩).

ودأب الأهل على حض أطفالهم على التعليم وارتياذ المدارس الشعبية، وربوا أطفالهم على حب الوطن، والتضحية من أجله، وحب الغير ومساعدته وتباهى الأهل بأن أولادهم يقاومون الاحتلال واعتقلوا وشردوا واستشهدوا، وأن أخوتهم الأصغر سنا سيكونون وقود الثورة. فأخذت تسمع صيحات الأمهات التي تزلزل الأرض تحت أقدام المحتلين: "أنتم قتلتم لى أبناء، احد أبنائى الباقين سيكمل الرسالة، كلهم للثورة كلهم لفلسطين. وبذا خلقت الانتفاضة قيما جديدة، وطورت قيما قديمة، وبهذه الروح يتطور المجتمع ويتحرر (١٠).

الزوجان

تتأثر العلاقة بين الزوجين بأي تحول ثوري، ورغم عدم اهتمام الانتفاضة -حتى الآن- بصياغة برنامج اقتصادي يستجيب لاحتياجات المرحلة الجديدة، إلا أن هذه الانتفاضة دفعت تلقائيا نحو تحول اجتماعي متطور في بطن، وقد أتاحت فرصة كبيرة للزوجين من أجل إعادة ترتيب حياتهما، وإعادة تأسيسها على أسس جديدة، وذلك نتيجة لغير عامل (١١).

أولاً: عدد ساعات الفراغ الطويلة نسبياً والتي تتيح الفرصة لإجراء حوار أطول بين الطرفين.

ثانياً: الضغط النفسى العام من جراء الخوف على الأولاد من بطش سلطات الاحتلال يفرض أحياناً جواً من التعاطف.

ثالثاً: حالات منع التجول الطويلة الأمد وأيام الإضراب الشامل دفعت الزوجين إلى المكوث فى المنزل أطول فترة ممكنة، وبالتالي التعرف على بعضهما البعض أكثر فأكثر.

رابعاً: فرض الوضع الاقتصادى المتردى مسئوليات أكبر على الزوجين مما جعل التعاون المشترك قدرهما.

والخلاصة أن تغيراً ملحوظاً طرأ على العلاقة بين الزوجين بتفاعل ببطء وتمثل فى (١٢):

- النظرة الى الحياة الزوجية نظرة جديدة، تحمل طابع المشاركة فى المسئوليات والتطلع معاً إلى حل المشاكل الجوهرية والابتعاد عن كل ما هو ثانوى.

- إعادة النظر فى دور المرأة داخل الأسرة، وأهمية دورها فى تربية الأولاد، وتنظيم شئون البيت.

- التفهم الموضوعى للمرأة العاملة، وخصوصاً المرأة النشطة* فى العمل النقابى والسياسى، واعتبار هذا النوع من الأعمال موضع فخر واعتزاز للزوج وموضع تقدير واحترام من قبل المجتمع.

- إعطاء الفرص الجديدة للزوجين من أجل حل المشاكل بهدوء وروية ونتيجة نقاش بناء، ودون الخوض فى نقاشات سريعة، وفتح المجال لتفهم

* إحدى السيدات النشيطات فى الأطر النسائية قالت: "إن زوجها لم يكن قبل الانتفاضة يستوعب خروجها من البيت. أما بعد الانتفاضة فقد تراجعت بينهما المشاكل كثيراً بعد أن غدا مقتنعاً بضرورة خروج زوجته من البيت، والمشاركة فى مختلف أنشطة الانتفاضة.

بعضهما البعض أكثر.

- التعود على نمط الحياة الأسرية في الانتفاضة "إعادة تكييف الأسرة الفلسطينية تحت الاحتلال بما يتناسب وظروف الثورة".
- استجابة الأطفال لسياسة التعليم الشعبى وهذه ظاهرة إيجابية.
- تغيير طقوس الزواج واختصارها، مع تخفيض حاد فى قيمة المهور
- استجابة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة.
- ومع هذا كله فلا يزال من المبكر حصر كل ما طرأ من تغييرات على الأسرة

ولعل كلمات أم خلف من "جنين" تعبر عن مدى التغير الذى لحق بالزوج تقول أم خلف: "زوجى أصبح حسن اللسان، وحسن المعاملة معى، فلقد كان فظا قاسى المعاملة بعيد عنا وعن البيت، لا يعود سوى فى المساء، دائم التذمر، لايرعى آبنائه ولا يهتم بأمورهم، وكأنه يحضر لفندق لينام فقط، نحن فى عالم وهو بآخر .. لكن ومع أحداث الانتفاضة تلاشت وذابت المشاكل الفردية وأصبحت سخيفة تافهة لا يقدم أحد على الحديث فيها .. لأننا الإثنين توحدنا على العطاء، إعطاء الأمان لأبنائنا وتحقيق الاستقرار العائلى وتوفير القرش لتأمين مستقبل أفضل. الكل تعلم الصبر والتوفير والعطاء بكل أنواعه ومعانيه .. بمعنى آخر توحدت الطاقات الفردية فى الأسرة، مما أعطى العمل الأسرى زخما عظيما .. ونتيجة لأحداث الانتفاضة أصبحنا -كعائلة- نشارك فى كل الأعمال المنزلية ولم يعد هناك اختصاص فى الأعمال المنزلية، الكل يشارك .. لاينام أحد قبل أن يطمئن على أخيه، ولا تنام العائلة قبل أن تطمئن على الجيران. وهكذا مما عزز مفهوم الوحدة الجماعية ، عامة (١٣).

قفزة المرأة

لم تعد وظيفة الأم - قاصرة على الاعتناء بالأبناء والبيت من تحضير

للطعام ومتابعة الحياة اليومية لأفراد الأسرة، بل تعدتها الى العناية بتنظيم أمور البيت الداخلية والخارجية، سواء بسبب استشهاد أو جرح أو اعتقال رب الأسرة، أو بسبب الظروف العامة التي تعطى للمرأة تسهيلات أعلى من الرجل في الحركة، مما وفر للمرأة دورا جديدا في الحياة. وداخل الأسرة كبر دور الأم حتى أطلق عليها تعبير "دينامو الانتفاضة"، ومع ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية تقدم دور المرأة -في هذا المجال- واستطاعت تدبير أمور بيتها وعائلتها، ولم تعد تلك المرأة المتطلبة، واستعادت كل خبراتها القديمة في العمل اليدوي من أجل تسيير أمور حياتها بأقل التكاليف، وعممت تلك الخبرات في المجتمع، مما أكسب المرأة احتراما وتقديرا جديدين، وأرغى قبضة الرجل عليها فسمح لها بالخروج وتنازل لها طواعية عن الكثير من صلاحياته (١٤).

لقد خطت المرأة الفلسطينية -بفعل الانتفاضة- خطوات أخرى على طريق أخذ موقعها النضالي اللاتق الذي طالما سعت لأخذه منذ بداية الاحتلال، بل حتى قبل ذلك بعقود عديدة من السنوات. على أن شمولية الانتفاضة أعطت للمرأة مجالا واسعا في كل موقع: في المدينة، وفي القرية، وفي المخيم، لتسجيل مشاركة هامة. ولقد فرض زخم الاقتحامات التي يشنها جنود الاحتلال على المخيمات والقرى والمدن... فرض على المرأة الخروج إلى الشارع والمشاركة الفعلية للتصدي للجندي الإسرائيلي. وكثيرة هي الصور الفوتوغرافية التي التقطت لامرأة تكسر حجرا ضخما إلى أحجار صغيرة تصلح لقذف الجنود بها وامرأة أخرى تحمل وعاء مليئا بالحجارة على رأسها، وثالثة تلقى بمحتويات وعائها أمام الفتیان رماة الحجر، وامرأة رابعة تعرك جنديا إسرائيليا لتمنعه من اعتقال أحد الشباب. لقد تقبل الرجل مشاركة المرأة في مختلف المجالات في المسيرة والاعتصام وفي الخروج إلى الشارع والانخراط في مواجهة جند الاحتلال. الأمر الذي كان محرما عليها

حتى اندلاع الانتفاضة، ولعل في تقبل الرجل لهذا الأمر ما يعد خطوة جيدة على صعيد تغيير النظرة السلبية للمرأة في غير جانب (١٥).

تقول أم العز من جنين : من أبرز ما طرأ على الأسرة في ظل الظروف الحالية هو أن الأم تقدمت على الأب في كثير من الأمور، بمعنى أن معنى الأمومة ترسخ أكثر، وأصبح الابن يعتمد رأى والدته أكثر .. ذلك أن الأم أصبحت تتمتع بنشاط وحركة أكثر، تخرج إلى السوق وزوجها يبقى في البيت، تتقدم زوجها في كثير من النشاطات، تحمى أولادها، تتحمل الكثير، وتصبر وتحاول رفع معنويات زوجها وأبنائها. في الوقت ذاته، الأب غالباً ما يأخذ دور الحياء في كثير من الأمور. هو نفسه أعطى لزوجته صلاحيات اضافية يقول لها "أعملى اللى بدك إياه" أمور البيت والأولاد والعلاقات الخارجية كلها أصبحت مسئولية الأم (١٦).

أما بوسى من جنين فتري أن ثمة "ثمرة جيدة نضجت .. أن الرجل أصبح أكثر تفهما لمشاعر المرأة واحتياجات البيت، فهو يقضى وقتاً أطول في البيت، يرى كم تتعب الأم مع صفارها طوال النهار، كم هي عظيمة تلك المسئولية التي يخلفها على الأم، لذلك غدا الزوج أكثر احتراماً لقدرات زوجته أكثر قرباً منها، وبالتالي مد يده للمساعدة في أعمال البيت، وفي قضاء حاجات الصغار (١٧).

لقد تصححت مكانة المرأة في الضفة والقطاع، وأكدت الانتفاضة على القدرة الفائقة للمرأة في تحقيق مصيرها الشخصي مع طاقاتها التي تفجرت في المشاركة الفعالة في أمور مجتمعتها.

لقد منحت الثمار الايجابية للانتفاضة المرأة "ابتسامة أمل في انتظار عودة زوجها المعتقل أو شفاء ابنها اليافع الجريح، كما أعطتها اعتزاز بما قدمته لتحرير شعبها حين فقدت ابنها الشهيد. إن المرأة الفلسطينية سيدة الأسرة تسطر بصبرها وقدرتها على التحمل والصمود أسطورة انسانية

تاريخية راقية، هي قدوة ومثلاً يحتذى لكل الشعوب المتطلعة إلى التحرير (١٨).

لذا كان طبيعياً أن تندفع المرأة إلى الصف الأمامى فى قيادة الانتفاضة، ويمكن الاكتفاء هنا بذكر أسماء: د. حنان عشاوى من رام الله (فتح)، زهيرة كمال من نابلس (الديمقراطية)، سميحة خليل من رام الله (يسارية مستقلة)، يسرى البربرى من غزة (يسارية مستقلة)، وأمل خريشة (الشيوعية) ويلاحظ صحفى اسرائيلى أن النسوة الفلسطينيات تتمتع بقوة وتأثير وقدرة على النقاش لا تقل عن قدرة الرجال (١٩).

الابناء

وقد تقدم موقع الابنة، وإن كان بدرجة أقل مما أحرزه موقع الام. فغدت الابنة تشارك فى أى نقاش، واقتربت أكثر من والدها وأخيها، تناقش وتعترض، وتبدى رأيها فى أى أمر كان، كما يؤخذ برأيها، فى كثير من الأحيان. ويلاحظ أن الأبناء -بشكل عام- أصبحوا أكثر تفهماً لمعنى المسؤولية. وتعلموا القناعة باليسير والرضى بالموجود، وإسقاط الرغبات الفردية أمام حاجة تهم الأسرة بكامل أعضائها. الكل يساهم فى خلق جو من المرح، مهما كان صغيراً، حتى ينسوا العالم الخارجى بمآسيه (٢٠).

أحد الصغار فى مخيم عسكر، قال لكاتب صهيونى إسرائيلى: "نحن كنا فتيل التسويف والمماطلة فى النزاع العربى - الاسرائيلى. فتارة تشعله إسرائيل، وتارة أخرى الدول العربية. وما بين الطرفين سحقنا نحن. وفيما بعد، اندلعت الانتفاضة" (٢١).

لقد وصفهم عرفات بـ "جنرالات المستقبل". وأحد الفتيان الملتصين قال للكاتب الصهيونى سالف الذكر: "هؤلاء الأطفال لم يعرفوا يوماً واحداً من الحرية". وأردف ضاحكاً: "أنا أحلم بشئ لم أعرفه من قبل، هذا يأتى بالفطرة، وهذا ما لم تفهموه". ويستذكر الكاتب الصهيونى أنه حين كتب

مؤلفه "الزمن الأصفر". كان "تقريباً، دائماً، يتواجد فى الغرفة - أحياناً كخلفية، فقط، كنتيجة للاعتدال - شخص بالغ، حذر ومهدئ. يعمل على تهدئة عنفوان الشباب وفورة دمائهم. بينما -فى هذه الأيام- يبدو أن كل شئ أصبح مختلفاً. الصغار يحددون كل شئ: من يتحدث مع الغرباء؟ ومتى تفتح الحوانيت؟ متى تنظم مسيرة أو مظاهرة ضد الجنود؟ أى طابع يتخذ النضال فى القرى؟ من يعيش ومن يموت؟.. إنهم يتضامنون، إلى أبعد الحدود، مع كل نبضة شبابية تنطوى على المثالية، والصرار، والتجديد، والتقدم، وروح الجماعة.. هكذا، عبر الفلسطينيين الشباب الآن، سوية، فى مراسيم التأهيل على يدى الانتفاضة. والبالغون والكهول - أيضاً عندما يتعاطفون مع المثل والنضال - يبدوون أحياناً وكأنهم جنود رغماً عن أنوفهم... التحول النفسى الذى حل بطبيعة الفلسطينيين، بعد مائة عام من الخضوع... ومع تخطيط جهاز الشرطة، أخذ الصغار على عاتقهم - فى قسم من القرى - مهمة الحراسة، والإشراف على الحركة، وحتى تسوية النزاعات بين الجيران، أو بين الأزواج... فى قرية بيت أمر، على الطريق إلى الخليل، القرية التى عانت من فقدان الكثير من الأرواح، وإصابة الكثيرين بجراح، فى أيام الانتفاضة، سمعت قبل حوالى شهر (أى فى مارس/ آذار ١٩٨٩)، من قيادات محلية شابة قولها: (اليوم، لا يوجد ما نخسره، لا فى الأموال، ولا فى الوقت، ذات مرة، كنت تأتى إلى هنا، وترى بأننا جميعاً نجلس، طوال اليوم، فى المقهى، فى زوايا الشارع. الرجال كانوا يثرثرون، مثل البنات الصغيرات هكذا، كنا نتخلص من شعورنا بالاحباط، ومن طاقاتنا". ويشير المتحدث نفسه إلى مدى تفشى المخدرات بين الأطفال، إلى ما قبل الانتفاضة (٢٢).

وتلاحظ د. خولة سخشير صبرى - من دائرة التربية وعلم النفس فى جامعة بيرزيت - أن التفجيب - الدائم والمؤقت - لرب الأسرة أو المعيل

الرئيسي، قد ألقى بالمسؤولية على الابناء فى سن مبكرة من عمرهم، مما أجبرهم على البحث عن مصادر رزق، قبل إتمامهم تعليمهم، أو وصولهم إلى السن القادرة على العمل (٢٣).

ولقد طرأ تغير ملحوظ على مركز القيادة التقليدية فى المجتمع. فبعد أن كان لوجوه العشائر والقبائل القرار الأول فى معظم الأمور، فى المخيم والقرية والمدينة، تراجعت هذه السلطات، خطوات واسعة إلى الوراء. واقتصر دور هذه الوجوه على ما هو شكلى فحسب، كمراسيم الزواج، أو طقوس الجنازات، وتم هذا التراجع لحساب القيادات الشابة المسيسة، المتمثلة فى اللجان الشعبية والقوات الضاربة، والتى بنت صرْح الانتفاضة بعرقها ودمائها. وأصبح إنتماء الشباب للانتفاضة، ولأطرها، أقوى بما لا يقاس، من إنتمائهم للعائلة، أو للعشيرة. وعلا التزامهم بما تقره قيادة الانتفاضة فوق التزامهم بالعشيرة. لذا كان طبيعياً أن تتراجع سلطة الآباء عند الأبناء كثيراً. بل أن بعض الآباء فقد السيطرة على أبنائهم، أمام قوة جاذبية شعور الابن بالانتماء للإطار السياسى المتمثل -عادة- فى القوات الضاربة (٢٤).

ولم تمر الانتفاضة، بأحداثها الدامية القاسية، دون أن تفرض نفسها على أحلام الأطفال فى الضفة والقطاع. فقد أشار عالم النفس الفلسطينى "يوسف الناشف" العامل فى القدس على أن الطفل الفلسطينى يحلم بأن جندياً اسرائيلياً اقتحم بعنف عالمه، ليحطم ألعابه، وليضرب والده. وكانت دراسة وضعها علماء نفس فلسطينيون عام ١٩٨٤، فى مخيم قلنديا، أوضحت أن ٩٢٨ من أطفال الضفة والقطاع، دون العاشرة من أعمارهم، يشاهدون فى أحلامهم صوراً لأعمال عنف، يقوم بها الجنود الإسرائيليون. وأوضع د. الناشف أن ٧٠٪ من الأطفال يشاهدون، الآن فى أحلامهم مثل هذه الأعمال. ويحتل الجيش الاسرائيلى موقعا هاماً فى أحلام الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين، على السواء. ومن ناحيتهم، يعيد الأطفال

الفلسطينيون طرح القيم الأساسية التي تربوا عليها، لاسيما وأنهم غالباً ما يكونون شهوداً على مقتل قريب لهم، بصورة عنيفة، أو اعتقال أب أو نسف منزل، أو إغلاق مدرسة. ويشرح د. الناشف: "لقد أصيبت السلطة الأبوية بالضعف، ويشعر الأطفال الفلسطينيون، الآن أنهم متروكون لأنفسهم، وهم يواجهون الجنود - المسلحين بمفردهم، وأحياناً دون موافقة أهلهم. ولم يعد المنزل والمدرسة، على هشاشتهما الراهنة - يشكلان خلية الحماية، التي قد يلجأون إليها". ويعتبر د. الناشف أن أحلام الشباب تكشف - في المقابل - عن وعى لمفهوم الدولة، ويحملون مصائرهم بأيديهم، في مناطق مرسومة الحدود، ويشعرون، في الوقت ذاته، بأنهم معرضون للخطر. باختصار، إنهم يشعرون، بصورة غير واعية، أنهم في وضع متساو مع الاسرائيليين (٢٥).

الزواج

كيف الفلسطيني حياته مع الانتفاضة، وكأنها مستمرة أبداً. الأمر الذي تجلّى في المخيم، أكثر منه في القرية. أما المدينة. فجاء تأثيرها على نحو أقل. لكن الانتفاضة ألقت بظلالها على جميع فئات وطبقات الضفة والقطاع. وساد إجماع طبقي على أن الحياة يجب أن تستمر، بما لا يتعارض والانتفاضة، بل يخدمها. وهكذا، أخذت أمور الحياة، بمجرد مرور بضعة أسابيع على اندلاع الانتفاضة، تسير، بعد أن قبلت الجماهير بالانتفاضة غطاء لحياة جديدة. الأمر الذي أغنى الانتفاضة، وأمدّها بزخم قوى ومتجدد. ولعل الزواج هو أكثر الظواهر الاجتماعية تأثراً بالانتفاضة.

قبعد أن كانت الأعراس - حتى اندلاع الانتفاضة - مناسبات لاستعراض الثراء والتسابق في إهدار الأموال، إن في حفلات البذخ، أم في المهور المرتفعة. حيث كان المهر يختلف، تبعاً لموقع العروسين الطبقي. فتراوح ما بين ١.٥٠٠ و ٢.٥٠٠ دينار أردني، للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وما بين

٣.٠٠٠ و ٥.٠٠٠ للطبقات الثرية.

وطغى العامل المادى، قبل الانتفاضة. حيث كان الزواج مجرد صفقة تجارية بين والدى العريس والعروس. بينما ظلت الأم تحضّ ابنتها للزواج من الرجل الغنى، القادر على إسعادها. بينما تقف العروس موقفاً سلبياً، من عملية بيعها للعريس، وينسحب دور المتلقى الذى تلعبه هنا إلى ما بعد الزواج (٢٦).

وقلبت الانتفاضة هذا الوضع. فعقد زواج ما، لم يعد يتطلب البحث والتنقيب والتشاور بين الأقارب، وغدا الزواج وظيفة اجتماعية، ينعقد فى أقصر وقت ممكن، لأهمية عامل الوقت وبسبب الحصار الإسرائيلى المضروب، والوضع الاقتصادى المتردى. ولقد خططت قيادة الانتفاضة خطوة ثورية هامة. فبادرت إلى تطوير هذا المفهوم، بتحديد المهور بـ ٣٠٠ دينار، وإلغاء حفلات الزواج. كما انحسرت، بصورة تدريجية، معايير المكانة الطبقية، العائلية والعشائر، كعنصر رئيسى فى الزواج، ولم تعد المفاخرة بالانتماء العائلى، أو المستوى الطبقي، بل فى مستوى عطاء الشاب، ودوره الوطنى (٢٧).

وبذا، نجحت الانتفاضة فى اجتثاث العادات السلبية، التى غرسها الاحتلال، مستفيداً من حياة الاستهلاك الترفى السفيه فى الضفة والقطاع. وأحلت الانتفاضة محلها عادات ثورية. وترسخت هذه القيم، بتفاوت تبعاً للموقع الطبقي. حيث كانت التحولات فى الأوساط البورجوازية أقل منها فى أوساط الكادحين.

كما اجتاحت رياح التغيير، أيضاً، عملية طلب العروس. فقد كان العريس -إلى ما قبل اندلاع الانتفاضة - يذهب إلى بيت والد العروس، برفقة كبار العائلة، ويطلبون يد العروس من والدها، ويرفضون احتساء القهوة إلى بعد الاستجابة لطلبهم. ويجئ رد أهل العروس فوراً أو بعد حين.

أما فى ظل الانتفاضة، فقد أصبح فى الإمكان التقدم لخطبة الفتاة بصحبة عدد من أقارب العريس، فحسب أو من أصدقائه من بين الوجوه الوطنية. وتم إلغاء الشروط الصعبة الملازمة لإتمام الزواج، كالحفلات الراقصة فى الفنادق وصالونات الأفراح. فيما تكتفى العروس بقليل من الزينة داخل منزلها، بعد أن تلف رأسها بمنديل أسود اللون، حدادا على شهداء الانتفاضة. ويقتصر الحضور على أقارب العريسين، فى أضيق نطاق. وهكذا غدا حفل الزواج مناسبة لإظهار التضحية، وليس لاستعراض الجاه والثروة.

وأصبح الزواج يتم فى أقل من نصف سنة، وأحيانا فى مدى شهر واحد. وباختصار، أصبحت عملية الزواج تتم بهدف تكوين الأسرة، كمسئولية وطنية للإنجاب، على أساس التربية الصالحة، وليس على أساس "تلبية الرغبات" الجسدية، فقط، أو تلبية "الحاجات المالية". بإدراج زواج الصفقات، كاصل فى اختيار الزوجة أو الزوج (٢٨).

وأدى هذا كله، إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين أقبلوا على الزواج، ورغبوا فى تكوين أسرة جديدة. فالزواج يؤدى إلى زيادة النسل. وشعب الضفة والقطاع بحاجة إليه، لمقاومة محاولات تهجيرهم، أو جعلهم "أقلية عربية" فى "أرض إسرائيل"، وبحاجة إليه أيضاً للتعويض عن خسائرهم البشرية المتزايدة (٢٩). أى أن الإنجاب اكتسب مضمونا وطنيا، فى ظل الانتفاضة.

على أن ازدياد حالات الزواج المبكر، سينعكس فعلاً عليهم، وعلى محيطهم. فسوء الاختيار غير الواعى، فى سن مبكرة، يمكن أن يحول الزواج إلى جحيم، بعد أشهر قليلة من إتمامه. فضلاً عن عجز الأزواج الصغار عن القيام بدورهم فى إعالة الأسرة، أو تربية أبنائهم، تربية صالحة. وأن خفف من هذا التأثير إقبال الشباب حديثى الزواج على العمل (٣٠).

ومع ازدياد قوة العلاقات الأسرية، وميل الشباب للاستقواء بكل ما هو إيجابى من تقاليدنا القديمة، فى مواجهة الاحتلال، عادوا إلى ظاهرة "العائلة الممتدة". تقول د. فتحية نصرو- أستاذة التربية فى جامعة بيرزت: "... سابقا على الانتفاضة، كانت (الأسر الشابة) الحديثة تتطلع إلى تكوين أسر مستقلة عن الاسر الممتدة. كان هذا مطلباً أساسياً لأهل الفتاة، عند الموافقة على الزواج، بحيث تكون الفتاة، بعد الزواج، مع زوجها مستقلين. أما الآن، بعد الانتفاضة، فيلاحظ التوجه العام لضم الأسرة الحديثة... إلى بيت أهل العريس.. هنالك عودة لطبيعة الاسرة الفلسطينية العربية.. وهذه العودة جاءت نتيجة طبيعية للحاجة التى أفرزتها الانتفاضة. وهى الحاجة إلى التعاون، والتضامن، والتكافل من أجل الصمود أمام التحديات الكبيرة التى تواجهها الاسرة الفلسطينية، فى المرحلة الحالية" (٣٠).

وهكذا، عندما يتزوج الولد، كانت تضاف له غرفة نوم جديدة، فى بيت أسرته، مع بعض التوسعات البسيطة فى المطبخ. الأمر الذى عزز العلاقات الحميمة بين الناس، وقوى روح التضامن بينهم. واستطاعت الأجيال الناشئة فهم هذه الضرورة الاقتصادية الملحة، على الرغم من المشاكل العديدة الناجمة عن اجتماع أكثر من عائلة واحدة فى منزل واحد، مع أطفالها (٣١).

ومن جهة أخرى، فإن الإختصار الكبير الذى لحق بمراسيم حفل الزواج، قد سلب الزواج شكله الفسولكلورى الفلسطينى، من الحناء إلى الدبكة، والشبابة، والزفة، والحداء، والعزومة. وكلها صبور عريقة فى التراث الفلسطينى، وإن كان البعض قد أساء استخدام هذا التراث - حتى قيام الانتفاضة - بالإغراق فى مظاهر الابهة والفخمة.

والخلاصة، إن عملية الزواج لم تلغ، وإن تغير شكلها ومضمونها كثيراً. وفى هذا الصدد يقول الزعيم الفيتنامى الشهير، هوشى منه: "الشعب الذى لا يعرف الرقص، لا يعرف القتال".

فى الطلاق

وتجلى تأثير الانتفاضة الاجتماعى فى تماسك الاسرة الفلسطينية، والتراجع الكبير فى نسبة الطلاق. إذ عمد الزوجان إلى معالجة مشاكلهما، منعاً لتشتت أفراد الأسرة. كل مشكلة مهما كان نوعها، تعالج بالوفاء، بدلاً من الاختلاف، بمبادرة من المتخصصين أنفسهم، "إكراماً لوجه الانتفاضة". أما القضايا فى المحاكم النظامية والشرعية، فقد تقلص عددها كثيراً، وعمد الناس إلى حل مشاكلهم. "إكراماً لوجه الانتفاضة". أيضاً (٣٢).

ولقد كان لانحسار الطلاق مردودات ايجابية كثيرة على الأسرة والمجتمع بأسره. ومن المنطقى ان احساس الناس بأنهم أمام مهام جسام، جعلهم يشعرون بمدى تفاهة المشاكل الأسرية، ويتماسكون فى مواجهة الخطر الخارجى، من أجل حماية أبنائهم. خاصة أن كلا الطرفين - الزوج والزوجة - أحسا بأعباء مسؤولية الطرف الآخر، بعد أن عاش مشاكله وهمومه. فخروج المرأة إلى الشارع، وتقدم دورها فى تأمين الحماية، والغذاء جعلها تشعر بأهمية دور الرجل، وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه. كما أن بقاء الرجل فى البيت، جعله على تماس مع مشاكل الاطفال، ومتطلباتهم، وحياتهم اليومية، فأصبح أكثر تفهماً لشكاوى زوجته المتكررة، مما وفر أساساً قوياً لتفهم المشاكل، ومسئولياتها فى الحياة. وبالتالي قدرة أعلى على الاتفاق لحلها (٣٣).

تضامن وتكافل

وفى الافراح والأتراح تجلى التضامن والتكافل الاجتماعى - قبل الانتفاضة - من خلال المشاركة فى نشاط وفعاليات الزواج، كالمساهمة فى تقديم الخدمات المالية والعضلية. وفى حالة الوفاة، كان الناس يقومون بمواساة أهل الفقيد، لمدة ثلاثة أيام.

متصلة، وحضور الجنازة، وعملية الدفن، ناهيك عن تقديم الطعام لأهل الفقيد، لفترة تتراوح ما بين يوم واحد وثلاثة أيام، تبعاً لاختلاف المكان. ولم تختلف هذه العادات، في ظل الانتفاضة، بل أخذت شكلاً مغايراً، بعض الشيء فتحوّلت الجنازة - خاصة إذا كانت لشهيد - إلى مناسبة وعرس وطني، للتعبير عن السخط الجماعي على الاحتلال، والتحرّض، وحث الجماهير لبذل المزيد من التضحيات، واعتبار الشهيد ابناً لبلده، ولوطنه، وليس لعائلته فقط، كما أثرت الانتفاضة على عادة تقديم الأكل لأهالي الفقيد. حيث تقلصت فترته من ثلاثة أيام إلى يوم واحد في أكثر المناطق، ويطلب أهل الفقيد استغلال الأموال التي سترصد من أجل الطعام في أماكن وأغراض أخرى، عامة أكثر وأهم فائدة للمجتمع (٣٥).

وكان طبيعياً أن يحدث تغيير شامل في روتين حياة هذا الشعب اليومية، من ناحية العمل والبحث عن القوت اليومي والسلوك الاجتماعي، في مواجهة الضغوط والأخطار. فأوجد التغيير أنماط سلوك بناءة، في جوهرها. فجميع الناس -ودون استثناء- مضطرون لمواجهة الضغوط السياسية، والتأقلم مع الواقع الجديد، ساعات عمل محدودة، وساعات تسوق محدودة، والاعتماد على النفس في تأمين الحاجات الضرورية، وضرورة توحيد جهودهم للتغلب على هذه المصاعب، بما خلخل مفاهيم الأنانية، والنزعة الفردية، التي رافقت سيادة النمط البورجوازي على أسلوب حياة الناس حتى إندلاع الانتفاضة. وتراجعت التناقضات الداخلية، ومشاكل الأفراد، والخلافات بين القوى الطبقية، وتحوّلت إلى تضامن وعمل مشترك (٣٦).

إن شعور أبناء الشعب الواحد في الأرض المحتلة بوحدة المصير، والعدو المشترك الذي يواجههم، كل يوم وكل ساعة، قد زادت من روح التسامح بين أفراد المجتمع.

واتسعت دائرة التضامن الاجتماعى، بصورة وأشكاله المختلفة، كالوقوف بجانب أسرة شهيد، وزيارة جريح، والاهتمام بأسرة معتقل، وتهنئة معتقل على الإفراج عنه. ويلاحظ أن الاسرة القروية قد ازدادت علاقاتها قوة، وتنمى تضامن أفرادها مع بعضهم البعض خلال الانتفاضة، وخاصة أسر الشهداء، والجرحى، والمعتقلين - وما أكثرها، فالأسر التى تتعرض لحادث كهذا، يلتئم أفرادها وحدة واحدة، من واقع الشعور بضرورة هذه الوحدة، لمواجهة هذه النائية التى حلت بالأسر (٣٧).

وحتى إذا وقعت الاشكالات الحمائية، فإن الحظ لا يكتب لها فى الامتداد الزمنى، أو فى اتساع رقعة المشاركين فيها، لأن بؤادر الحل تكون قد أعدت من قبل اللجان الشعبية، فى تلك المنطقة، وسرعان ما يتقبل طرف المشكلة الحل المطروح. وفى حالات معينة، دخلت القوات الضاربة، بعنادها، إلى ساحة الخلاف، وفضت المختلفين، وفرضت الهدوء فى المنطقة، وهيأت المجال للجان الشعبية لتقوم بدور الاصلاح. وبعد استقالة النسبة الاكبر من رجال الشرطة، الذين كانوا يشرفون - ولو ظاهرياً - على حل المشاكل، وبسبب من عدم اكتراث سلطات الاحتلال بحل هذه المشاكل - لأنها معنية بتصعيدها، لما لها من مصلحة بذلك. هنا غطت اللجان الشعبية هذا الفراغ (٣٨).

وقد برز التكافل الاجتماعى فى صور: التبرع، والزكاة لانقاذ الفقراء. وانطلاقاً من روح التضامن، أخذت الأمهات المتبرعات تنسج جرازى* الصوف، لتوزع على المحتاجين فى فصل الشتاء، ومن روح التضامن، أيضاً، ظهر دور الملاك، فقد سامحوا المستأجرين بإيجار شهرين أو ثلاثة، فى بعض المدن والقرى، إكراماً لوجه الانتفاضة (٣٩). ولعل أكثر ما يلمس هذا الشكل عن علاقات التضامن والأعمال

* بلوفرات، أو كترات.

التطوعية في الريف. وهذا الشكل من التكافل والتضامن يسمى "العونة". وهذه الظاهرة موجودة منذ مئات السنين، لكنها كانت تحمل في طياتها معانى التعصب العائلى، بعض الشيء. ومع مجئ الانتفاضة، أصبحت العونة ظاهرة شمولية، كسرت حاجز العائلية والعصبية. كذلك، لم تعد "العونة" على صعيد تضامن من قرى بأكملها مع قرى أخرى محاصرة*. ولم تقتصر ظاهرة العونة على الناحية الزراعية، بل تعدتها إلى الناحية العمرانية**. بكلمات أخرى، أصبحت العونة شكلاً مألوفاً في الريف الفلسطيني، وامتدت لتشمل المدينة، أيضاً وتغير مضمونها عما كان عليه قبل الانتفاضة. وحملت مضموناً نضالياً وطبقياً واضحاً، وتطوراً عملياً لفكرة العمل التطوعى المنظم، الذى كان سائداً قبل الانتفاضة (٤٠).

"قبل أن نأكل، نسأل أنفسنا: (هل الطعام متوفر عند جيراننا؟)" هذا ما قالته أم خلف من جنين (٤١). فقد أصبح الرجل يتفقد جاره، قبل أن يأكل هو أو ينام، وتعززت وتعمقت العلاقات بين الاقارب وأصبح الهم العام هو ما يربط بين الناس، وغابت الطبقية والفوارق الاجتماعية (٤٢).

وقد انقرضت زيارات قتل الوقت، وجلسات النسيمة. وانحصرت الزيارات فى المواساة، أو التهنية بميلاد طفل، أو نجاح طالب، أو بخروج معتقل، أو لعيادة جريح. واجتهدت المرأة حتى تتطابق الهدية مع حاجة العائلة، حتى

* كما حصل مع قرية الخضر القروية من بيت لحم، سنة ١٩٨٩، عندما فرضت قوات الاحتلال منع التجول على البلدة لمدة أسبوع فى موسم قطف الخضروات، فذهب سكان القرى المجاورة لجمع المحصول وبيعه فى الأسواق، وتسليم ثمنه لسكان قرية الخضر. ومثل قرية دير بلوط، قضاء طولكرم، وأيضاً قرية عبود القريبة من رام الله، حيث تصادفت حملة اعتقالات واسعة شنتها قوات الاحتلال، مع حلول موسم قطف الزيتون، فتجمع الأهالى من أماكن أخرى تاركين محصولهم، معطين الأولوية لزيتون المعتقلين، وهكذا هبوا لمساعدة أهالى قرية عبود، بقطف محصولهم ونقله وتسويقه.

** وفى حالة ما إذا كان المنزل قد هدمته، أو أغلقته سلطات الاحتلال لأسباب أمنية أو بحجة بنائه بدون ترخيص، فإن المعونة فى هذا المجال مشابهة تماماً للمعونة فى المجال الزراعى، حيث يهب الشباب ويجمعون كافة مواد البناء اللازمة، تبرعاً من أصحاب المحاجر والمحلات التجارية، ويشيدون بناء للعائلة التى فقدت بيتها، وسط مشاعر المحبة والفرح، والهتافات الوطنية.

لو كانت مأكلاً (٤٣).

وهذا الترشيح في الصرف والاستهلاك، أتى تحت ضغط تراجع الدخل أولاً، وتكيفاً مع الطبيعة الكفاحية للانتفاضة ثانياً. تقول د. فتحية نصرو: "إن طبيعة التكاليف الاقتصادية للأسرة والصرف على احتياجاتها... تتجه لاختيار مواطن الصرف على الأمور الأساسية... (وتقتصر الهدايا) على أمور رمزية، غير مكلفة" (٤٤).

ومعروف أن دخل العائلة الفلسطينية في الضفة والقطاع قد تراجع، منذ الانتفاضة باضطراب، سواء بسبب القيود المفروضة على إدخال الأموال من الخارج هاتين المنطقتين المحتلتين، أو بسبب ظروف العمل الآخذة في الضيق، باضطراب. وقد حرم آلاف المعلمين والمعلمات من رواتبهم الشهرية. كما تأثرت محصولات المزارعين، وتعرضت للتلف، أو العطب بسبب فترات منع التجول الطويلة، التي طالما فرضها الاحتلال على مدن الضفة والقطاع، قراهما ومخيماتهما، فضلاً عن صعوبة التسويق. وينطبق الأمر نفسه على العمال والتجار، بصورة أو بأخرى، إضافة إلى أن هناك قطاعات اقتصادية معينة - مثل الإسكان والسياحة المحلية والمطاعم - تأثرت بصورة رئيسية، وبشكل يفوق غيرها من القطاعات الاقتصادية. ويعكس هذا التراجع في الدخل، والوضع المالي الصعب للعائلة الفلسطينية، في ظل الانتفاضة، إضافة إلى مشاكل القيود المفروضة على التنقل، والضرائب الباهظة نفسها على العائلة الفلسطينية، في الريف، والحضر، والمخيم، دون استثناء (٤٥).

ولقد تراجعت الجريمة كثيراً، في ظل الانتفاضة، وفي مقدمتها السرقة. إذ تحول كل العنف نحو الإسرائيليين (٤٦). يقول كاتب صحفي فلسطيني من أبناء الضفة: "إن مظاهر الانحلال والانحراف الخلقى والاجتماعي، أخذت في التلاشي والاختفاء من الشوارع والأحياء الفلسطينية، واغلقت أوكار

تعاطى المخدرات والخمور، ولوحق الحشاشون، ولم يكن نادراً أن ترى شلة من الزعران تجوب شوارع المدينة، تتحرش بفلان، أو تتغامز على فلانة... وقد تمكن الكثيرون منهم من الارتداد عن غفلة الانحراف إلى صحوة الانتفاضة. فيما لاحقت القوات الضاربة من استمر في انحرافه، وهاجمت مواخير الزعرنة، فقضت على أوكاز المخدرات، التي كانت تباع بشكل شبه علني، وسحقت كل أشكال الزعرنة، فخرس الاحتلال بذلك تربة خصبة، كان يتصدى فيها للإيقاع بالشباب" (٤٧).

وهكذا، نجحت الانتفاضة في كنس كثير من السلبيات، التي تمكن الاحتلال، خلال زهاء واحد وعشرين سنة، من بثها في مجتمع الضفة والقطاع. كما أحلت الانتفاضة محل هذه السلبيات قيما ثورية جديدة، في زمن استثنائي خاطف.

على الجبهة التطبيقية

وإذا ما انتقلنا إلى الدائرة الأوسع، وأعنى بها دائرة الفئات والطبقات الاجتماعية، فسنجد أن ما حدث داخل كل منها كان شبه مواز لما حدث داخل الأسرة، كما أن العلاقات بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية أصابها ما أصاب الأسر المتجاورة، ويفضل الانتفاضة وما أرسته من قيم، فقد نأى مجتمع الضفة والقطاع عن القيم الرأسمالية، لصالح القيم الاشتراكية، بمعناها الواسع. وهكذا... يتخلص المجتمع من مظاهر الأنانية، والمظاهر، دون الجواهر، والفوارق التطبيقية. وتكمن قوة هذا الأمر، في أنه أتى بالممارسة، وليس عبر قراءة الكتب.

فمع ارتقاء الوعي الوطني، ثمة تقوية الوعي الطبقي، لدى كل فئة وطبقة اجتماعية، على حدة. الأمر الذي عبر عن نفسه في غير مجال، لعل أبرزها اندماج التنظيمات الجماهيرية العلنية، التي طالما عانت من البعثرة، إلى ما بعد اندلاع الانتفاضة. وقد توحد اتحاد الكتاب والأدباء، في

١٣/١/١٩٨٩، وارتقى التنسيق بين الأطر النسائية الأربعة، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه. وتوحدت الأطر النقابية العمالية الثلاث* في ١/٣/١٩٩٠. كما اندمجت غرفتا التجارة في الضفة والقطاع، في غرفة تجارية واحدة، في ٩/٨/١٩٨٩.

وأرست الانتفاضة أساساً قويا لعلاقات حميمة بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، التي ستشهد مرحلة طويلة من الأخوة الحميمة، بعد أن عمدتها دماء الشهداء والجرحى والمعتقلين، من خلال المعركة المشتركة، ضد العدو الوحيد. بعد أن كانت الانتفاضات بين هذه الفئات والطبقات قد احتلت - حتى اندلاع الانتفاضة - مرتبة التناقض الثانوى، الذي أخضعته الفرق السياسية الممثلة لهذه القوى الاجتماعية للتناقض الرئيسى مع العدو الوطنى.

لقد تخطى مجتمع الضفة والقطاع وعلاقاته مرحلة، لن يعود إليها، مرة أخرى. نبيل، ملثم وطنى فلسطينى، قال لكاتب صهيونى إسرائيلى: "نحن نصعد على سلم، تشرق درجاته من خلفنا. وليس بإمكاننا النزول" (٤٧). ولعل فى قوله هذا ما يعفينا من كتابة فصل جديد، نستطلع فيه آفاق الانتفاضة ومستقبلها.

* عدا ذلك الإطار الذى تتمتع فيه الجبهة الديمقراطية بنفوذ قوى، الذى رفض الاندماج بدعوى أن ما خصص له من مقاعد فى قيادة الاتحاد الجديد يقل عن حجمه بكثير.

هوامش الفصل الرابع

- ١- نظرة على بعض التغييرات الاجتماعية في الضفة الغربية خلال الانتفاضة، الاستقلال (نيقوسيا) ٤ / ١٠ / ١٩٨٩.
- ٢- ليلى عبد الهادي (مكتب القدس للنشر والإعلام)، المجتمع الفلسطيني في ظل الانتفاضة، الوطن (الكويت) ٦ / ١٢ / ١٩٨٩.
- ٣- ديفيد غروسمان، الأرض المثلثة، يديعوت أحرونوت، ترجمتها شهرية عبير (القدس)، العدد ٢٧، السنة الثالثة، كانون الثاني / يناير ١٩٩٠، ص ١٥ : ٢١، ص ١٧.
- ٤- المصدر نفسه، ص ٢١.
- ٥- أثر الانتفاضة على الأسر الفلسطينية، عبير (القدس)، العدد ٢٣، نيسان / أبريل ١٩٨٩، ص ٢٢ : ٢٧.
- ٦- المصدر نفسه.
- ٧- المصدر نفسه.
- ٨- الأسر الفلسطينية: قيم جديدة في الواقع الاجتماعي / تفاعلات الانتفاضة في داخلها، الاستقلال (نيقوسيا)، العدد التاسع، ٩٦ / ١٩٨٩.
- ٩- بدون مؤلف، أثر الانتفاضة على الواقع الاجتماعي للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.
- ١٠- المصدر نفسه.
- ١١- عبد الهادي، مصدر سبق ذكره.
- ١٢- المصدر نفسه.
- ١٣- أثر الانتفاضة على الأسرة... مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.
- ١٤- الأسر الفلسطينية... مصدر سبق ذكره.
- ١٥- نظرة على... مصدر سبق ذكره.
- ١٦- أثر الانتفاضة على الأسر... مصدر سبق ذكره.
- ١٧- المصدر نفسه.
- ١٨- المصدر نفسه، ص ٢٤.

- ١٩- رونى شاكيد، القادة، الاتصالات يديعوت أحرونوت، ٢٨ / ٧ / ١٩٨٩ .
أوردت ترجمتها الملف، العدد ٦٥، آب/ أغسطس ١٩٨٩، ص ٤٥٤ : ٤٥٦.
- ٢٠- أثر الانتفاضة على الأسر... مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.
- ٢١- غروسمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- ٢٢- المصدر نفسه، ص ١٦ - ١٧.
- ٢٣- أثر الانتفاضة على الأسر... مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
- ٢٤- نظرة على بعض... مصدر سبق ذكره.
- ٢٥- الانتفاضة اقتحمت أحلام الأطفال الفلسطينيين ولدت كوابيس لدى أطفال المستوطنين الإسرائيليين، عيبير (القدس) العدد ٢٣، نيسان/ أبريل ١٩٨٩، ص ١٨.
- ٢٦- الأسيرة الفلسطينية... مصدر سبق ذكره.
- ٢٧- عبد الهادي، مصدر سبق ذكره.
- ٢٨- أثر الانتفاضة على... مصدر سبق ذكره.
- ٢٩- نظرة على... مصدر سبق ذكره.
- ٣٠- المصدر نفسه.
- ٣١- أثر الانتفاضة... مصدر سبق ذكره.
- ٣٢- الاسيرة الفلسطينية.. مصدر سبق ذكره.
- ٣٣- أثر الانتفاضة... مصدر سبق ذكره.
- ٣٤- الاسيرة الفلسطينية.. مصدر سبق ذكره.
- ٣٥- أثر الانتفاضة على الواقع الاجتماعى... مصدر سبق ذكره.
- ٣٦- عبد الهادي، مصدر سبق ذكره.
- ٣٧- نظرة على... مصدر سبق ذكره.
- ٣٨- المصدر نفسه.
- ٣٩- أثر الانتفاضة.. مصدر سبق ذكره.
- ٤٠- أثر الانتفاضة على الواقع الاجتماعى... مصدر سبق ذكره، ص ٢ - ٣.
- ٤١- أثر الانتفاضة على الأسر الفلسطينية... مصدر سبق ذكره.
- ٤٢- الأسر الفلسطينية.. مصدر سبق ذكره.
- ٤٣- المصدر نفسه.

- أثر الانتفاضة على الأسر الفلسطينية... مصدر سبق ذكره، ص ٢٣، ٢٦.
- ٤٤- المصدر نفسه.
- ٤٥- المصدر نفسه، ص ٢٥.
- ٤٦- الانتفاضة اقتحمت أحلام الاطفال الفلسطينيين وولدت كوابيس لدى أطفال المستوطنين الإسرائيليين، عبير (القدس) العدد ٢٣، نيسان/ ابريل ١٩٨٩، ص ١٨.
- ٤٧- نظرة على بعض... مصدر سبق ذكره.
- ٤٨- غروسمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

سلسلة كتاب الأهالى

- ١- مستقبل الديمقراطية فى مصر
- ٢- الأسس القرآنية للتقدم
- ٣- فى إصلاح ما أفسده الانفتاح
- ٤- محنة التعليم
- ٥- دعم الأغنياء ودعم الفقراء
- ٦- هل نهدم السد العالى
- ٧- بنوك وياشوات
- ٨- محاكمة ريجان
- ٩- إنهم يخربون التعليم
- ١٠- حدث فى كامب ديفيد
- ١١- مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى
- ١٢- السلام الضائع فى كامب ديفيد
- ١٣- حكومة وأهالى وخلافه
- ١٤- لتطبيق الشريعة لا للحكم
- ١٥- الثورة المضادة فى مصر
- ١٦- لهذا نعارض مبارك
- ١٧- النيل فى خطر
- ١٨- السادات القناع والحقيقة
- ١٩- أزمة النظام الاشتراكى
- ٢٠- نظرة ثانية إلى القومية العربية
- ٢١- خطة التنمية الحكومية :
- الأحلام والواقع والبديل الجاد
- ٢٢- نجيب محفوظ- الصورة والمثال
- ٢٣- يوميات دبلوماسى فى بلاد العرب
- خالد محيى الدين (نقد)
- د. محمد أحمد خلف الله
- د. ابراهيم العيسوى
- د. سعيد اسماعيل على
- خبراء الاقتصاد لحزب التجمع - (نقد)
- فيليب جلاب
- ديفيد لاندز - ترجمة وتقديم د. عبد العظيم أنيس
- فريق من المتخصصين فى السياسة الدولية
- ترجمة بيومى قنديل
- د. سعيد إسماعيل على
- ثلاثة مؤلفين إسرائيليين - ترجمة ابراهيم منصور - (نقد)
- لطفى الحولى - (نقد)
- د. محمد ابراهيم كامل
- الفنان بهجت - تقديم صلاح عيسى
- خليل عبد الكريم
- د. غالى شكرى
- كتاب وفنانى الأهالى
- كامل زهيرى
- محمد عبد السلام الزيات (نقد)
- د. ابراهيم سعد الدين
- د. فؤاد مرسى
- د. لطيفة الزيات
- ١٢ خبيراً - تحرير د. ابراهيم العيسوى
- د. لطيفة الزيات
- نوفيكوف/ فينوجرادوف - ترجمة جلال الماشطه وحمدى عبد الحافظ

- ٢٤- مقاومة التاريخ الكبرى د. فؤاد زكريا
- ٢٥- البيروسترويكيا ومستقبل الاشتراكية ندوة الأهالى (١٧) مفكراً سياسياً د. عبد العليم محمد
- ٢٦- الإسلام والعرش أمين الباسينى - ترجمة سيد زهران - (نقد)
- ٢٧- الخطاب الساداتى د. رفعت السعيد
- ٢٨- حسن البنا - كيف ومتى ولماذا د. غالى شكرى - (نقد)
- ٢٩- الأقباط فى وطن متغير مؤلفين سوفيت - ترجمة: عزه الخميسى
- ٣٠- ثورة الضباط الأحرار فى مصر د. فؤاد مرسى
- ٣١- معارك سياسية خبراء حزب التجمع
- ٣٢- لماذا نعارض بيان الحكومة ج. جلبرت / س. منشيكوف - ترجمة
- ٣٣- التعايش بين الرأسمالية والشيوعية د. شهرت العالم - تقديم محمد سيد أحمد
- ٣٤- التطور الزراعى فى مصر د. الان ريتشارد - ترجمة د. أحمد فؤاد
- ٣٥- صناعة الفقر العالمى سيف النصر - تقديم د. محمود عبد الفضيل
- ٣٦- ألف يوم من الثورة تيريزا هايتز - ترجمة مجدى نصيف
- ٣٧- موسكو تعرف الدموع مجموعة مؤلفين - ترجمة عمر عاشور -
- ٣٨- نقد الحركة النسوانية تقديم عبد القادر ياسين
- ٣٩- حكايات من دفتر الوطن أحمد الخميس - تقديم حسين عبد الرازق
- تونى كليف - ترجمة اوى صالح - تقديم فريده النقاش
- صلاح عيسى

تباع إصدارات سلسلة كتاب الأهالى بخصم ٢٥٪
فى مقر جريدة الأهالى: ٢٣ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

■ حين اندلعت انتفاضة شعبنا المجيدة في ٨/١٢/١٩٨٧ ، تخلصت من كل مشاغلي ومشاريعي الكتابية . وتفرغت - بشكل شبه تام - لمتابعة هذه الظاهرة الكفاحية الفريدة .

وربما كان من السابق لأوانه تغطية أحداث هذه الانتفاضة ، وتعهدنا بالتحليل ، واستخلاص الاستنتاجات منها . فالظاهرة لم تكتمل بعد . لكن هذا لا يحول دون عمل يزعم أنه يشمل هذه الظاهرة المجيدة ، بمختلف نواحيها ، وحلقاتها الزمانية ، الأمر الذي يستحيل ، قبل اكتمالها ، وانقضاء فترة زمنية كافية ، لاستجلاء ما خفى من أمورها ، ومتابعة ما كمن من نتائجها ، القريبة والبعيدة .

ويعالج هذا الكتيب أسباب الانتفاضة ومقدماتها ومساهمة كل فئة وطبقة اجتماعية فيها والسلاح التنظيمي الذي ابتدعته الانتفاضة وهي اللجان الشعبية وأخيرا التأثيرات الاجتماعية العاجلة للانتفاضة .

عبدالقادر ياسين

To: www.al-mostafa.com